السنة الرابعة عشرة بعد المائة - عدد 7458 مكرر — 28 جمادى الأولى 1447 (20 نوفمبر 2025)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك			يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
	في المغرب		في الخارج	الرباط - شالة
	ستة أشهر	سنة		الهاتف : 0537.76.50.24 - 0537.76.50.25
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها يمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	0537.76.54.13
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم		الحساب رقم :
نشرة الاتفاقيات الدولية	150 درهما	200 درهم		33 310 810 1014029004423101
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم		المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم		في إسم المحاسب المكلف بمداخيل المطبعة الرسمية

تدرج في هذه النشرة القوانين والنصوص التنظيمية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة

فهرست

تقرير

مجلس المنافسة. - تقرير سنوي برسم سنة 2024.

تقرير مجلس المنافسة برسم سنة 2024 مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله..... 8728

تقرير

التقرير السنوي برسم سنة 2024

مرفوع إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من لدن

أحمد رحو

رئيس مجلس المنافسة

مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لمقتضيات المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 41.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.60 بتاريخ 30 ربيع الثاني 1444 (الموافق لـ 25 نونبر 2022)، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى **جلالتكم** التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024، كما صادقت عليه هيئة المجلس في اجتماعها المنعقد يوم فاتح ذي الحجة 1446 (الموافق لـ 29 ماي 2025).

مولاي صاحب الجلالة،

شهدت سنة 2024 سياقا دوليا اتسم كثيرا بإعادة تشكيل سلاسل القيمة، وباشتداد التوترات التجارية، وبتصاعد حالات اللايقين الجيو-سياسية.

وعلى الرغم من المرونة النسبية التي أبان عنها الاقتصاد العالمي، والتي تجسدت في نسبة نمو بلغت 3،3 في المائة وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2025، فإن الاختلالات البنيوية، وتزايد الطابع المتقطع للمبادلات التجارية، والتعديلات السياسية التي باشرتها عدة اقتصادات، ألقت بثقلها بشكل مستمر على دينامية النمو.

فقد سجلت الاقتصادات المتقدمة، التي واجهت تشديداً طويل الأمد في الشروط المالية، نمواً لم يتجاوز 1.9% خلال سنة 2024، في حين شهدت الاقتصادات الناشئة، رغم حيويتها النسبية، تباطؤاً في نموها نتيجة لتقلبات تدفقات رؤوس الأموال، والاضطرابات الإقليمية، وضعف تعافي الطلب الداخلي في الصين.

وفي هذا السياق، تبدو آفاق سنة 2025 متجهة نحو التراجع، إذ لا يُتوقع أن يتجاوز النمو العالمي نسبة 2.8 في المائة، متأثراً بانكماش أكثر في الدول المتقدمة، ولا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

كما تكشف الأفاق المتعلقة بسنة 2025 كما أعلن عنها، عن عودة بارزة للسياسات الحمائية. فمنذ فبراير 2025، أعلنت الولايات المتحدة عن سلسلة من الرسوم الجمركية الجديدة التي تستهدف عدداً من المنتجات الاستراتيجية، مثل السيارات الكهربائية، والبطاريات، وأشباه الموصلات، مما أدى إلى إجراءات مضادة وزاد من حدة التوترات التجارية. وقامت إعادة توجيه سياسة التعريفة، القائمة على تحقيقات قطاعية باشرتها سلطات المنافسة والتجارة، بتغيير عميق في توازنات التجارة العالمية، كما يتضح من الانخفاض المتوقع في حجم التجارة الدولية إلى 1.7% سنة 2025. وتندرج هذه التدابير في سياق توجه عالمي أوسع نحو تدخل الدولة بشكل متزايد، غالباً ما يتم تبريره بضرورة حماية الصناعات الاستراتيجية أو دعم الانتقال الطاقي.

وتواصلت دينامية انخفاض التضخم على الصعيد العالمي، مدعومة باعتدال أسعار الطاقة، وبعودة تدريجية لأسواق العمل إلى حالتها الطبيعية، وبتباطؤ نمو الأجور.

ومع ذلك، فقد ظل هذا المنحى متفاوتا حسب المناطق، نظرا لأن التضخم تراجع بشكل ملحوظ في الاقتصادات المتقدمة، ليبلغ في المتوسط 2,4 في المائة مقابل 4,6 في المائة خلال السنة الماضية، بينما كان التراجع أبطأ في الاقتصادات الناشئة، حيث استقر عند 6,7 في المائة بفعل الضغوط المستمرة على العملات والتوترات الإقليمية الخاصة.

وبالرغم من هذا التطور الإيجابي، لا تزال هناك مؤشرات على مقاومة التضخم، خصوصاً في قطاع الخدمات، حيث تواصل الضغوط على الأجور والطلب في الإبقاء على الضغوط التصاعدية.

بالموازاة، تباينت السياسات النقدية، حيث شرعت عدة بنوك مركزية في تخفيف حذر لأسعار الفائدة، بينما حافظت أخرى، تواجه تضخماً أكثر صلابة، على مستويات مرتفعة. وقد زاد من حدة هذا التباين ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، تغذيه توقعات باستمرار رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

أما في أسواق المواد الأولية، فقد واصلت أسعار الطاقة تراجعها، كما يتضح من سعر برميل نفط برنت الذي استقر متوسطه عند 80,7 دولار، وسعر الغاز الطبيعي الأوروبي الذي بلغ 10,96 دولار للوحدة الحرارية البريطانية.

وتراجع مؤشر أسعار المواد الأولية العالمي بنسبة 2,7 في المائة، في حين سجلت أسعار المعادن، وخصوصاً الذهب، ارتفاعاً جراء الضغوطات المرتبطة بالعرض واستمرار الطلب القوي. وشهدت هذه التطورات على استعادة الأسواق لسيرورة عملها تدريجيا، وإن ظلت هشة.

ومع ذلك، فإن المخاطر لا تزال مرتفعة في أفق سنة 2025، بفعل عودة التوترات الجيوسياسية، وتصاعد النزعة الحمائية، واستمرار التضخم الأساسي الذي يُحتمل أن يعطل استقرار الأسعار عند المستويات المستهدفة من طرف البنوك المركزية.

وفي ظل هذا السياق الجديد، استندت قرارات السياسة النقدية إلى خيارات تحكيمية بالغة التعقيد، في بيئة مطبوعة بتناثر المبادلات التجارية، وبنشأة قيود جديدة في تحديد التعريفة، وبتشديد السياسات الصناعية.

من جهة أخرى، وفي ظل هذا المناخ المتسم باحتدام المنافسة الجيو-اقتصادية، عزز الاتحاد الأوروبي دعمه للقطاعات القطاعات الرئيسية، استنادا إلى إطار العمل المؤقت المعني بالأزمات والانتقال، لاسيما في مجالات أشباه الموصلات، والتكنولوجيات الخضراء، وإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية، بهدف تقليص تبعيته التكنولوجية للقوى الخارجية.

وفي الوقت ذاته، ضاعفت السلطات المختصة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حجم المساعدات العمومية، مما أثار مخاوف بشأن عدالة قواعد المنافسة على الصعيد الدولي.

ورداً على ذلك، بادرت العديد من سلطات المنافسة إلى فتح تحقيقات معمقة بهدف تقييم الأثر الفعلي لهذه السياسات الصناعية على تحريف سير المنافسة في الأسواق.

في هذا السياق، وصل المبلغ العالمي للغرامات التي تم فرضها بسبب ممارسات المنافية للمنافسة مستوىً قياسيًا قدره 6,7 مليار دولار، مما يكشف عن تشديد في الإجراءات الزجرية، لا سيما في أوروبا.

وقد فرضت المفوضية الأوروبية وحدها أكثر من 3,8 مليار دولار، طالت أساسا المنصات الرقمية الكبرى، مؤكدة الأهمية المتزايدة التي توليها هيئات التقنين لمسألة الاستغلال التعسفي لوضع مهمين.

من جهة أخرى، أثارت الممارسات العمودية (على غرار العقود الحصرية والقيود المفروضة في تحديد التعريفة) مزيدًا من اليقظة، مع تسجيل ارتفاع في العقوبات بنسبة تفوق 800 في المائة مقارنة بسنة 2023.

غير أن الاتفاقات المنافية لقواعد المنافسة استمرت في تعبئة السلطات في القطاعات الاستراتيجية، من قبيل الطاقة والبنية التحتية والخدمات الرقمية.

وبصرف النظر عن الشق الزجري، تميزت السنة أيضًا بإصلاحات هيكلية مهمة، من بينها مراجعة تعريف السوق في أوروبا، ودخول قانون الأسواق الرقمية حيز التنفيذ، إلى جانب المبادرات الأمريكية الرامية إلى تعزيز تقييم عمليات التركيز الاقتصادي، وتنامي أهمية الضبط القبلي في القطاعات القائمة على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا.

وتعكس هذه التحولات إرادة متزايدة لدى الدول وهيئات التقنين لموازنة متطلبات السيادة وحماية المستهلك ودعم دينامية المنافسة.

علاوة على ذلك، لا تزال دينامية التركيزات الاقتصادية تعاني من تبعات ارتفاع حالة عدم اليقين، فبالرغم من إبرام بعض الصفقات الاستراتيجية في قطاعات الطاقة والنقل والتكنولوجيا الخضراء، إلا أن العمليات العابرة للحدود ما زالت تواجه صعوبة في استعادة زخمها قبل لجائحة.

ويشكّل تنامي الحواجز التنظيمية والجمركية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والتوترات السياسية عوامل زادت من تعقيد تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات التركيز الاقتصادي. ومن ثم، ظل اللجوء إلى التركيزات كرافعة لتعزيز التنافسية مرتبطا بتوطيد الاستقرار الماكرو-اقتصادي وباسترجاع ثقة المستثمرين.

إجمالا، كشفت سنة 2024 عن تصاعد التوترات بين متطلبات التقنين التنافسي المتوازن والاعتبارات الاستراتيجية للدول

وفي مستقبل قريب، تظلّ اليقظة ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى لضمان الانتقال نحو نموذج اقتصادي جديد، أكثر رقمنة واستدامة وسيادة، في إطار احترام مبادئ الشفافية والإنصاف والمنافسة النزيهة.

صاحب الجلالة

تحت **قيادتكم السامية**، أبان الاقتصاد المغربي في سنة 2024 عن قدرته على الصمود، بالرغم من استمرار مناخ دولي تطوقه حالات عميقة من اللايقين، وبعد فترة من الاضطرابات الحادة التي أعقبت الأزمة الوبائية.

ففي هذه السنة، استقرت نسبة نمو الاقتصاد الوطني عند 3,7 في المائة، بعد زيادة بلغت 3,8 في المائة في عام 2023، مما يؤشر على ترسيخ تدريجي لوتيرة الانتعاش الاقتصادي، وعلى انخراط بلادنا في مسار نمو مستدام يرمي إلى الحد من خطر تباطؤ طويل الأمد للنشاط الاقتصادي.

وظل **عنايتكم السامية**، استعاد الاقتصاد المغربي إيقاع نمو مطرد ومستقر، مثبتا بجلاء قدرته على التأقلم مع أصعب التحديات، وعلى تعبئة القوى الحية للبلاد بشكل ناجع.

وبفض **لتوجيهاتكم السامية**، تمكنت بلادنا من رفع تحديات من شتى الأنواع خاصة سنوات الجفاف المتعاقبة، وذلك بفضل فعالية السياسات العمومية ذات الصلة. ولا أدل على ذلك البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2027-2020، الذي نص على اتخاذ تدابير عاجلة ومبتكرة بهدف تفادي شح المياه، والاستجابة بشكل استباقي للاحتياجات المتنامية للمواطنين والقطاع الفلاحي.

وأتاح هذا السياق العام ظروفا مواتية لإرساء دعائم تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة ومنصفة وصامدة، غير أنها تصطدم بتحديات بنيوية، خاصة التحكم في الضغوط التضخمية ودعم استدامة المالية العمومية.

صاحب الجلالة

شكل التطور الإيجابي للاقتصاد الوطني في 2024 ثمرة دينامية أكثر توازنا للأسواق الوطنية، تجسد في الوقت نفسه تحسنا للظروف المرتبطة بعرض السلع والخدمات، واستجابة أفضل لمكونات الطلب النهائي.

بخصوص العرض الإجمالي، تميّزت السنة ببلوغ مستوى يقترب من نقطة التوازن، بالرغم من التراجع الملحوظ للنشاط الفلاحي الذي أرخى بظلاله على إنتاج السلع الأساسية. بيد أن الأداء القوي الذي سجلته عدة قطاعات ثانوية وثالثة، خاصة صناعة السيارات والسياحة والفوسفاط، ساعدت على الحد من تقلص الإنتاج الفلاحي جزئيا.

وارتباطا بالتموين بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية، شهدت السنة تحسن الإمدادات الخاصة بالمدخلات وبالسلع الاستهلاكية الأساسية.

وجاء هذا التطور نتيجة، من جهة، لتخفيف آثار صدمة العرض السلبية ذات المصدر الخارجي، ومن جهة أخرى، لمواصلة العمل بتدابير الميزانية المستهدِفة التي أقرتها الحكومة دعما للقطاعات الإنتاجية ولسلاسل الاستيراد.

غير أن فعالية سلاسل التموين وشفافيتها تظل من الرهانات الحاسمة لضبط الأسواق. وتقتضي تحديدا واضحا للمتدخلين على امتداد سلسلة القيمة، وتتبعا صارما للهوامش التجارية المطبقة، وكذا تعزيز مراقبة الأسواق الوطنية قصد محاربة المضاربة، والتلاعب بالأسعار، وجميع الممارسات التي من شأنها المساس بالسير التنافسي.

وعلاقة بالإنتاج الصناعي، تميزت السنة باستخدام مكثف لقدرات الإنتاج، مما يجسد تحسنا ملحوظا للفعالية التنفيذية للمقاولات، وكذا لتنافسيتها في أسواق السلع والخدمات. ورافق هذه الدينامية تحسنا للإنتاجية، أتاح للشركات الاستجابة بفعالية للطلب دون أن تعترضها صعوبات كبيرة فيما يخص وفرة الإنتاج.

غير أنه ثمة تحدي بنيوي مزدوج يواصل الإلقاء بثقله على الإنتاج الصناعي الوطني، بوصفه رافعة أساسية لتوازن العرض الإجمالي. يكمن التحدي الأول في ضرورة تقوية تنافسية سلاسل التصدير، من خلال دمج أفضل للصناعات المغربية في سلاسل القيم العالمية، فيما يتجلى التحدي الثاني في تكريس السيادة الصناعية المرهون، والتي تمر عبر تطوير قدرات إنتاجية ذاتية في القطاعات الاستراتيجية وتقليص الاعتماد على الواردات.

فضلا عن ذلك، تعزز الطلب النهائي بعد اجتيازه لفترة موسومة بإكراهات حادة ناجمة عن الأزمة الوبائية. وقد نتج ذلك أساسا عن تعافي استهلاك الأسر والزخم الإيجابي الذي سجله الاستثمار الداخلي والخارجي.

وعاد الفضل في تحسن استهلاك الأسر إلى تخفيف الضغوط التضخمية، وإلى انتعاش العديد من مكونات الدخل الحقيقي، خاصة الأجور بالقطاع العام وتحويلات المغاربة المقيمة بالخارج.

وتماشيا مع **توجيهات جلالتكم السامية**، استفاد هذا التطور من مواصلة العمل ببرنامج المساعدات الاجتماعية المباشرة، والتي جرى تفعيلها بواسطة آليات الاستهداف للسجل الاجتماعي الموحد، وبإطلاق برنامج الدعم المباشر للسكن في سنة 2024.

ومع ذلك، يمكِن تعزيز فعالية آليات منح هذه المساعدات من خلال التنصيص على استشارة منتظمة لمجلس المنافسة المنتظمة بشأن أي مشروع نص يتعلق بإحداث أو تغيير نظام المساعدات العمومية، بغية التحقق من مطابقته لمبادئ الحياد التنافسي.

وفي مجال الاستثمار، ازدادت الدينامية الوطنية قوة سوآءا في القطاع العام أو الخاص، الشيء الذي تجسد من خلال زيادة ورادات السلع التجهيزية، وارتفاع القروض البنكية الممنوحة للشركات.

وعلاوة على ضرورة الرفع من حصة الاستثمار الخاص في الاستثمار الوطني الإجمالي، تستلزم فعالية الاستثمار العمومي كذلك الحسم في مسألة الشفافية، وفي تقيد المؤسسات والمقاولات العمومية بمبادئ الحياد التنافسي.

وتحت **قيادة جلالتكم المتبصرة**، سجل الاستثمار الأجنبي نموا هائلا، مبرزا الجاذبية المتنامية للمملكة في استقطاب المشاريع الكبرى.

وبالانتقال إلى تأثير التفاعل بين العرض والطلب على التطور العام للأسعار، شهدت السنة تراجعا ملحوظا في معدل التضخم الذي استقر عند مستوى أدنى من التضخم الأساسي، وهو ما يترجم انخفاضا لأسعار المنتجات شديدة التقلب.

وأُرجعت أسباب تباطؤ ارتفاع الأسعار إلى السياسة النقدية الحذرة التي نهجها بنك المغرب من جهة، والمعززة بتخفيف طفيف في سعر الفائدة الرئيسي عند متم السنة، وإلى التدابير الميزانياتية المستهدِفة التي نفذتها الحكومة دعما للعرض من جهة ثانية.

وبخصوص التركيزات الاقتصادية، فإن تطورها منذ إعادة تفعيل مجلس المنافسة سنة 2018 يُظهر نموًا ملحوظًا للالتزامات المالية المرتبطة بالعمليات المرخّص لها، خاصة في السنتين الفارطتين، وإن اقترُنت هذه الدينامية بانخفاض نسبي في رؤوس الأموال الوطنية.

وتمثل عمليات تولي المراقبة الحصرية الشكل السائد للصفقات التي تنطوي عليها هذه التركيزات الاقتصادية. في الوقت نفسه، يظهر تعدد القطاعات المعنية بهذه العمليات ترسيخا تدريجيا لتنوع الاقتصاد الوطني، ليس فقط على صعيد الإنتاج بل أيضا المبادلات التجارية.

زيادة على ذلك، هيمنت المشاريع واسعة النطاق باستمرار على عمليات التركيز، أنجزها مستثمرون أجانب بمفردهم أو بشراكة مع جهات فاعلة وطنية.

صاحب الجلالة

في سنة 2024، أصدر مجلس المنافسة 171 قرارا وثلاثة (3) آراء، تطرقت إلى مختلف مجالات اختصاصات المجلس، والمتمثلة في مراقبة التركيزات الاقتصادية، ومحاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وإصدار الآراء المندرجة ضمن مهامه الاستشارية.

بخصوص القرارات الصادرة، واصلت المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية تصدر أنشطة المجلس، حيث تمثل أكثر من93 في المائة من الحجم الإجمالي للقرارات الصادرة عن مختلف هيئاته التداولية.

وفي مجال الإحالات التنازعية، بتّ المجلس في تسعة (9) ملفات، من بينها ملف يتعلق بشبهات ممارسات منافية للمنافسة في سوق الأداء الإلكتروني، وآخر يتعلق بعدم احترام شركة متعددة الجنسيات تنشط في قطاع التدبير المفوض للخدمات العمومية لترخيص المجلس بخصوص تولي المراقبة الحصرية على شركة أخرى في نفس القطاع، مع تفويت جزء من أنشطتها وأصولها. وبخصوص هذا الملف الأخير، فعّل المجلس، لأول مرة، مقتضيات المادة 36 من القانون رقم 12-104 كما تم تعديله وتتميمه.

وهمت القضايا التنازعية المتبقية سبع (7) إحالات حقق من خلالها المجلس، في إطار المبادرة الذاتية، في عمليات تركيز اقتصادي تم تنفيذها دون الحصول على ترخيص مسبق من لدنه.

ومن جهة أخرى، وفي إطار المبادرة الذاتية التي اتخذها المجلس سنة 2024 بخصوص ملف تنازعي يتعلق بشبهات ممارسات منافية للمنافسة في سوق خدمات التوصيل إلى المنازل عبر التطبيقات، قام مجلس المنافسة بأول عملية زيارة وحجز مفاجئة.

واعتُبر هذا التدخل تجسيدًا فعليًا لصلاحياته في مجال التحقيق والبحث الميداني، وفقًا لمقتضيات الباب الأول من القسم الثامن من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وكذا المادة 16 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييرهما وتتميمهما.

وأُنجزت عملية الزيارة والحجز، التي تمت في إطار تنسيق وثيق بين مجلس المنافسة ورئاسة النيابة العامة، بتاريخ 22 أكتوبر 2024 وبترخيص من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، لأن الفضاءات تابعة لدائرة نفوذه. وقد نُفِّذَت هذه العملية بمساعدة ضباط الشرطة القضائية تابعين للفرقة الوطنية للشرطة القضائية، الذين تم تعيينهم خصيصًا لهذا الغرض، تطبيقا لأحكام المادة 72 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

وفي إطار مهامه الاستشارية، أصدر مجلس المنافسة ثلاثة (3) آراء، منها رأيان حقق فيهما في إطار المبادرة للإدلاء بالرأي، وتمحورا حول السير التنافسي لسوق الكهرباء وسوق الخضر والفواكه، في حين أن الرأي الثالث جاء استجابة لطلب وارد من مجلس النواب بشأن السير التنافسي لسوق الأعلاف المركبة.

فبخصوص الرأي الأول، أجرى المجلس تقييما لقطاع الكهرباء من خلال رصد المعيقات التي تحول دون انفتاح السوق على المنافسة، واقتراح السبل القمينة بتحفيز الاستثمار وتحسين من تنافسية السوق.

وقد أبرز تحليل المجلس أن السياسات العمومية المعتمدة خلال العقدين الماضيين مكّنت من ضمان تأمين التزود بالكهرباء، وتفادي الانقطاعات المتكررة، وتعميم الولوج إلى الكهرباء، لاسيما من خلال برنامج الكهربة القروية الشمولي الذي استفادت منه 13 مليون من الساكنة تقريبا. كما أن المغرب انخرط بشكل طموح في مجال الطاقات المتجددة، ليصبح فاعلا رائدا في هذا المجال على الصعيد الإقليمي.

ورغم هذه الإنجازات، فقد تباطأت دينامية الإصلاحات بسبب المعيقات البنيوية للنموذج الحالي القائم على هيمنة الإنتاج الأحفوري، وعقود تموين طويلة الأمد تفتقر إلى المرونة، ما يؤثر سلبًا على الوضع المالي للسوق وللفاعل التاريخي المتمثل في المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وعليه، أوصى المجلس بمراجعة جذرية للنموذج الحالي، مبنية على رؤية طويلة الأمد تمتد من 20 إلى 40 سنة، بهدف جعل السوق أكثر فاعلية وانفتاحًا على المنافسة، طبقا **لتوجهات جلالتكم السامية.**

ويقتضي التحول المقترح مراجعة البنية التنظيمية للقطاع، والتي يهيمن عليها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، إذ أن تواجده على طول سلسلة القيمة لا يضمن الشفافية بشأن التكاليف. لذلك، تم اقتراح إعادة توجيه المكتب نحو مهامه الاستراتيجية في التخطيط والنقل، والتخفيف التدريجي لأنشطة الإنتاج والتوزيع المسندة إليه.

ولإنجاح هذا التحول، يعد ضروريا إعادة هيكلة الدين الكبير للمكتب، الذي ينقسم إلى ثلاث فئات رئيسية، تشمل دينا يتعلق بالاستثمارات المكلفة في مجال الإنتاج لتعميم الخدمة العمومية، والمتفاقم بالتعريفة غير الكافية المطبقة وبالدعم المشترك الموجه لنشاط الماء الصالح للشرب، ودينا ناتجا عن استثمارات استراتيجية في لنقل الكهربائي، وكذا دينا مرتبطا بالتوزيع، لا سيما في المناطق القروية، تفاقم بسبب خسائر تقنية ومالية كبيرة.

ويقترح المجلس خلق بنية لهيكلة الديون، تُناط بها تدبير الديون المتصلة بالإنتاج، وبالعجز التعريفي، وبالالتزامات الاجتماعية. بالمقابل، تُنقل ديون التوزيع إلى الشركات الجهوية متعددة الخدمات، أما ديون النقل فتبقى على عاتق المكتب بصفته المكلف بتدبير الشبكة الوطنية للنقل.

وفي هذا النموذج الجديد، سيعهد التوزيع إلى الشركات الجهوية متعددة الخدمات، التي ستضطلع بدور محوري في تجميع وحقن وتوزيع الكهرباء المنتجة محلياً، لاسيما من قبل منتجي الطاقات المتجددة والمنتجين الذاتيين. في حين، سيهتم المكتب، المعاد تركيز نشاطه على النقل، بالتخطيط على المدى الطويل، وضمان توازن العرض والطلب، وتدبير الشبكات الكهربائية للربط.

أما الإنتاج فسيُعهد به في المجمل إلى القطاع الخاص، سواء من خلال عقود شراء الكهرباء من منتجين مستقلين، أو عبر القانون رقم 40.19 بالنسبة للمنتجين الذاتيين. وبخصوص عقود شراء الكهرباء من مصادر الطاقة الأحفورية والتي لا تتسم بالتنافسية وغير المستهلكة أصولها، يقترح المجلس وقفها فورًا مقابل تعويضات مالية تُؤدى دفعة واحدة، وتُحول لبنية هيكلة الديون.

وبخصوص العقود المبرمة مع المنتجين المستقلين التي لا تزال مربحة، فيجب الإبقاء عليها لضمان تأمين الإمدادات. أما العقود المبرمة مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، فيقترح تمديد آجالها بغية خفض التكاليف بسرعة أكبر. ويجب أيضًا تطوير

الإنتاج من مصادر الطاقات المتجددة، خصوصًا من قبل المنتجين الذاتيين والمنتجين الخواص، من أجل تأمين الإمدادات الوطنية والاستجابة للاحتياجات المتزايدة، لا سيما في مجال تحلية مياه البحر.

ويرى المجلس أن تكلفة إنتاج الكهرباء يمكن أن تنخفض بشكل ملحوظ، من حوالي 0.9 درهم للكيلواط ساعة حاليًا إلى 0.6 درهم للكيلواط ساعة خلال العشرين سنة المقبلة، بفضل الإمكانيات الهائلة التي يتوفر عليها المغرب في الطاقات المتجددة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب توسيع العرض في فئتي الجهد المتوسط والجهد المنخفض، من خلال جعل الإطار التنظيمي أكثر جاذبية. كما أن التطوير الواسع للإنتاج الذاتي، خاصة في فئة الجهد المنخفض، من شأنه أن يمثل رافعة قوية يصبح من خلالها المستهلكون منتجين أيضًا. فعلى سبيل المثال، تمثل أكثر من 50.000 منشأة للطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي إمكانات كبيرة لا تزال غير مستغلة في الوقت الراهن.

ختاما، فإن اعتماد هذا النموذج الجديد سيمكن المغرب من تثمين موارده المتجددة، وتعزيز سيادته الطاقية، وتقليص تبعيته، وجعل الكهرباء محركًا حقيقيًا للتنافسية الاقتصادية المستدامة.

ويندرج الرأي الثاني لمجلس المنافسة في إطار المبادرة للإدلاء بالرأي اتخذها المجلس بهدف تحليل اختلالات أسواق الفواكه والخضر في المغرب. فعلى الرغم من الإمكانات الفلاحية التي يزخر بها البلد، فإن مسالك التسويق تعاني من اختلالات بنيوية.

وقد تم اعتماد مقاربة ترتكز على تحليل السلسلة الكاملة لفهم الرهانات المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، لاسيما من خلال تحليل بنية الأسواق، ودراسة سلوك الفاعلين، وتقييم الأداء العام للسلسلة.

فهناك ثلاث خصائص تميز هذه المنتجات تجعل تدبيرها أكثر تعقيدًا، وتضم تنوعها الكبير، قابليتها السريعة للتلف مما يؤدي إلى خسائر مهمة في السوق المحلية، وموسميتها التي تؤدي إلى تقلبات في العرض والأسعار.

وقد ركزت الدراسة أساسا على مسالك التسويق، مفرقة بين المسالك الطويلة، التي تمر عبر عدة وسطاء، مما يترتب عنه زيادة في التكاليف وفقدان تتبع مسار المنتجات، والمسالك القصيرة، المشكلة من المساحات الكبرى أو المنصات الرقمية التي تعرف تحكماً

أكبر، والسلاسل القصيرة جدا التي تمر عبر البيع المباشر وتتطلب مزيدا من التنظيم. وبالرغم من هيمنة القنوات الطويلة، فإن النماذج الأخرى تعرف تطورًا تدريجيًا.

وانصب التحليل كذلك على سلوك المنتجين والوسطاء والتجار بالتقسيط، وعلى الاختلالات في توزيع القيمة المضافة.

وأبرز المجلس الطابع غير المهيكل الذي يشكل عائقًا كبيرًا أمام تتبع المسار وضبط الأسعار، وسلط الضوء على عدة إشكالات، تتمثل أسواق غير مستقرة خاضعة لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وتفاوت كبير في المعلومات بين الفاعلين، وإطار قانوني متجاوز.

ففي الشق المؤسساتي، فإن هذا القطاع يتميز بنصوص قديمة وغير دقيقة، مما لا يسمح بضبط فعال لأسواق الجملة أو بتوضيح أدوار مختلف الفاعلين، لاسيما تجار الجملة والوكلاء.

واقترانا بالإنتاج، تتمثل الإكراهات في تشتت الأراضي الزراعية، وغياب وفورات الحجم، وصعوبة الولوج إلى التمويل والتأمين، إضافة إلى شيوع ممارسات البيع قبل الجني، التي تُضعف حقوق المنتجين.

أما في جانب التوزيع، فقد ظهرت العديد من أسواق الجملة غير المهيكلة، خاصة في محيط مدينة الدار البيضاء، تستحوذ على جزء مهم من التدفقات دون أي تأطير قانوني، في حين تعاني أسواق الجملة المنظمة من ضعف في البنيات التحتية والخدمات، مما يدفع التجار إلى اللجوء إلى مسالك موازية.

وفي مجال السلامة الصحية، فإن المراقبة تبقى ضعيفة على المنتجات الموجهة للسوق المحلية، خلافًا لتلك المخصصة للتصدير. كما أن منظومة حكامة القطاع تعرف تشتتًا، دون تنسيق أو رؤية شمولية، بالإضافة إلى أدوار الوكلاء غير الواضحة وغير المؤطرة بالشكل الكافي، مما يفتح المجال للانزلاقات.

أمام هذا التشخيص، يوصي المجلس بإصلاح شامل للسلسلة، يدمج المسالك التقليدية والبدائل الحديثة، كما يدعو إلى مراجعة الإطار القانوني بهدف توضيح مسؤوليات الفاعلين، وعصرنة تدبير أسواق الجملة، وإحداث هيئة وطنية للإشراف. ويشدد كذلك على ضرورة الحد من خسار ما بعد الجني، وتعزيز الضبط والشفافية، وتحسين حكامة القطاع.

ويتطرق الرأي الثالث، الذي أُعِدّ بناء على طلب من مجلس النواب، إلى سوق يشهد نمواً مطرداً، وهو سوق الأعلاف المركبة بالمغرب، التي يدعمها طلب مربي الماشية والسياسات التحفيزية مثل مخطط المغرب الأخضر والدعم المرتبط بفترات الجفاف.

وبالرغم من هذه الدينامية، لا تزال السوق تواجه تحديات كبرى، من أبرزها تنامي الاندماج العمودي، والاعتماد الكبير على المواد الأولية المستوردة، وصعوبة التكيف مع المعايير الصحية الجديدة، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار.

وقد قام المجلس بتحليل شامل لسلسلة القيمة، بدءا بالتوريد ووصولا إلى تربية الماشية، مع تسليط الضوء على سلوك الفاعلين وتأثيره على المنافسة. ويضم القطاع حوالي مائة مؤسسة، من بينها قرابة الخمسين متخصصة في الأعلاف المركبة التي تتطلب اعتماداً من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، في حين تخضع الأعلاف البسيطة لنظام الترخيص.

وقد أبرز تحليل المجلس عدداً من الحقائق، يأتي في مقدمتها تراجع سلسلة النباتات الزيتية، التي تعد دعامة أساسية للإنتاج المحلي للكعك، منذ تحرير القطاع في تسعينات القرن الماضي، وهو ما أضعف القدرات التنافسية الوطنية. وفي المقام الثاني تعرض البلاد لمخاطر تقلبات الأسعار الدولية نتيجة الاعتماد على واردات الذرة والشعير.

بالموازاة، ينفرد المغرب في السوق العالمية بإنتاجه لدقيق السمك الذي يصدّره أساسا لأوروبا، ما يساهم في خلق آلاف مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة. بيد أن سوء استخدام قدرات الإنتاج، المقدرة نسبتها بأقل من 60 في المائة، يرفع من الكلفة الفردية ويضر بالتنافسية.

وتتسم السوق بنسبة عالية من التركيز، حيث تستحوذ ثماني (8) شركات فقط على 75 في المائة من الحصص. ويصاحب هذه الوضعية بروز متزايد للاندماج العمودي، الذي يُضعف المنافسة، خاصة بالنسبة إلى الفاعلين الصغار.

كما أن ضعف تنوع المنتجات، الذي كرّسه إطار تنظيمي متقادم يعود إلى سنة 1948، يكبح من وتيرة الابتكار، خصوصاً في مجال المضافات. وتخلق الشروط التجارية المطبقة، التي تتميز بآجال أداء طويلة وإكراه وفاء مربي الماشية، اختلالات مالية ملحوظة.

فضلا عن ذلك، فإن سياسات تحديد التعريفة موحّدة، حيث يقوم الفاعلون بتعديل أسعارهم بطريقة متشابهة. كما أن المراقبة التي يمارسها المكتب غير كافية بالنظر إلى حجم السوق. وأخيرا، يعاني قطاع الدواجن من ضعف في التنظيم، والولوج المحدود إلى التمويل، ومن هيمنة القطاع غير المهيكل، خاصة في تسويق الدواجن الحية.

ولمعالجة هذه الاختلالات، أصدر المجلس عدداً من التوصيات، دعا فيها إلى تعزيز الإنتاج الوطني من كعك النباتات الزيتية والحبوب من خلال دعم موجّه، وتحسين البنية التحتية اللوجستية للموانئ، واعتماد جدولة مرنة لضبط الواردات.

وأوصى المجلس كذلك بتشجيع نموذج التجميع الفلاحي لدى مربي الدواجن قصد تعاضد الموارد وتحسين الولوج إلى التمويل. وأوصى أيضاً بتعزيز مراقبة المكتب الوطني للسلامة الصحية، وتشجيع آليات المراقبة الذاتية، وتطوير مختبرات خاصة معتمدة.

علاوة على ذلك، حث المجلس على تنويع الإنتاج نحو قطاعات مثل تربية الأسماك، وتربية الأرانب، وصناعة أغذية الحيوانات الأليفة، من أجل استغلال أمثل لقدرات الإنتاج. كما أن اعتماد الأعلاف المركبة بالنسبة للحيوانات المجترة، من خلال التحسيس والتكوين، من شأنه أن يسهم في رفع الإنتاجية.

وفي الأخير، دعا المجلس إلى هيكلة قطاع الدواجن بهدف تصدير اللحوم، وتعزيز تموقع المغرب في الأسواق الدولية من خلال تحسين نظام التتبع، وتحديث المعايير الصحية، ومحاربة المسالك غير المهيكلة.

صاحب الجلالة

خلال سنة 2024، واصل المجلس تعزيز مهامه بوصفه باعتباره سلطة للنظامة الاقتصادية، ساعياً إلى ترسيخ منافسة حرة ونزيهة وعادلة، مع الحرص على حماية القدرة الشرائية للمستهلكين.

من هذا المنطلق، حافظ المجلس على وتيرة منتظمة في عمل هيئاته التداولية، مسترشدة بمبادئ الحياد والنزاهة والموضوعية.

وخلال هذه السنة، عقدت مختلف تشكيلات المجلس ما مجموعه 255 اجتماعاً، من بينها 12 اجتماعاً لهيئته.

وخلال هذه الاجتماعات، تدارست الهيئة وصادقت على مشروع القانون الداخلي الجديد، وعلى مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة، الذي يضم حصيلة الأنشطة المنجزة برسم سنة 2023، وعلى مشروع الميزانية لعام 2025.

كما تدارست الهيئة وصادقت على الورقة التأطيرية المتعلقة بوضعية المنافسة في سوق التموين بالقهوة وبالمنتجات الأخرى المعروضة في المقاهي والمطاعم.

وعقدت اللجنة الدائمة 69 اجتماعا لاتخاذ قرارات بشأن مشاريع التركيز الاقتصادي، بما في ذلك العمليات التي لم يتم التبليغ عنها وطلبات الاستثناء، وبتت في قبول أو عدم قبول الإحالات التنازعية ورفضها، وأغلقت ملفات قضايا تصدى المجلس بمبادرة منه للنظر فيها.

أما الفروع الأربعة، المختصة بالدراسة والبت في الملفات المعروضة على أنظارها من طرف رئيس المجلس أو الهيئة أو اللجنة الدائمة، فقد اجتمعت بصفة منتظمة طيلة سنة 2024. وقد عقدت 174 اجتماعاً، تدارست خلالها وصادقت على 110 قرارات متعلقة بمشاريع التركيز الاقتصادي. وأسهمت كذلك في الدراسة الموازية لمشاريع الآراء، وإنجاز الأعمال التحضيرية للدراسات التي باشرها المجلس، وكذا تحليل أسواق جديدة.

صاحب الجلالة

ارتباطا بالحكامة الإدارية والمالية، أفضت عملية الافتحاص التي أجراها مدقق خارجي على حسابات مجلس المنافسة إلى الإشهاد دون تحفظ على انتظام وصدق القوائم التركيبية، التي تعكس بأمانة، ومن جميع النواحي الجوهرية، نتائج العمليات المنجزة خلال السنة المالية المنصرمة، وكذا الوضعية المالية للمؤسسة وأصولها.

وتُعدّ هذه المطابقة للإطار المحاسبي المعمول به في المغرب دليلاً على الصرامة والشفافية التي ميّزت التدبير المحاسبي والمالي للمجلس برسم السنة المعنية.

وتعزيزا لهذا الأداء وتيسيرا للتفاعل مع الشركاء المؤسساتيين والفاعلين الاقتصاديين والمواطنين، شيد المجلس مقرا جديدا يقع في زاوية شارع الزيتون ومحمد اليازيدي بحي الرياض بالرباط. ويجسد هذا المقر إرادة المجلس في تجويد ظروف العمل، وتحسين استقبال العموم في بيئة أكثر توافقا مع المهام الموكولة إليه. وعقدت الهيئة أول اجتماع لها في هذا المقر في يونيو 2024.

صاحب الجلالة

فيما يخص الشراكة الوطنية، نظم مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في أكتوبر 2024، ورشة تكوينية لفائدة القضاة العاملين بالمحاكم التجارية بكل من الرباط والدار البيضاء، وبمحكمة الاستئناف بالرباط. وارتكزت هذه الورشة التي أطرها خبراء في القضاء الفرنسي والمغربي، على دراسة حالات واقعية وتحليل قرارات الاجتهاد القضائي المتعلقة بوسائل الطعن في مجال قانون المنافسة، بهدف تعزيز إلمام القضاة بهذه القواعد وتحسين جودة قراراتهم.

وفي إطار الشراكة الدولية، قام مجلس المنافسة بزيارة دراسة إلى لجنة المنافسة اليونانية في يونيو 2024 بأثينا. وقد مكنت هذه المهمة من التعاون الثنائي، وتشجيع تبادل الممارسات السليمة والتجارب في مجال ضبط المنافسة والحكامة المؤسساتية.

كما شارك المجلس في أشغال الندوة حول المنافسة ومساعدات الدولة، التي نظمتها الإدارة العامة للمنافسة بالمفوضية الأوروبية في أكتوبر 2024 ببروكسيل. وقد وفرت هذه المشاركة مناسبة لتعميق فهم الإطارين القانوني والاقتصادي اللذين ينظمان المساعدات العمومية داخل الاتحاد الأوروبي، وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات المثلى بين سلطات المنافسة.

وفي إطار أنشطته الدولية، نظم مجلس المنافسة في نونبر 2024 ندوته الدولية السنوية حول موضوع "الحياد التنافسي والولوج إلى الأسواق". وارتكز النقاش على أربعة (4) محاور، تمثلت في (1) المنشآت العمومية والحياد التنافسي، و(2) المهن المنظمة بين المنافسة والتقنين، و(3) التفاعلات بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية، و(4) الولوج إلى الصفقات العمومية بين استيفاء شروط المنافسة وضمان فعالية الإنفاق.

من جهة أخرى، اضطلع مجلس المنافسة بدور ريادي في اللقاء السنوي لشبكة المنافسة العربية الذي نُظم مارس 2024 بالرياض، حيث بصم مشاركته في هذه الدورة بصفته عضواً مؤسساً ورئيساً لفريق العمل حول عمليات التركيز الاقتصادي، بعدة تدخلات ومساهمات مكتوبة، من أبرزها عرض تجربته المتميزة في مجال التعاون بين السلطة القضائية وسلطة المنافسة، مسهما في إثراء النقاش بأمثلة ملموسة وعملية.

وقد عزز مجلس المنافسة حضوره المؤسسي على الساحة الدولية من خلال مشاركته في عدد من اللقاءات الاستراتيجية خلال سنة 2024. ففي فبراير، شارك في اجتماع نقاط الاتصال الوطنية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس، ثم ساهم في ورشة عمل حول الترافع بنيروبي، نظمتها سلطة المنافسة الكينية بالتعاون مع لجنة التجارة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك في مارس في لجنة قيادة المنتدى الإفريقي للمنافسة، وأطر ورشة حول الأسواق الرقمية بجزر الموريس. وفي ماي، شارك في المؤتمر السنوي للشبكة الدولية للمنافسة بمدينة سلفادور دي باهيا بالبرازيل. أما في يونيو، فقد ساهم في ورشة عمل نظمتها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا حول قانون واقتصاد المنافسة بكيغالي، وكذا في المنتدى الخامس حول المنافسة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتونس العاصمة. وفي يوليوز، شارك في أشغال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بسياسة وقوانين حماية المستهلك، المنظم من لدن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف. وأخيراً، ساهم في دجنبر في جلسات المنتدى العالمي للمنافسة التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس.

صاحب الجلالة

في مجال التواصل، عزز مجلس المنافسة علاقاته مع وسائل الإعلام من أجل ترسيخ ثقافة المنافسة في المغرب، وذلك عبر مواصلة استراتيجيته المؤسسية القائمة على التثمين المنهجي لآرائه وقراراته.

وفي هذا الصدد، تم ذكر المجلس في 12.635 مقالا. كما استمر عدد الوسائط الإعلامية التي نشرت معلومات بشأن المجلس وأنشطته في الارتفاع، حيث انتقل من 835 في 2022 إلى 842 في 2023، ثم إلى 867 في 2024، بما فيها المنصات السمعية البصرية والإلكترونية والمكتوبة. وقد هيمن الإعلام الرقمي بشكل خاص، حيث مثل أكثر من 86 في المائة من التغطية الإعلامية الإجمالية، مسجلاً ارتفاعاً بست (6) نقاط مقارنة بالسنة الماضية.

واتسمت التغطية الإعلامية كذلك بهيمنة اللغة العربية، مجسدة أهمية هذا البعد اللغوي في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس.

وتعكس هذه المعطيات نجاح الاستراتيجية التواصلية للمجلس، التي استطاعت جذب اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام لرهانات المنافسة.

وفي سياق متصل، نظم المجلس بنجاح الدورة الثالثة من اللقاء السنوي مع وسائل الإعلام في 15 فبراير 2024. وشكلت هذه التظاهرة كذلك مناسبة للإعلان عن نتائج النسخة الأولى من جائزة مجلس المنافسة السنوية للبحث، والرامية إلى تشجيع البحث العلمي في مواضيع اقتصادية وقانونية، وتصب ضمن اهتمامات المجلس.

واستند منح الجائزة إلى مسطرة مكونة من عدة مراحل، جرى خلالها تقييم جودة الملفات ووجاهتها بشكل دقيق من طرف لجنة متخصصة ورفيعة المستوى، تضم أساتذة جامعيين ومهنيين وممارسين.

وعرفت سنة 2024 كذلك تنظيم النسخة الثانية من هذه المبادرة، ما يعكس التزام المجلس بتشجيع البحث العلمي في مواضيع تكتسي أهمية استراتيجية.

في سياق آخر يستند إلى استراتيجية الانفتاح والقرب، شارك مجلس المنافسة في عدد من المعارض والمنتديات، بحيث حضر في الدورة السادسة عشرة للمعرض الدولي للفلاحة بالمغرب (SIAM) بمدينة مكناس، الذي قدم فيه نتائج تحليله بشأن سير المنافسة في أسواق الخضر والفواكه. كما شارك المجلس كعارض في الدورة التاسعة والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالرباط، ضمن جناح مشترك ضم ست مؤسسات أخرى.

صاحب الجلالة

وفيا **لتوجيهاتكم السامية**، سيظل مجلس المنافسة ملتزماً بعزم راسخ بمواصلة جهوده الحثيثة من أجل صون وتعزيز دينامية المنظومة التنافسية الوطنية. وسيسهر على الحفاظ على بيئة مستدامة، تسودها العدالة والاستحقاق والإنصاف، باعتبارها ركائز اقتصاد دينامي ومدمج.

فضمن هذا المنظور، سيواصل المجلس مساعيه من أجل تحفيز تنافسية اقتصادنا، من خلال التشجيع على الابتكار وعلى روح المقاولة وعلى التنافس الشريف بين الفاعلين في السوق، بما يخلق بيئة مواتية لظهور فرص جديدة وتحقيق نمو مستدام ومتوازن.

كما سيولي المجلس عناية خاصة ومستمرة لمصالح المستهلكين، لضمان انعكاس مزايا المنافسة بشكل ملموس في تقوية القدرة الشرائية، وتحسين مستمر لجودة المنتجات والخدمات، ومضاعفة تنويع الخيارات المتاحة.

وحرصا منه على التطبيق الصارم لقواعد المنافسة وعزمه على محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، يجدد المجلس التزامه بتوفير دعائم سوق تتسم بالشفافية وبالفعالية وباحترام الأخلاقيات.

تلكم، **يا مولاي**، الخطوط العريضة للتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024.

أحمد رحو

الرباط، يونيو 2025

ديباجة

عملا بأحكام المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يستعرض هذا التقرير وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني، وحصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2024.

فعلى الصعيد العالمي، شهد سوق الطاقة اضطرابات بعد إعلان منظمة أوبك+ بشكل مفاجئ عن زيادة في إنتاج النفط في شهر ماي 2024. وقد أدى هذا القرار، الذي جاء في سياق تباطؤ الطلب العالمي، إلى انخفاض في أسعار برميل النفط وأثار ردود فعل متباينة في الأسواق[1]. كما سلط الضوء على الانقسامات المتزايدة داخل المنظمة، وأعاد إلى الواجهة النقاش حول استقرار سوق النفط العالمية أمام الرهانات الجيو-سياسية والتحولات الطاقية.

كما تميزت هذه السنة بتطورات بارزة في مجال في مجال التقنين الاقتصادي للأسواق الأوروبية.

فقد شكّل دخول قانون الأسواق الرقمية حيز التنفيذ في مارس 2024 محطة محورية في محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة لكبريات المنصات الرقمية، حيث فرض هذا القانون التزامات جديدة على ما يُعرف بـ "حراس البوابة الرقمية"، مثل غوغل وأبل وأمازون وميتا، لضمان شروط منافسة أكثر إنصافا في المنظومة الرقمية. ويتعلق الأمر بالتزامات بشأن التشغيل البيني، والشفافية، وحيادية الخدمات، وحظر ممارسات مثل التفضيل الذاتي أو الاستغلال التعسفي لبيانات المستخدمين الأغيار.

[1] بلغ سعر برميل نفط برنت ذروته في أبريل، إذ ارتفع بنسبة 5,2 في المائة ليصل إلى 89,8 دولار. وفي ماي، أبانت السوق عن اتجاه عكسي، حيث انخفض السعر بنسبة 8,9 في المائة، متراجعا بمقدار 81,9 دولار ومؤشرا على نهاية المنحى التصاعدي الذي دُشن في يناير 2024.

بالموازاة، جسد دخول القانون الأوربي حول أسواق العملات المشفرة حيز التنفيذ جزئيا في يونيو 2024[2] لحظة مفصلية في تأطير هذا المجال الأخذ في الاتساع. ويروم هذا الإطار القانوني ضبط عمل مصدري العملات المستقرة، ومقدمي خدمات العملات المشفرة، مع إضفاء شفافية أكبر، وتشديد المراقبة، وتوفير حماية أكبر للمستهلكين.

ويُنتظر من اكتمال مراحل تطبيقه، المرتقب في دجنبر 2024 [3]، أن يؤثر هيكلة القطاع على المستويين الأوروبي والعالمي.

وعلى الصعيد الوطني، شهدت سنة 2024 عدة تطورات مهمة، حيث أصدر مجلس المنافسة آراءً استشارية بارزة، همت بالخصوص وضعية المنافسة في قطاع الكهرباء وأفاق تطويره، وكذا في أسواق الخضر الفواكه، وسوق الأعلاف المركبة. وقد أفضت هذه التحليلات المعمقة إلى عدد من التوصيات الهادفة إلى تحسين المنافسة داخل هذه القطاعات الاستراتيجية.

كما تميزت السنة بحدث مؤسساتي بارز، تمثّل في انتقال مجلس المنافسة إلى مقره الجديد الكائن بزاوية شارع الزيتون ومحمد اليازيدي حي الرياض الرباط. ويعكس هذا الانتقال، الذي أصبح فعلياً منذ فاتح يوليوز 2024، إرادة المجلس في تجويد ظروف العمل، وتحسين استقبال العموم في بيئة أكثر توافقا مع المهام المنوطة به.

ويمتد المقر الجديد على قطعة أرضية تبلغ مساحتها 1996 مترا مربعا. ويضم مبنى يتكون من أربعة (4) طوابق وطابق أرضي وطابقين سفليين، بمساحة مبنية تبلغ 4576 مترا مربعا.

ويضم المبنى مجموعة من المرافق، منها مكاتب، بهو استقبال، وقاعة لاجتماعات الهيئة، وعشر (10) قاعات لعقد الاجتماعات وجلسات الاستماع، وغرف للأرشيف، وفضاء للمطعمة، ومرآب يتسع لثلاثين (30) سيارة مزود بمحطتين لشحن السيارات الكهربائية، علاوة على فضاءات خضراء، ومعدات كهرو-ضوئية، وأدوات لقياس البصمة الكربونية للمؤسسة.

وسيمكن هذا الإطار الجديد من تقوية الأداء الإداري، وتسهيل تفاعلها مع الشركاء المؤسساتيين والفاعلين الاقتصاديين والمواطنين.

[2] بتاريخ 30 يونيو 2024، دخلت حيز التنفيذ أحكام القسمين الثالث والرابع من القانون والمتعلقة بمنح الاعتماد لمصدري الرمز المرجعي للأصول (ART) ورمز النقود الإلكترونية (EMT) ومراقبتهم.

[3] بتاريخ 30 دجنبر 2024، دخلت حيز التنفيذ بقية الأحكام المنصوص عليها في القانون، والمتعلقة أساسا بمزودي خدمات العملات المشفرة (CASP) ومصدري الأصول المشفرة من غير خدمات الرمز المرجعي للأصول أو رمز النقود الإلكترونية.

في هـذا السـياق، وبالاسـتناد إلى المكتسـبات والمنجـزات المحققـة في السـنوات السـابقة، يرتكـز التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2024، على المحاور الرئيسية التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني؛
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة؛
- الشراكات واستراتيجية التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة.

الجزء الأول
وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

في 2024، سجل السياق الماكرو-اقتصادي انتعاشا معتدلا بالرغم من استمرار حالات اللايقين. واستمر تباطؤ التضخم في العديد من مناطق العالم، مردّه جزئيا السياسات النقدية التقييدية التي نهجتها البنوك المركزية. غير أن هذه الأخيرة شرعت في تخفيف أسعار الفائدة دعما للنمو.

وبالرغم من التوترات الجيو-سياسية وتصاعد الحمائية والغموض المحيط بالبيئة الماكرو-اقتصادية، انتعشت عمليات التركيز الاقتصادي انتعاشا طفيفا، مدفوعا أساسا بالمعاملات الاستراتيجية.

1. السياق الماكرو-اقتصادي

في هذه السنة، واصل الاقتصاد العالمي اظهاره عن درجة من الصمود، بالرغم من التحديات الرئيسية التي خيمت عليه، بما فيها التوترات الجيو-سياسية المتواصلة والإشكاليات ذات الصلة بالانتقال الطاقي.

وبعد سنوات من تصاعده الحاد، تراجع التضخم بوتيرة مستمرة، مدعوما بتعديلات في السياسات النقدية. بالرغم من أن آثار أسعار الفائدة المرتفعة تواصل الإرخاء بظلالها في بعض المناطق.

وأفرز انكماش التضخم تداعيات معتدلة على التشغيل وعلى النشاط الاقتصادي. ويعود الفضل في ذلك إلى الاستقرار التدريجي للأسعار وإلى التغييرات على مستوى العرض. إضافة إلى ذلك، أتاحت التدابير التي اتخذتها البنوك المركزية مواصلة ضبط توقعات التضخم، وتوفير بيئة أكثر ملائمة نسبيا للاستثمار.

1.1 النمو الاقتصادي

كشفت تقديرات صندوق النقد الدولي[4] أن معدل النمو العالمي بلغ 3,3 في المائة برسم 2024، بزيادة طفيفة عن نسبة 3,2 في المائة المسجلة في 2023. غير أنه يظل أدنى من المتوسط التاريخي المسجل بين عامي 2000 و2019 والبالغ 3,7 في المائة.

وبرز هذا التطور في سياق الانحسار التدريجي للضغوط التضخمية وصمود النشاط الاقتصادي، بالرغم من البيئة الجيو-سياسية والمالية غير المؤكدة.

ويواصل النمو تحسنه بفضل مرونة الاستهلاك، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي يشهد فيها التشغيل ودخل الأسر زخما مطردا، فضلا عن التعافي التدريجي لعدد من الأسواق الناشئة.

[4] أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2025.

بيد أن هذا الاتجاه العام يخفي تفاوتات حسب المناطق، إذ تواصل منطقة اليورو تسجيل أداء متواضع بنسبة نمو بلغت 0,9 في المائة تقريبا برسم 2024، متأثرة بتشديد الشروط النقدية وركود الطلب الداخلي.

وشهد النمو في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى 1,9 في المائة في سنة 2024، بعد أن كان قد تراجع إلى 1,7 سنة 2023، عقب بلوغه 2,9 في المائة في سنة 2022. بالمقابل، اصطدمت الاقتصادات الناشئة بمخاطر متزايدة بالرغم من وتيرة النمو الأسرع التي حافظت عليها (قُدرت نسبتها بـ 4,3 في المائة في 2024). وارتبطت هذه المخاطر بالخصوص بأزمة العقار في الصين وبتذبذب تدفقات رؤوس الأموال.

في هذا السياق ومراعاة لحالة الشك المتصلة بالسياسة التجارية الأمريكية وتصاعد الحمائية، تمت المراجعة الجذرية لآفاق النمو العالمي للسنوات القادمة نحو الانخفاض، إذ يُتوقع أن تبلغ 2,8 و3 في المائة في 2025 و2026 على الترتيب (الرسم البياني 1).

ولا يُحتمل أن ينعكس التباطؤ المرتقب في 2025، بنفس الدرجة، على مختلف مناطق العالم.

ويُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة انكماشا ملحوظا، حيث ستتراجع نسبة النمو من 1,8 في المائة في 2024 إلى 1,4 في المائة في 2025. وسيبرز هذا الاتجاه بالخصوص في الولايات المتحدة التي يُحتمل أن ينخفض نمو اقتصادها من 2,8 إلى 1,8 في المائة.

خلافا لذلك، يُرتقب أن تواجه الاقتصادات الناشئة تباطؤا أكثر اعتدالا. وتنخفض نسبة النمو من 4,3 إلى 3,7 في المائة خلال نفس الفترة.

الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي في الفترة من 2000 إلى 2026 (بالنسبة المئوية)

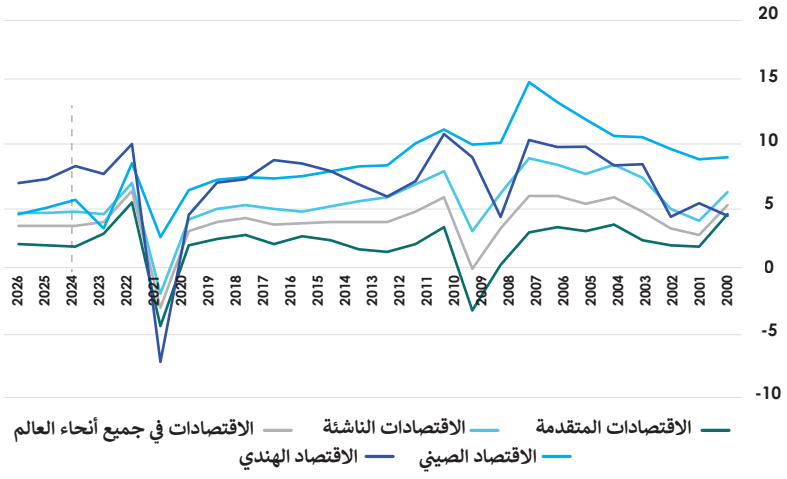

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2025

وعلى نفس المنوال، تعافت التجارة الدولية، مسجلة نسبة نمو قاربت 3,8 في المائة عوض 0,7 في المائة في 2023. وفُسرت هذه الدينامية أساسا بالتخفيف التدريجي للضغوط التضخمية وتحسن المداخيل الحقيقية وانتعاش الطلب على الواردات، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

ووفقا لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي، انتعشت واردات السلع والخدمات بنسبة 2,4 في المائة في 2024 بعد أن سجلت ركودا شبه تام في 2023. وبرز هذا التعافي بجلاء أكبر في الاقتصادات المتقدمة التي ارتفعت فيها الواردات بنسبة 5,8 في المائة. ولوحظ نفس الزخم على الصادرات التي ازدادت بنسبتي 2,1 و6,7 في الاقتصادات المتقدمة والناشئة تواليا، مؤشرة على نمو النشاط التجاري بوتيرة أسرع في الاقتصادات الناشئة.

وتعزز هذا الانتعاش بفضل عودة سلاسل التموين إلى حالتها الطبيعية واستقرار تكاليفالطاقة، علاوة على ارتفاع طلبات التصدير الجديدة التي شهدت على استعادة نشاط تجارة السلع المصنعة.

فضلا عن ذلك، اضطلعت آسيا بدور ريادي في تعزيز دينامية المبادلات التجارية العالمية، مسهمة في نمو الصادرات العالمية بواقع 1,3 نقطة مئوية والواردات بمقدار 1,9 نقطة مئوية.

من جهتها، أبانت تجارة الخدمات باستمرار عن صلابة نموها، مدفوعة بالخصوص بازدهار الخدمات الرقمية التي تجاوزت صادراتها المستويات المسجلة قبل الجائحة بنسبة فاقت 50 في المائة.

وفي 2024، استمر هذا الاتجاه بفضل تنامي رقمنة المبادلات التجارية ونمو التجارة الإلكترونية وتوسع الخدمات عن بعد، ما يقوي صمود التجارة الدولية في التصدي لحالات اللايقين الاقتصادية والجيو-سياسية.

بيد أنه يُرجح أن تحد بعض المخاطر، على غرار التوترات الجيو-سياسية والنزاعات الإقليمية وتفكك المبادلات، من وتيرة هذا الانتعاش.

ويواصل استمرار القيود التجارية وإعادة تنظيم تدفقات المبادلات رسم بنية جديدة للتجارة الدولية. وتتجسد هذه الظاهرة بالخصوص في انكماش المبادلات الأمريكية – الصينية، وفي الانحسار المرتقب للمعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

بالموازاة، أخلّت حالات إعادة توجيه عميقة للسياسات التجارية بالتوازنات القائمة، مؤججة حالة الشك التي اختبرت مجددا صمود الاقتصاد العالمي. ومنذ فبراير 2025، أقدمت الولايات المتحدة على فرض رسوم جمركية متعددة على مجموعة من شركائها التجاريين، دفعتهم إلى دراسة اتخاذ إجراءات مضادة، بلغت حد اعتمادها.

وعلى ضوء هذه التطورات الحديثة وتصاعد التدابير الحمائية، أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن التجارة الدولية، مرجحا انخفاضها. ويُرتقب أن تبلغ نسبة نموها 1,7 و2,5 في المائة فقط في 2025 و2026 على التوالي.

أخيرا، قدّرت أحدث توقعات الصندوق متوسط فجوة الإنتاج، المعنية بقياس الفرق بين الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي ومستوى الإنتاج المحتمل لاقتصاد يعمل بكامل طاقته، بنسبة 0,28 في المائة في أبرز الاقتصادات المتقدمة في 2024. وتحيل هذه النسبة عموما على وضعية ظرفية شبه متوازنة، ومطبوعة بعودة تدريجية إلى الحالة الطبيعية بعد الاضطرابات الناجمة عن الأزمات الأخيرة.

غير أن هذا المتوسط يخفي تفاوتات بارزة بين المناطق، إذ يُحتمل أن تظل فجوة الإنتاج في الاتحاد الأوروبي سلبية، مؤشرة على نمو اقتصادي لا يزال دون مستواه المحتمل بسبب ركود الاستثمار والطلب الداخلي. بالمقابل، يواصل نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة إيقاعه المطرد نسبيا بالرغم من انكماشه، مسهما في تقلص مستمر لفجوة الإنتاج واقترابها تدريجيا من التوازن.

وبخصوص 2025، يتوقع صندوق النقد الدولي اتجاها عكسيا، مرجحا أن تسجل معظم الاقتصادات المتقدمة فجوة إنتاجية سلبية مرة أخرى. ويعكس هذا الانحسار المرتقب أساسا تأثير تصاعد حالات اللايقين الجيو-سياسية والتجارية، وتشديد ممتد الشروط المالية، واستمرار تباطؤ الطلب العالمي.

الرسم البياني 2: فجوة الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)

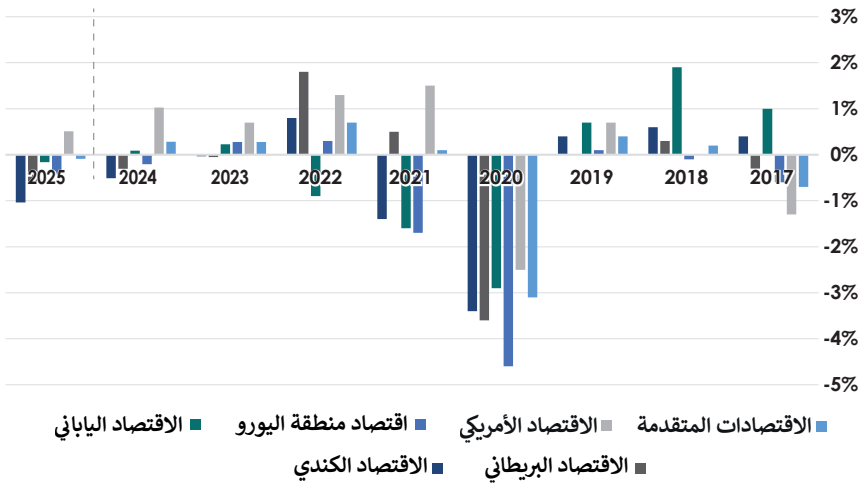

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2025

وفي 2024، تطور الاقتصاد العالمي في بيئة موسومة بتفاوت النمو وتعاظم حالات اللايقين. وفي الوقت الذي حافظت الولايات المتحدة على نمو نشاطها وعززته بسياسة ميزانياتية توسعية، اضطرت أوروبا والصين إلى التعاطي مع التغييرات الاقتصادية ومع رؤية محدودة.

وتواصل الحمائية تقويض التجارة العالمية، مقرونة بموجة جديدة من الرسوم الجمركية المهددة بتعطيل سلاسل التموين وكبح الاستثمار وتكريس اختلالات السوق، ما يحد من إمكانيات النمو على المدى المتوسط.

زيادة على ذلك، يحول تذبذب تدفقات رؤوس الأموال دون تدبير الاقتصاد بسلاسة في البلدان الناشئة، التي تضطر مكرهة إلى تعديل سياساتها النقدية والميزانياتية.

أخيرا، ترخي التوترات الجيو-سياسية في أوكرانيا والشرق الأوسط باستمرار بثقلها على أسعار المواد الأولية، متسببة في تعطيل المبادلات الدولية. ويُرجح أن يفضي تصاعد حدة هذه النزاعات إلى تكريس التضخم والتأثير سلبا على النمو العالمي، خاصة في البلدان التي تراهن بشدة على الواردات الطاقية والغذائية.

وفي ظل هذه الظروف، يكمن الحل في تطوير سياسات نقدية وميزانياتية، في وقت تسعى الاقتصادات إلى إيجاد التوازن بين دعم النشاط والتحكم في المخاطر المالية.

2.1 أسعار المواد الأولية والتضخم

في 2024، استمر انحسار التضخم عالميا بالرغم من بروز بوادر الركود في الاقتصادات الناشئة على الخصوص، حيث يظل التضخم قائما.

وبينما أبانت كتلة الأجور الاسمية المرتفعة عن مؤشرات اعتدالية، ظل مستوى تضخم الخدمات أعلى من متوسطه قبل الجائحة، لاسيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

علاوة على ذلك، أخذت التفاوتات النقدية في الاتساع، على خلفية المقاربة الاحترازية التي اعتمدتها عدة بنوك مركزية عند تخفيفها لسياستها. بالمقابل، استمرت بنوك أخرى، تواجه تضخما أكثر تصلبا، في رفع سعر الفائدة.

واتضحت هذه التفاوتات بالخصوص من خلال ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، المدفوع بتنبؤات بارتفاع التعريفة الجمركية وبتسجيل سعر الفائدة مستويات أعلى في الولايات المتحدة. وفي الاقتصادات الناشئة والنامية، ظلت الشروط المالية متباينة، إذ في الوقت الذي انتعشت أسواق الأسهم في البلدان المتقدمة، ظلت نظيرتها في الاقتصادات الناشئة أكثر اعتدالا.

وينضاف عامل من عوامل الايقين الأخرى المرتبطة بالتوترات الجيو-سياسية، خاصة النزاعات في أوكرانيا والشرق الأوسط التي تفاقم الضغوط على أسعار الطاقة والمواد

الأولية، مهددة استقرار سلاسل التموين. ويُرجح أن يفضي تجدد هذه التوترات إلى عودة التضخم ويرخي بظلاله على النمو في البلدان المستوردة للمواد لأولية على الخصوص.

وعلى المدى المتوسط، يتوقع صندوق النقد الدولي استمرار مسار تراجع التضخم، معززا بعودة أسواق العمل إلى حالتها الطبيعية والانخفاض المرتقب في أسعار الطاقة.

بيد أن خطر عودة الضغوط التضخمية يظل قائما، متأثرا بالخصوص بالخلافات التجارية الجديدة أو بالقيود المفروضة على عدد من المدخلات الاستراتيجية، ما يفرز سياقا يمكن أن يؤدي فيه تشتت السياية النقدية إلى زيادة حدة الاختلالات المالية ومن صعوبة التحكيم الماكرو-اقتصادي على الصعيد العالمي.

وفي 2024، استمر المنحى التنازلي لأسعار المواد الطاقية ولو بطريقة أكثر اعتدالا من العام السابق. واستقر متوسط سعر برميل نفط برنت في 80,7 دولارا مقابل 82,6 دولارا في 2023، بينما نزل سعر الغاز الطبيعي (في أوروبا) من 13,11 دولارا في2023 إلى 10,96 دولارا في 2024. ونتج عن هذا التطور انخفاض جديد في مؤشر أسعار الطاقة المحتسب من لدن البنك الدولي، والذي تباطأ بنسبة 5,1 في المائة، مستقرا في 101,5 نقطة في 2024 ومتراجعا عن 107 نقطة سُجلت في 2023 [5].

فضلا عن ذلك، سجل مؤشر أسعار المواد الأولية الإجمالي[6] انخفاضا طفيفا، منتقلا من 108 نقطة في 2023 إلى 105,1 نقطة في 2024 (ناقص 2,7 في المائة). وانعكس هذا التراجع كذلك على أسعار المواد الأولية الفلاحية. بالمقابل، تصاعدت أسعار المعادن مدفوعا بالطلب القوي وبندرة العرض، متسببا في ارتفاع مؤشر أسعار المواد غير الطاقية[7] بنسبة 2,08 في المائة، ومنتقلا من 110,2 نقطة في 2023 إلى 112,5 نقطة في 2024.

وعلى المدى المتوسط، يُرتقب أن يستمر تهاوي أسعار المواد الطاقية في 2025، متأثرا بضعف الطلب الصيني وبتنامي العرض المقدم من الدول غير الأعضاء في تحالف "أوبك بلس"[8].

غير أن استمرار التوترات الجيو-سياسية، وفي مقدمتها النزاعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، ينذر بتفاقم الاضطرابات في أسواق المواد الأولية، وبرفع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمعادن في البلدان المستوردة على الخصوص.

---

[5] مؤشر أسعار المواد الطاقية المحتسب على أساس: 2010 = 100.

[6] مؤشر أسعار السلع المحتسب على أساس: 2010 = 100.

[7] مؤشر أسعار المواد غير الطاقية المحتسب على أساس: 2010 = 100.

[8] يقصد بمصطلح "أوبك" منظمة البلدان المصدرة للنفط التي اتسع نطاقها ليضم عدة بلدان غير أعضاء أخرى ومنتجة للنفط. وتتعاون هذه الأخير لتعديل الإنتاج وضمان استقرار أسعار النفط. وتضم المنظمة في عضويتها 13 بلدا، بمن فيها الدول الخمس المؤسّسة لها (المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت وفينزويلا)، علاوة على الجزائر وأنغولا والكونغو والإمارات العربية المتحدة وغينيا الاستوائية والغابون وليبيا ونيجيريا. ويضم تحالف "أوبك بلس"، إلى جانب المنتجين الرئيسيين مثل روسيا، بلدان كازاخستان والمكسيك وسلطنة عمان والبحرين وماليزيا وأذربيجان والسودان وجنوب السودان.

الرسم البياني 3: تطور مؤشر أسعار المواد الأولية (المحتسب على أساس: 2010 = 100)

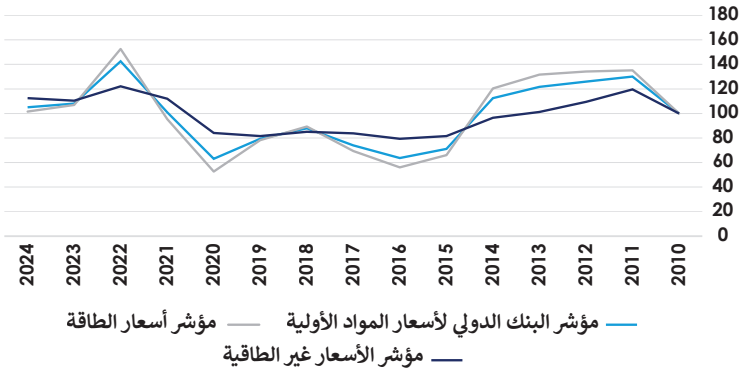

المصدر: معطيات الصحائف الوردية (Pink sheet data) للبنك الدولي المؤرخة في ماي 2025

ووفقا للتوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2025، استمر تراجع التضخم العالمي في 2024 وإن بدرجات متفاوتة حسب المناطق والاقتصادات. وساعد تهاوي أسعار المواد الأولية وارتفاع الأجور المعتدل والتعافي التدريجي لأسواق العمل على انكماش التضخم، متراجعا من 5,7 في المائة في 2023 إلى 4,8 في المائة في 2024 (أنظر الرسم البياني 4).

في الاقتصادات المتقدمة، اتضح تباطؤ التضخم بدرجة أكبر، منخفضا من 4,6 في المائة في 2023 إلى 2,4 في المائة في 2024 ومدفوعا باستقرار أسعار الخدمات وبمواصلة تشديد الشروط النقدية في مجموعة من المناطق. وبالرغم من بقاء التضخم في مستويات أعلى من المتوسط المسجل قبل الجائحة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، فقد واصل انحساره، مفسحا المجال للبنوك المركزية لدراسة إمكانية تخفيف احترازي لسياستها النقدية.

ويُرجح أن يمتد هذا الاتجاه في 2025، حيث يُتوقع أن تبلغ نسبة التضخم العالمي 3,5 في المائة، وأن تصل إلى 2,4 في المائة في الاقتصادات المتقدمة.

خلافا لذلك، تراجع التضخم في الاقتصادات الناشئة بوتيرة أبطأ، مسجلا انخفاضا طفيفا من 8,1 في المائة في 2023 إلى 6,7 في المائة في 2024، ومتأثرا بالضغوط المستمرة على العملات وبالصدمات المرتبطة بعدد من المناطق، لاسيما في أمريكا اللاتينية وأوروبا الناشئة. وفي الصين، مازال التضخم منخفضا بسبب الطلب الداخلي المعتدل واستمرار هشاشة الدينامية الاقتصادية.

الرسم البياني 4: تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)

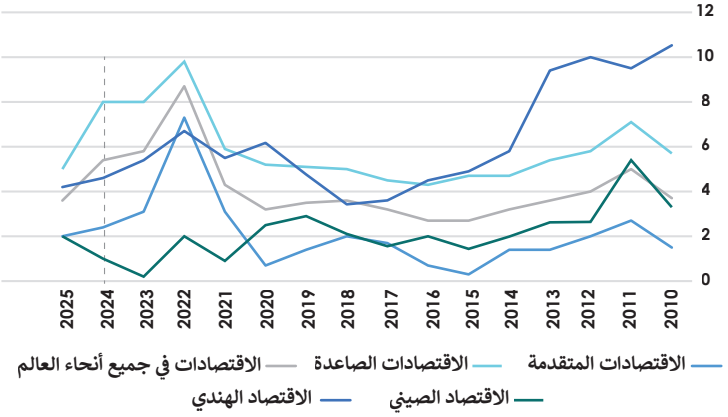

المصدر: توقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2025

بخصوص السنوات المقبلة، يعد استمرار التضخم الأساسي المرتفع في مجموعة من المناطق أحد أبرز المخاطر الاقتصادية الرئيسية، ما يقتضي تمديد العمل بالسياسات النقدية التقييدية.

وبالرغم من رصد منحى تراجعي للتضخم في 2024، لا تزال جيوب التضخم صامدة، لاسيما في الخدمات التي تشهد استمرار الإكراهات في سوق العمل. علاوة على ذلك، يمكن أن تفضي حالات الشك المرتبطة بالحواجز التجارية الجديدة وبالتوترات الجيو-سياسية وبتقلبات أسعار المواد الأولية إلى تأخير عودة التضخم لمستويات متوافقة مع أهداف البنوك المركزية.

وفي ظل هذه الظروف، قد يتم تعديل توقعات أسعار الفائدة نحو الارتفاع، مما سيؤدي لمواصلة تشديد الشروط المالية. غير أن ذلك قد يؤثر سلبا على تقييم الأصول المالية، ويكرس الضغوط على الاقتصادات الناشئة بالنظر إلى تدفق رؤوس الأموال صوب الملاذات الآمنة، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

ويُرجح أن تؤدي وضعية أقوى للدولار، مصحوبة بتكلفة اقتراض أعلى، من التباث الماكرو-اقتصادي في عدة بلدان سائرة في طريق النمو، مما يفاقم من الاختلالات الخارجية، ويحد من قدرة هذه البلدان على تحفيز النمو. زيادة على ذلك، لا يُستبعد أن يرخي تمديد العمل بالشروط النقدية المشددة بظلاله على الاستثمار وعلى النشاط العالمي، ما سيترتب عنه عرقلة دينامية التعافي التي ظهرت بوادرها في 2024.

2. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة

في 2024، استمرت السلطات العمومية في تركيز جهودها على ضمان الاستقرار الاقتصادي، إذ أبقت على سياسات نقدية تقييدية في العموم لمكافحة التضخم المتواصل، بالرغم من بروز مؤشرات تيسيرها في عدد من الاقتصادات اعتبارا من النصف الثاني من السنة، مع البحث على تحصين الاستقرار المالي في مواجهة ظرفية غير مؤكدة. وبالرغم من التحسن الطفيف الذي شهدته الوضعية الاقتصادية العالمية، ارتأت السلطات تدبير الدين العمومي بصرامة، مشجعة على خفض مساعدات الدولة تدريجيا.

1.2 تدابير السياسة النقدية

في 2024، حرصت البنوك المركزية على مواصلة تطوير سياساتها النقدية في سياق ظل فيه التضخم رهانا أساسيا بالنسبة لها. وبعد انقضاء 2023، التي طبعتها تدابير نقدية مشددة، ركزت البنوك على ضمان استقرار أسعار الفائدة وعلى تقييم الآثار المتأخرة للزيادات السابقة على الاقتصاد العالمي.

في هذا الصدد، قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تثبيت سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في نطاق يتراوح بين 4,25 و4,50 في المائة عند متم السنة، مؤشرا على توقف مؤقت لدورة التشديد النقدي التي انطلقت في 2022. وجسد هذا القرار حرص البنك على الموازنة بين ضرورة احتواء التضخم وتفادي المبالغة في عرقلة النشاط الاقتصادي. وبالرغم من تراجعه عن المستويات المسجلة في 2022، ظل التضخم في الولايات المتحدة أعلى من سقف 2 في المائة المستهدف، ما دفع بالبنك إلى تبني مقاربة احترازية.

وفي أوروبا، فضّل البنك المركزي الأوروبي كذلك تخفيض سعر الفائدة، بعد الزيادات المتعاقبة التي طبّقها في 2023. ويراقب هذا الأخير تطور التضخم الأساسي عن كثب، والذي مازال مستمرا بالرغم من تباطؤ أسعار الطاقة واعتدال الأجور. وتحتم حالة للايقين المحيطة بالدينامية الاقتصادية في منطقة اليورو، والمطبوعة ببطء النمو وبتشديد الشروط الائتمانية، اعتماد مقاربة مدروسة.

فضلا عن ذلك، اعتمدت بنوك مركزية أخرى إستراتيجيات متباينة ومطابقة لواقعها الاقتصادي. على سبيل المثال، أبقى بنك إنجلترا على سعر فائد مرتفع لكبح التضخم المستمر بالرغم من تراجعه قليلا. بالمقابل، شرع بنك اليابان في رفع سعر الفائدة تدريجيا، بعد سنوات من نهجه لسياسات تيسيرية للغاية، بهدف مواكبة تضخم أعلى مما كان عليه من قبل. من جهته، واصل بنك الشعب الصيني تخفيف سياسته النقدية لتحفيز الاقتصاد المصطدم بضعف الطلب الداخلي وبإكراهات سوق العقار.

الجدول 1: مستويات أسعار الفائدة الرئيسية عند متم سنوات 2022 و2023 و2024

البنوك المركزية	سعر الفائدة الرئيسي	المستويات المسجلة عند متم 2024	المستويات المسجلة عند متم 2023	المستويات المسجلة عند متم 2022
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	معدل الأموال الفيدرالية	من 4,25 إلى 4,50 في المائة	من 5,25 إلى 5,50 في المائة	من 4,25 إلى 4,50 في المائة
البنك المركزي الأوروبي	معدل إعادة التمويل	من 3,00 إلى 3,40 في المائة	من 4,00 إلى 4,75 في المائة	من 2,00 إلى 2,75 في المائة
بنك اليابان	سعر الفائدة على القروض ليوم واحد	0,25 في المائة	من ناقص 0,10 إلى 0,00 في المائة	من ناقص 0,10 إلى 0,00 في المائة
بنك إنجلترا	سعر الفائدة المطبق على اتفاقية إعادة الشراء	4,75 في المائة	5,25 في المائة	3,5 في المائة
بنك الشعب الصيني	سعر الفائدة المرجعي لسنة واحدة	3,1 في المائة	3,45 في المائة	3,65 في المائة

المصدر: جدول أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات البنوك المركزية

وشكلت المقاربة الاحترازية التي نهجتها البنوك المركزية السمة البارزة التي طبعت سياساتها النقدية المتخذة في 2024، سعيا منها إلى التصدي لخطر الانعكاس المتأخر لرفع أسعار الفائدة في 2023. ويعكس تباطؤ القروض البنكية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، التأثير التدريجي لتشديد السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، تواصل تداعيات انكماش ميزانيات هذه البنوك، المتمثلة في تقليص برامج شراء الأصول المعدّة في أعقاب اندلاع الجائحة، التأثير على الشروط المالية.

ويظل تدبير توقعات التضخم أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك المذكورة، إذ في الوقت الذي تواصل هذه الأخيرة عموما التحكم جيدا في هذه التوقعات على المدى البعيد، تتعرض التوقعات على المدى القصير لتقلبات ناجمة عن تذبذب أسعار الطاقة وحالات اللايقين الجيو-سياسية.

أخيرا، استجدّت إكراهات في مجموعة من الفروع في القطاع المالي في 2024، مبرزة ضعف بعض المؤسسات في التصدي لأسعار الفائدة المرتفعة. وفي الولايات المتحدة، يظل استقرار القطاع البنكي مصدر قلق بعد حالات الإفلاس المسجلة في 2023. ويصطدم بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنوك مركزية أخرى بتحدي إضافي، يتمثل في ضرورة التوليف بين الاستقرار المالي والتحكم في التضخم.

2.2 تدابير سياسة الميزانية

في 2024، اضطلعت سياسة الميزانية في العالم بدور جوهري ومستمر في تحفيز دينامية الاقتصاد، الموسومة بتعاظم الفوارق بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وفي سياق عالمي حطم فيه الدين العمومي مستويات قياسية، حال السحب التدريجي لتدابير دعم الميزانية دون الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

وأفاد تقرير "الراصد المالي" (Fiscal Monitor)، الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2024، أن الدين العمومي تخطى سقف 100 ألف مليار دولار، بنسبة قاربت 93 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي. وزاد هذا الدين المرتفع، المقرون بتداعيات الجائحة والأزمات الجيو-سياسية المتكررة، من حدة الإكراهات الجبائية. وأنهك كذلك قدرة الحكومات على تمويل الاستثمارات الرامية إلى ضمن استدامة النمو، إذ دفعت ضرورة إعادة ضبط توازن المالية العمومية بالكثير من البلدان إلى تقليص عجزها، وما رافقها من خفوت في زخمها الاقتصادي على المدى القصير.

وأبقت الولايات المتحدة على سياسة ميزانية توسعية بالرغم من استمرار نمو اقتصادها بعد الجائحة، مسجلا عجزا في الميزانية بنسبة بلغت 8,8 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في 2023، مع تقدير بنحو 6,5 في المائة في 2024.

وفُسّرت أسباب هذا العجز المرتفع أساسا بالنفقات المخصصة للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وبالاختيارات الضريبية الرامية إلى دعم تعافي الاقتصاد. بيد أن تباين السياسة التوسعية المذكورة والموقف الأكثر تشددا للبنك الاحتياطي الفيدرالي أبان عن توترات تطلبت تنسيقا أكثر دقة. ومن ثم، أولت الولايات المتحدة أهمية كبيرة لمواءمة السياستين الميزانياتية والنقدية، خاصة بغية ضبط التضخم وضمان نمو مستدام.

من جانبه، انكب الاتحاد الأوروبي على تطوير مسار إعداد ميزانيته استجابة للتحديات التي برزت في العشرية الأخيرة. واستند إصلاح الإطار المنظم لحكامة الميزانية، الذي دشنه 2024، إلى الدروس المستفادة من أزمة الديون السيادية. وتمثلت أغراضه في تكريس التملك السياسي وتبسيط القواعد وتحفيز الاستثمارات الاستراتيجية وهكذا سعت الهندسة الجديدة للحكامة إلى التوفيق بين ديمومة المالية العمومية والنمو الشامل، عبر دمج الأولويات كالانتقال البيئي والرقمي.

علاوة على ذلك، يتأسس ميثاق الاستقرار والنمو، الذي خضع للإصلاح في 2024، على إطار أكثر مرونة، يزاوج بين الانضباط الميزانياتي والمرونة عند اندلاع الصدمات الاقتصادية. وينص الشق الوقائي من الميثاق على ضرورة عرض الدول الأعضاء لمخططات وطنية عللى المدى المتوسط، تمتد من أربع إلى سبع سنواتK وتحدد مسارات للتكيف الميزانياتي حسب

التزاماتها المرتبطة بالإصلاح والاستثمار. ويجب أن تضمن هذه المخططات الموازنة بين تقليص عجز الميزانية والحفاظ على النفقات الاستراتيجية. فضلا عن ذلك، جرى تعديل المعيار المتعلق بالدين قصد العمل على خفضه وفقا لمقاربة أكثر تطابقا مع الواقع، مع مراعاة الاحتياجات الاستثمارية للدول الأعضاء ومرونتها الاقتصادية.

وطال التعديل كذلك الشق التقويمي من الميثاق، حيث اعتُمدت مقاربة براغماتية في تدبير مسطرة عجز الميزانية المفرط. ومنح إصلاح 2024 الأولوية لنمو النفقات العمومية الصافية بدلا من التقيد بأسقف ميزانية ثابتة، مع فرض مسار واضح لتقليص العجز والديون. وأتاحت هذه المقاربة للدول الأعضاء تكييف إستراتيجيات إعداد الميزانية مع واقعها الاقتصادي، والحرص على تناغمها مع أهداف استقرار منطقة اليورو.

في سياق آخر، ظلت سياسة الميزانية في الاقتصادات الناشئة محايدة نسبيا، وإن استدعت إجراء تعديلات ضرورية من أجل الاستجابة للضغوط التضخمية وتدبير الدين العمومي. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تبقى الوضعية صعبة، حيث يظل النمو محدودا بسبب ضغوط السيولة وتكاليف خدمة الدين التي تعرقل الاستثمارات اللازمة لإنعاش الاقتصاد.

وسعيا منها إلى ضبط المالية العمومية، اتخذت عدة بلدان سلسلة من التدابير الرامية إل استعادة هامش المناورة على صعيد الميزانية. غير أن هذه التعديلات كبّلت قدرة الحكومات على دعم النمو قصير المدى، منطوية على خطر الانكماش الاقتصادي.

أخيرا، ظل التركيز منصبا على الانتقال الطاقي بالرغم من الإصلاحات المقترحة في عدة بلدان والمتعلقة بقواعد الميزانية. وفي 2024، أقدم الاتحاد الأوروبي على تمديد تعليق العمل بقواعد ميثاق الاستقرار والنمو بغية مجابهة التحديات الاقتصادية. وعكف على تفعيل آليات مؤقتة، من قبيل الإطار المعني بالأزمات والانتقال، بهدف دعم الاستثمار في الانتقال الطاقي والحد من الاعتماد على الطاقات الأحفورية.

3.2 تدابير سياسة المنافسة

في خضم تطورات سياسة المنافسة التي شهدتها 2024، تعتلي الرهانات الرقمية والبيئية والجيو-سياسية باستمرار مركز الصدارة في بيئة اقتصادية عالمية وسريعة التغيير. وتصطدم الاقتصادات المتقدمة والناشئة، على السواء، بتحديات متعددة ومستمرة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، فاقمها تمدد الأسواق الرقمية والطابع الملح للانتقال البيئي وتصاعد التوترات الجيو-سياسية التي تكرس انبثاق دينامية تجارية جديدة. في هذا الصدد، أضحت أولويات العمل ترتكز على ضبط عمالقة التكنولوجيا، وتحصين التنافسية العالمية، وتوجيه الدعم للصناعات الاستراتيجية، علاوة على ضرورة التوليف بين الابتكار وضمان السيادة الاقتصادية وحماية الأسواق.

وتجسدت هذه التغييرات كذلك في اللجوء المتزايد إلى المساعدات العمومية، وفي اعتماد سياسات أكثر تشددا في تحديد التعريفة، والتي لفتت انتباه سلطات المنافسة. وباشرت هذه الأخيرة عدة تحقيقات على الصعيد العالمي، تمحورت بالخصوص حول الممارسات المحرِّفة لسير المنافسة والمرتبطة بالسياسات الصناعية الوطنية. ورُصدت أبرز الحالات في التحقيق الذي فتحته المفوضية الأوروبية بشأن الإعانات الممنوحة لصناعة السيارات الكهربائية الصينية، للاشتباه في تحريفها لشروط المنافسة في السوق الأوروبية، الأمر الذي يعكس الجنوح المتزايد صوب المواجهة التجارية حول التكنولوجيا الاستراتيجية، حيث تعمد الحكومات إلى تفعيل أدوات الدفاع في المجال التجاري، على غرار فرض رسوم مكافحة الإغراق (antidumping) أو مكافحة الدعم، استنادا إلى تقييمات تنافسية عميقة.

وعلى نفس المنوال، فرضت الولايات المتحدة حزمة جديدة من الرسوم الجمركية في 2024، استهدفت الواردات الصينية (مثل البطاريات وأشباه الموصلات ومعدات الطاقة الشمسية وغيرها)، ردا على ممارسات رصدتها وزارة التجارة واعتبرتها غير مشروعة. وتندرج هذه التدابير ضمن إستراتيجية أوسع نطاقا، يتزايد فيها تدخل السلطات العمومية وتهدف إلى تأمين سلسلة القيمة وإعادة التصنيع. في هذا الصدد، يُنتظر من سلطات المنافسة الاضطلاع بدور الدركي الضامن للمنافسة المنصفة، والسهر على منع خلق حواجز غير مبرّرة أو ممارسات محرّفة ودائمة ومترتبة عن تدخل الدولة، ومسايرة الدول في بلورة سياسات متساوقة مع مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة.

وفي أوروبا، شهدت السنة الفارطة إطلاق عدة مبادرات استراتيجية، وتعميق النقاش العام بشأن السبل الكفيلة بضمان منافسة عادلة.

وفي فبراير من نفس السنة، قطع الاتحاد الأوروبي شوطا مهما حين نشر أول بلاغ منقح منذ 1997، يتعلق بتعريف السوق المعنية.

وارتكزت هذه الصيغة المحيّنة، المندرجة في سياق عولمة الأسواق وتنامي هيمنة عمالقة التكنولوجيا، على تكييف مبادئ المنافسة مع واقع التكنولوجيا الرقمية.

وتمثل أحد مقاصدها الرئيسية في إعادة النظر في تعريف السوق على نحو يراعي خصوصيات القطاعات الرقمية وطغيان جهات فاعلة، مثل عمالقة التقنية (غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون ومايكروسوفت)، والدينامية الجديدة التي فرضها الإنتاج الضخم بالصين. وتشدد المفوضية الأوروبية على ضرورة نهج سياسة منافسة تحمي المصالح الأوروبية في بيئة تنافسية معولمة.

الإطار 1: تحيين تعريف السوق المعنية من لدن المفوضية الأوروبية

نشرت المفوضية الأوربية بلاغا بتاريخ 8 فبراير 2024، تضمن تعريفا منقحا للسوق المعنية بموجب قانون المنافسة. واعتُمدت هذه الصيغة المنقحة تبعا لمشاورات عمومية أطلقتها المفوضية عند متم 2022، وتوخت تكييف المعايير المستعملة في تعريف السوق، مع مراعاة التطورات الهامة التي شهدها الاقتصاد منذ نشر أول صيغة في 1997. كما استهدفت إضفاء شفافية أكبر وتعزيز القدرة على التنبؤ عند تطبيق قواعد المنافسة، مشيرة بالتفصيل إلى المنهجية المستخدمة في تحديد الأسواق المعنية والمعايير الواجب أخذها في الحسبان عند تحليل الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والتركيزات.

واستعرض البلاغ المنقح توجيهات واضحة حول طرق تحديد نطاق الأسواق من لدن المفوضية، مشددا على أهمية مراعاة مجموعة كبيرة من العوامل، منها بالخصوص الجودة والابتكار والاستدامة والأسعار. كما أبرز البلاغ تأثير الرقمنة والانتقال البيئي على الأسواق، مشيرا إلى ضرورة اعتماد مقاربة استشرافية عند التنبؤ بإجراء تغييرات بنيوية. على سبيل المثال، يمكن أن يضم التحليل في قطاع الأدوية المنتجات في طور التطوير أو توقع دخول دواء جنيس. علاوة على ذلك، تضمن البلاغ معايير خاصة في التعاطي مع الحالات المعقدة، من قبيل المنصات متعددة الأوجه أو المنتجات المعروضة بدون مقابل، والتي لا ينفع معها بالضرورة التطبيق التقليدي لافتحاص "SSNIP" (افتحاص المحتكر الافتراضي).

فضلا عن ذلك، قدمت المفوضية في بلاغها معلومات دقيقة بخصوص تعريف السوق الجغرافية، معدّدة بالتفصيل العوامل المؤثرة على تحديد نطاق الأسواق المحلية أو الوطنية أو العالمية، ومتطرقة إلى دور الواردات في هذا التحليل. وأكدت على أهمية تقييم حصص السوق بطريقة متجددة، ومراعاة التحولات البنيوية والتطورات التكنولوجية والمستجدات التنظيمية. كما اقترحت مؤشرات أخرى قابلة للقياس، على غرار الزيارات الميدانية والنفقات المخصصة للبحث والتطوير، من أجل فهم واستيعاب وضعية الفاعلين في السوق بشكل أفضل.

ولئن تعد هذه الصيغة المنقحة خطوة لتعزيز قابلية التنبؤ، فإن تعريف السوق المعنية يكتسي دوما مسارا معقدا، ويستلزم تكييفه مع خصوصيات كل حالة. وتشدد المفوضية على ضرورة أن تمنح الشركات أولوية للمعايير التنافسية عند صنع قراراتها الاستراتيجية، ذلك أن تطبيق قانون المنافسة يتوقف على الوقائع الملموسة لكل حالة. وهكذا، تهدف الصيغة المذكورة إلى تحديث المقاربة التنافسية المعتمدة من لدن المفوضية، مؤكدة على المرونة وعلى قابلية التكيف اللازمتين عند تحليل كل قضية.

ورفعا للتحديات المشار إليها أعلاه، قُدمت مقترحات لتقوية الاستثمار في قطاعات استراتيجية في أوروبا، على غرار أشباه الموصلات والبطاريات والاتصالات، قصد تقليص التبعية التكنولوجية والجيو-سياسية.

وتوخّت مراجعة سياسات دعم الصناعة في 2023، بواسطة آليات مثل إطار العمل المؤقت المعني بالأزمات والانتقال، دعم القطاعات الاستراتيجية، والتحقق من عدم تسبب المساعدات في تفكيك السوق الأوروبية الموحدة. وتراهن المفوضية الأوروبية على تعزيز الابتكار وعلى توفير شروط ضامنة للتنافسية في سائر أرجاء الاتحاد.

زيادة على ذلك، تصدرت عمليات التركيز العابرة للحدود النقاش حول المنافسة في 2024، إذ يتعين على هيئات التقنين التوفيق بين تطبيق النصوص التشريعية الوطنية من جهة، ومراعاة الحقائق الاقتصادية عالميا من جهة ثانية.

وفي الوقت الذي انصب تركيز أوروبا على ضبط المنصات الرقمية الكبرى، مستخدمة آليات على غرار قانون الأسواق الرقمية (Digital Markets Act)، سعت الولايات المتحدة وسلطات مختصة أخرى إلى تفعيل أدوات التقنين الخاصة بها لضبط نشاط الفاعلين المتمتعين بوضع مهيمن. وازدادت حدة الإكراهات المتعلقة بهذه العمليات بسبب تباين أولويات هيئات التقنين، ما يعكس ضرورة توطيد التعاون على الصعيد العالمي تفاديا لتضارب أنشطة الضبط.

ووقعت الأسواق الرقمية في صلب الانشغالات الرئيسية. كما احتدم النقاش بشأن ضبط نشاط عمالقة التقنية. في هذا السياق، جسد اعتماد قانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act) ومراجعة قانون الأسواق الرقمية في 2024 إرادة أوروبا في مواصلة المراقبة الصارمة للممارسات المنافية لقواعد المنافسة والتصدي لها. ورُصدت نفس الظاهرة في الولايات المتحدة، حيث عكفت سلطة المنافسة (Federal Trade Commission) وهيئات التقنين الأمريكية على تقوية نطاق تدخلاتها بغية الحد من حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن. بيد أن الاتحاد الأوروبي يعتزم اتخاذ خطوات أبعد، تتمثل أساسا في الضبط القبلي للأسواق بهدف التنبؤ بالممارسات المحرفة لسير المنافسة في قطاعات تتطور بوتيرة مطردة، على غرار الذكاء الاصطناعي.

وفي 2024، أعادت أوروبا تقييم سياستها الصناعية بهدف تعزيز تنافسيتها وصون نزاهة السوق الموحدة. وبالرغم من الفوائد التي يمكن أن يعود بها توحيد المجموعات الصناعية في قطاعات استراتيجية، مثل الاتصالات وأشباه الموصلات، إلا أنه لا ينبغي أن تمس بالمنافسة أو تحول دون دخول فاعلين جدد إلى السوق.

وهكذا، اعتُبرت السنة المنصرمة بمثابة لحظة مفصلية في سياسة المنافسة على الصعيدين الأوروبي والعالمي. وفي الوقت الذي تسعى هيئات التقنين الأوروبية إلى تكييف ممارستها مع تحديات التكنولوجيا الرقمية والانتقال البيئي، يكتسي تعزيز التعاون الدولي أهمية قصوى لضمان اتساق أنشطة الضبط عالميا.

وترتكز المحاور الرئيسية لهذا التطور الاستراتيجي على عمليات التركيز الاقتصادي ومساعدات الدولة وتقنين المنصات الرقمية الكبرى، في أفق ضمان نمو مستدام وتنافسي، ويحترم مبادئ المنافسة في عالم متعدد الأقطاب، ومطبوع بتحكم العولمة والتكنولوجيات الجديدة في إعادة رسم القواعد الاقتصادية باستمرار.

3. محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة

بصمت 2024 على منعطف رئيسي في تشديد العقوبات التي أوقعتها سلطات المنافسة في بلدان المعمور. وسجل المبلغ الإجمالي للغرامات رقما قياسيا، بلغ 6,7 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف المبلغ المرصود في 2023 (2,9 مليار دولار) وأعلى مما سُجل في 2022 (3,5 مليار دولار).

ويجسد هذا المبلغ المرتفع تكريسا للمقاربة الزجرية التي تنتهجها سلطات المنافسة. ويعكس، في الوقت ذاته، تطور الممارسات المنافية لقواعد المنافسة التي باتت تطغى عليها إشكالية الاستغلال التعسفي لوضع مهمين، لاسيما في القطاع الرقمي.

- توزيع العقوبات حسب نوع المخالفة

استحوذت حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن على مجمل العقوبات المالية، بلغ مجموعها 4,3 مليار دولار، مقابل 1,8 مليار دولار فقط للممارسات العمودية[9] (ما عدا الكارتلات) و602,5 مليون دولار للاتفاقات[10]. وفي الوقت الذي استمر انخفاض الغرامات المتعلقة بالاتفاقات للسنة الثالثة على التوالي، سجلت الغرامات المتصلة بالممارسات العمودية قفزة قوية، تجاوزت نسبتها 800 في المائة عن 2023.

الجدول 2: توزيع العقوبات المالية حسب نوع المخالفة المرتكبة

نوع المخالفة	مبلغ الغرامة (بالدولار الأمريكي)	نسبة الزيادة بين 2023 و2024
الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن	4,3 مليار	+139%
ممارسات عمودية	1,8 مليار	+822%
اتفاقات / كارتلات	602,5 مليار	-68%

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات مستقاة من تقرير تنفيذ قوانين مكافحة الاحتكار العالمي (Global antitrust enforcement report) الصادر عن المنصة الإلكترونية "A&O Shearman" في مارس 2025

[9] تشمل نماذج الممارسات العمودية فرض المورد لحد أدنى لسعر إعادة البيع على موزعيه، وفرض توزيع حصري على الموزع (حظر بيع منتجات المتنافسين)، وحظر بيع المنتجات عن بعد أو في مناطق معينة (فرض قيود جغرافية)، علاوة على فرض شروط تحديد تعريفة عادلة، حيث يلزم المورد الموزع بعدم بيع المنتجات للغير بسعر أدنى (ممارسة شائعة بكثرة في القطاع الرقمي، على غرار المعاملات بين الفنادق ومنصات حجز الغرف).

[10] سجل المبلغ الإجمالي للعقوبات، التي أوقعتها سلطات المنافسة في العالم على الاتفاقات، انخفاضا كبيرا بين سنتي 2023 و2024، مردّه جزئيا الطابع الاستثنائي للعقوبات التي فُرضت في 2023، خاصة في المغرب. في هذه السنة، أوقع مجلس المنافسة المغربي غرامة قياسية قدرها 1,84 مليار درهم على تسع شركات تنشط في أسواق التموين بالغازوال والبنزين وتخزينهما وتوزيعها، وعلى المنظمة المهنية الممثلة لهم.

وتعكس زيادة حالات الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن تغييرا معياريا في المقاربة الزجرية، المتأثرة أساسا بتصاعد نفوذ عمالقة التكنولوجيا.

- التوزيع الجغرافي للعقوبات

في 2024، استفردت أوروبا، دون غيرها، بأزيد من 91 في المائة من الغرامات الإجمالية العالمية، بما يعادل 6,1 مليار دولار. وتبوأت المفوضية الأوروبية الصدارة بغرامة بلغت 3,8 مليار دولار[11]، متبوعة بسلطة المنافسة الفرنسية التي فرضت غرامة قدرها 1,5 مليار دولار، لاسيما في قطاعي الطاقة والمنتجات واسعة الاستهلاك.

بالمقابل، بلغ مجموع الغرامات التي أوقعتها الولايات المتحدة 7,5 مليون دولار فقط، ما يعكس خفوت الشق الزجري مقابل تكثيف مساطر التحقيق وأنشطة التقنيين القطاعي، خاصة في مجال الدمج. وفي أمريكا اللاتينية، ظلت البرازيل والمكسيك وتشيلي البلدان الأكثر نشاطا، بغرامة تراكمية بلغت أزيد من 150 مليون دولار. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انفردت الهند بفرضها غرامة على شركة "ميتا" المالكة لتطبيق "واتساب"، فيما كثفت الصين جهودها في مجال التقنين دون أن تفرض عقوبات كبيرة.

الجدول 3: التوزيع الجغرافي للعقوبات المالية المفروضة من لدن سلطات المنافسة برسم 2024

المناطق	مبلغ الغرامة الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
أوروبا	6,1 مليار
الأمريكيتين	161,7 مليون
آسيا والمحيط الهادئ	258,1 مليون

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة

- التحليل القطاعي

رصد استقراء التوزيع القطاعي المجالات الأكثر خضوعا للتقنين. بخصوص الممارسات العمودية، استهدفت سلطات المنافسة بدرجة أكبر قطاع التوزيع أو الاستهلاك (بنسبة 43 في المائة من القرارات)، متبوعا بقطاعي الصناعة التحويلية (25 في المائة من القرارات) والتكنولوجيا والإعلام والاتصالات.

وعلاقة بالاتفاقات أو الكارتلات، استحوذت الصناعة على أكثر من ثلث القرارات الصادرة، تليها قطاعات النقل أو البنية التحتية والطاقة، بينما انصب اهتمام سلطات المنافسة أساسا على قطاعات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات (لاسيما عمالقة

[11] إلى جانب هذه الغرامة، تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الأوروبية أصدرت قرارين رئيسيين في 2024. من جهة، أيدت قرار المفوضية الأوروبية القاضي بإلزام شركة "أبل" بأداء تعويض قدره 13 مليار يورو عن المزايا الضريبية التي استفادت منها في إيرلندا. ومن جهة ثانية، أيدت الغرامة المفروضة على "غوغل" والبالغة 2,4 مليار يورو، في قضية بوشرت في 2010 وتتعلق بالاستغلال التعسفي لوضع مهمين.

التكنولوجيا) عند تحقيقها في ممارسات الاستغلال التعسفي لوضع مهمين، فضلا عن قطاعي الطاقة والتوزيع.

- أبرز القرارات الصادرة في 2024

سجلت هذه السنة عقوبات بارزة فرضتها سلطات المنافسة، نذكر منها:

• الغرامة التي أوقعتها المفوضية الأوروبية على شركة "أبل" والبالغة 1,84 مليار يورو لفرضها شروطا تقييدية في تطبيقات بث الموسيقى في نظام التشغيل "iOS"،

• الغرامة المفروضة على شركة "ميتا" والبالغة 792,7 مليون يورو لمنحها أفضلية غير مبررة لمنصة "Marketplace" على الشبكة الاجتماعية "فيسبوك"،

• الغرامة المفروضة على الشركة الأمريكية متعددة الجنسيات "Mondelèz" والبالغة 330 مليون يورو لفرضها قيودا على مبيعات الشوكولاتة والبسكويت العابرة للحدود في الاتحاد الأوروبي،

• الغرامة التي أوقعتها سلطة المنافسة الإسبانية على منصة حجز الغرف "booking.com" والبالغة 413 مليون يورو لاستغلالها التعسفي لوضع مهيمن، والذي ألحق ضررا بفنادق شريكة،

• الغرامة المفروضة على القناة الرياضية التشيلية "Canal del Fútbol" والبالغة 28,1 مليون دولار أمريكي لارتكابها ممارسات منافية لقواعد المنافسة عند توزيع حقوق إعادة البث.

- الاتجاهات الرئيسية التي تم تحديدها

يعد الحجم المتزايد للقطاع الرقمي أحد أبرز الأحداث الذي طبع 2024 بدون منازع، إذ استأثرت المنصات التكنولوجية الكبرى، المشار إليها غالبا باسم "Big Tech"، بنحو ثلاثة مليارات دولار من الغرامات، بما يعادل نصف المبلغ الإجمالي تقريبا. ولم يساعد دخول قانون الأسواق الرقمية حيز التنفيذ في أوروبا قط على التخفيف من المتابعات التقليدية الناجمة عن الإخلال بقواعد قانون المنافسة. خلافا لذلك، أكدت المفوضية الأوروبية على تكامل النظامين القديم والجديد، عاقدة العزم على مواصلة الضغط على الفاعلين المهيمنين في قطاع التكنولوجيا الرقمية.

وتمثل أحد الاتجاهات الأخرى المرصودة في احتدام النقاش بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ أبدت سلطات المنافسة انشغالها الكبير بشأن خطر تركزه المفرط بيد عدد محدود من كبار موردي البنيات التحتية والخوارزميات، بالرغم من عدم إصدارها لأي قرار رئيسي في هذا المجال إلى حدود اليوم.

4. تطور التركيزات الاقتصادية

بالرغم من التعافي المعتدل الذي شهدته السوق العالمية للتركيزات الاقتصادية في 2024، ظل السياق الماكرو-اقتصادي مشوبا بدرجة من التعقيد على الخصوص، ما حال دون ضمان إقلاع حقيقي لعمليات التركيز الاقتصادي. كما استمرت التحديات خلال السنة المنصرمة بالرغم من تغير طبيعة عدد منها أو خفوت حدتها مقارنة بالسنوات السابقة.

وشكل الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعة في جل الاقتصادات المتقدمة أحد أكثر التطورات الملفتة للنظر، بالرغم من انطلاق مسلسل التخفيف من الشروط النقدية عند متم 2024. وفي الوقت الذي كان يأمل المحلّلون أن تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة تدريجيا، واصلت هذه الأخيرة نهج سياسة تقييدية لمكافحة التضخم.

ومن ثم، أفرزت شروط التمويل تداعيات مباشرة ومستمرة على تكلفة الاقتراض، متسببة في ضغوط إضافية على الجهات المقتنية التي اضطرت إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها التمويلية وتكييف معايير المردودية الخاصة بها.

بالموازاة، أبان أداء أسواق الأسهم باستمرار عن نتائج متباينة. وظلت التقلبات قائمة بالرغم من الانتعاش الطفيف لتقييمات الأصول مقارنة بمستوياتها الأدنى المسجلة قبل سنة.

علاوة على ذلك، ظلت الفجوة قائمة بين الجهات المقتنية والبائعة في 2024، حالت دون إتمام العديد من الصفقات. من جهة، اتخذت الجهات المقتنية موقفا احترازيا، نبع من حرصها على عدم أداء سعر باهظ في بيئة اقتصادية يكتنفها الغموض. ومن جهة ثانية، لم تبد الجهات البائعة استعدادها لخفض توقعاتها بشأن الأسعار، في ظل سيادة مضا غير مشجعة على المدى المتوسط. وأسفرت هذه الفجوة عن عقبات بالرغم من لجوء عدد من الفاعلين إلى تكييف إستراتيجياتهم من أجل تقليص هذه الهوة، لاسيما من خلال دمج التناغم بين التكاليف والمداخيل ضمن تقديراتهم.

وبالرغم من هذه التحديات، شهدت الصفقات انتعاشا طفيفا في العام الماضي، مسجلة زيادة في قيمة التركيزات الاقتصادية العالمية بنسبة 5,2 في المائة، لتبلغ 2,6 تريليون دولار. وأبان هذا الانتعاش المتواضع عن صمود السوق في تحمل الظروف الماكرو-اقتصادية المتشددة.

وبصمت عمليات الاقتناء الاستراتيجية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية، على دينامية أكبر، حيث سعت الشركات إلى إعادة تنظيم هياكلها وتعزيزها للتعامل مع التغييرات التكنولوجية الجديدة، وتطور سلاسل التموين العالمية، والتحول في النماذج الاقتصادية.

وعليه، أرست 2024 الدعائم الضامنة لانتعاش محتمل ومرن في السنوات المقبلة، ولو أنها لم تظهر بوادر استعادة سوق التركيزات الاقتصادية لعافيتها المأمولة. ويتوقف هذا الانتعاش بالخصوص على تراجع حدة الضغوط الماكرو-اقتصادية، وعلى قدرة الفاعلين في السوق على ملاءمة إستراتيجياتهم مع الحقائق الاقتصادية الجديدة[12].

وخلال هذه السنة، استحوذت التركيزات الاقتصادية صغيرة ومتوسطة الحجم على 95 في المائة من النشاط الإجمالي للسوق، مؤشرة على اتجاه عكسي بعد أربع سنوات من تهاوي الصفقات المبرمة في هذا الإطار، ومقرونا بزيادة كبيرة في حجمها.

من جهتها، أنعشت الصفقات الضخمة (méga-transactions)، على قلتها، القيمة الإجمالية لعمليات التركيز. وتخضع هذه الصفقات النادرة نسبيا، والتي تجذب اهتماما خاصا بحكم حجمها، لافتحاص تنظيمي عميق، ما أثار شكوكا بشأن احتمال استكمالها في 2024. وفي الوقت الذي انخفضت قيمة العمليات، التي بلغ حجمها أزيد من خمسة مليارات دولار، بنسبة 9 في المائة، ارتفعت الصفقات الأصغر حجما، المنجزة خصوصا في قطاعي الصحة والاتصالات، بنسبة 14 في المائة.

ويعكس هذا الاتجاه تزايد الاهتمام بالتركيزات الاقتصادية الأكثر استهدافا، مسهما في الحد من التعرض للمخاطر التنظيمية والاقتصادية، ومتيحا مرونة استراتيجية أكبر في بيئة معقدة ومشكوك فيها.

وبالرغم من الظروف المالية الصعبة التي طبعت السياق الاقتصادي في 2024، خيمت عمليات الاقتناء الاستراتيجية باستمرار على مشهد التركيزات الاقتصادية. بمعنى آخر، وعيا منها بالرهانات التنافسية وبضرورة تكريس وضعيتها في أسواق متغيرة، فضلت عدة شركات إبرام صفقات استراتيجية بهدف التسريع من وتيرة نموها أو تعزيز محفظتها أو هما معا.

على صعيد آخر، سجلت أنشطة الجهات المقتنية المؤسساتية، على غرار صناديق الاستثمار، انتعاشا محتشما، اقتُرن بالخصوص بحالة اللايقين المستمرة وبالسمة المعقدة للتمويلات اللتان تسببتا في تعثر إقلاع استثماراتهم بصورة ملموسة.

ونتيجة لذلك، تجاوزت الصفقات الاستراتيجية بكثير العمليات المنجزة من لدن شركات الاستثمار المؤسساتية، ما أبان عن قدرة الفاعلين الاقتصاديين على التأقلم مع الإكراهات المالية الحالية، وعن الاستمرار في نهج مقاربة احترازية في الأسواق.

[12] التقرير العالمي حول عمليات الدمج والاقتناء (Global M&A Report 2025) الصادر عن شركة "Bain & Co".

الرسم البياني 5: تطور عمليات التركيز في الفترة 1990-2024 (بالحجم والقيمة)

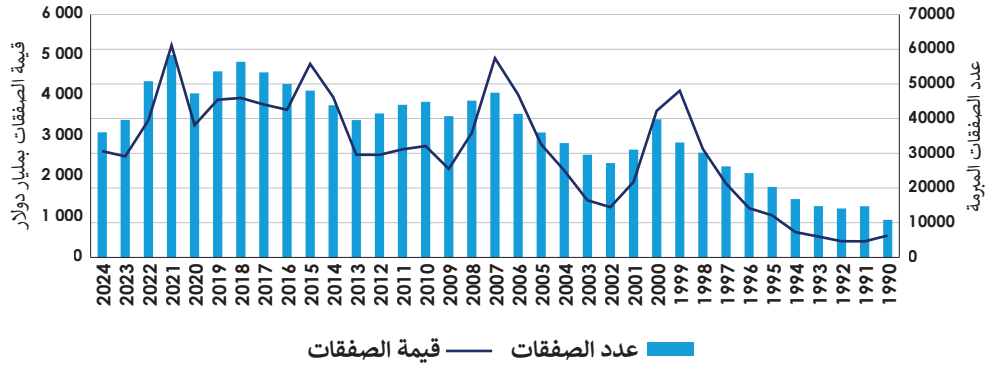

المصدر: معهد عمليات الدمج والاستحواذ والتحالفات (Institute for Mergers, Acquisitions & Alliances)

في 2024، كشف التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي عن بعض التغييرات مقارنة بالسنة السابقة.

من حيث القيمة، استحوذ قطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصالات على الصفقات المنجزة بنسبة 21,91 في المائة (الرسم البياني 6). ويعزى ذلك إلى وتيرة الانتقال الرقمي المتسارعة وإلى تعاظم أهمية البيانات والاتصالات في الاقتصاد الحديث.

بدوره، اضطلع قطاع الطاقة والمعادن بدور رئيسي، محققا حصة بلغت قيمتها 16,63 في المائة. ويُفسر تصاعد وتيرة هذا النشاط بالانتقال الطاقي العالمي وبالبحث عن مصادر الطاقة المتجددة، والمحفزة على الاستثمار في هذا المجال.

فعليا، سجلت الصفقات في قطاع الطاقة أرقاما مضاعفة في العام الماضي، أنجزتها بالخصوص شركات النفط والغاز بقيمة إجمالية بلغت أزيد من 400 مليار دولار، محطمة رقما قياسيا على مدار ثلاث سنوات.

وطبعت هذه الدينامية القطاعية الصفقات الضخمة، على غرار دمج شركتين كبيرتين وتدفق الصفقات متوسطة الحجم والقائمة أساسا على خلق التآزر على نطاق واسع.

ولئن أقدمت الشركات المتخصصة في الطاقة على تعليق عدد من الصفقات ذات الصلة بالانتقال الطاقي، فقد اكتسبت عمليات التركيز في قطاع النفط والغاز زخما، بالموازاة مع سعي الشركات إلى مضاعفة الطلب على المحروقات مستقبلا.

وفي الوقت ذاته، أعادت شركات إنتاج المواد الكيماوية توجيه محافظها، منخرطة في إنجاز استثمارات عضوية وغير عضوية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بغية الحد من مخاطر الانتقال الطاقي طويلة الأمد. وفي المجمل، ازدادت قيمة الصفقات في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية وحجمها بنسبتي 2 و4 في المائة على الترتيب، مقارنة بالعام السابق.

وبلغت قيمة الصفقات المنجزة في قطاع الصناعة والمواد الكيماوية 11,54 في المائة، بينما حقق قطاع الخدمات المالية قيمة بنسبة 11,34 في المائة. وتجسد هذه الأرقام تنويع الشركات للاستثمارات، وإيلائها اهتماما خاصا بالصناعات التحويلية والمؤسسات المالية بالرغم من البيئة الماكرو-اقتصادية غير المؤكدة.

من حيث الحجم، أبان قطاعي التكنولوجيا والإعلام والاتصالات والصناعة الكيماوية عن حركية أكبر، محققا كل منهما حصة بلغت تواليا 22,90 و13,35 في المائة. وأبرزت هذه الدينامية جاذبية عمليات التركيز التي تستهوي الشركات المتخصص في التكنولوجيا والصناعة، والمدفوعة بالرغبة في جني وفورات الحجم وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

وفي 2024، استُأنفت بقوة عمليات التركيز في قطاع الخدمات المالية، بعد تباطؤ وتيرتها قبل سنة.

وانكبت البنوك على مضاعفة حجمها من أجل تبوّؤ مكانة ريادية وترشيد استثماراتها التكنولوجية، الأمر الذي شجع على إنجاز العديد من الصفقات.

من جهته، تفاعل قطاع التأمينات مع التحديات الكامنة، منصبا تركيزه على مجالات أنشطته الرئيسية. بالمقابل، كثفت شركات الأداء استثماراتها في التكنولوجيا، لاسيما في ميادين من قبيل مكافحة الاحتيال والتحقق من الهوية.

واستمر مدبرو الأصول والممتلكات في تطوير عروضهم في الأسواق الخاصة، معربين عن رغبتهم في إرساء روابط أوثق مع مسيري الأصول البديلة من أجل توسيع نطاق أنشطتهم.

ورافق انتعاش عمليات التركيز في قطاع الخدمات المالية في 2024 طفرة في القيمة الإجمالية للصفقات، بلغت 72 في المائة مقارنة بنفس الفترة قبل سنة، ومعززة بنمو قوي في خدمات الأداء.

الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2024 (بالقيمة)

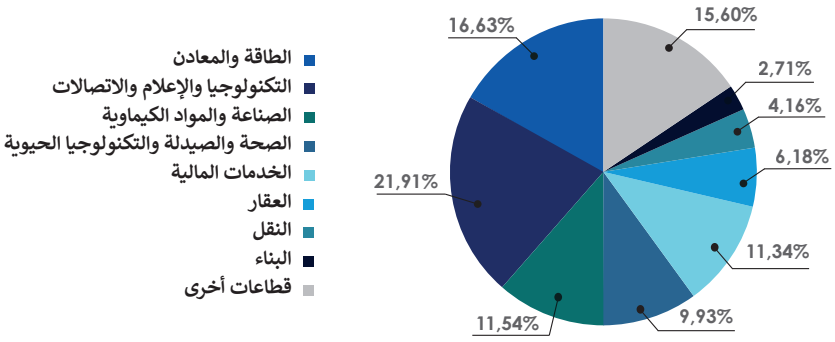

المصدر: المنصة الإلكترونية "White & Case"

الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي لعمليات التركيز الاقتصادي برسم 2024 (بالحجم)

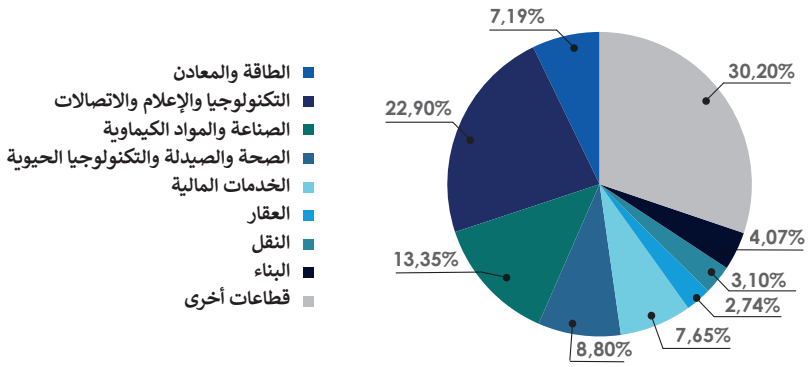

المصدر: المنصة الإلكترونية "White & Case"

وفي 2024، انتعشت الصفقات العابرة للحدود انتعاشا طفيفا، إذ ارتفع حجمها من 8480 صفقة في 2023 إلى 8527 في 2024 بزيادة محدودة بنسبة 0,55 في المائة. وبلغت قيمتها الإجمالية 894 مليار دولار، مسجلة نموا كبيرا بنسبة 14,9 في المائة مقارنة بالقيمة المحققة في 2023 والبالغة 778 مليار دولار.

وتضافرت عوامل التي كرّست هذا الانتعاش، أبرزها صمود الأسواق الأمريكية التي استحوذت على حصة كبيرة من النشاط.

بدورها، شهدت قيمة الصفقات العابرة للحدود في أوروبا زيادة ملحوظة، مدفوعة بعمليات تركيز هامة أُنجزت في بلدان مثل المملكة المتحدة وفرنسا والسويد. بالمقابل، خفُت نشاط عدد من الأسواق الآسيوية، خاصة الصينية، ما انعكس سلبا على النمو الإقليمي.

وتجسدت القطاعات التي أبانت عن حركية أكبر في هذا المجال في التكنولوجيا والإعلام والاتصالات والخدمات المالية والعقار، مسجلة زيادة هامة في قيمة الصفقات سالفة الذكر. علاوة على ذلك، يواصل قطاع الطاقات المتجددة فتح شهية المستثمرين، خاصة في المناطق التي تشهد تسارع وتيرة الانتقال الطاقي.

وبالرغم من هذا الانتعاش، لم تستعد الصفقات، المشار إليها أعلاه، بعد المستويات التي حققتها قبل اندلاع الجائحة، إذ مازالت تصطدم بتحديات متصلة بحالة الايقين الجيو-سياسية والحمائية وبتنامي أنشطة التقنين في عدة مناطق في العام، ناهيك عن العقبات التي تعترض باستمرار الفاعلين في السوق. غير أن وفرة السيولة والرغبة في إنجاز عمليات دمج واستحواذ في أسواق أخرى يمكن أن يسهما في تعزيز هذا الانتعاش في السنوات القادمة.

الرسم البياني 8: تطور عمليات التركيز العابرة للحدود في الفترة 1990-2024

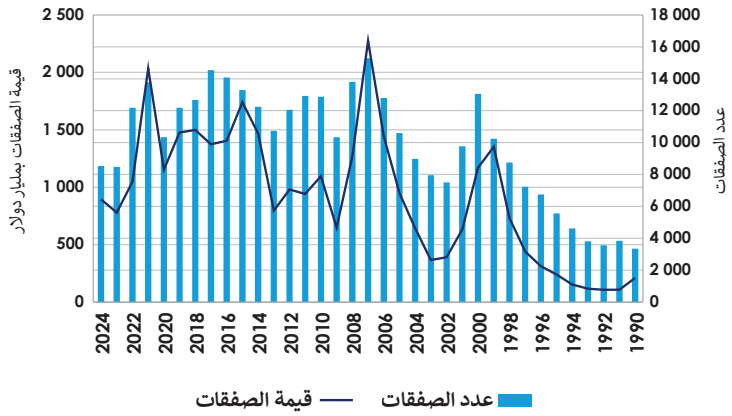

المصدر: معهد عمليات الدمج والاستحواذ والتحالفات (Institute for Mergers, Acquisitions & Alliances)

وارتباطا بطبيعة العمليات، طغت الصفقات الاستراتيجية باستمرار على دينامية التركيزات في السنة الفارطة، والتي أبانت عن صمود منقطع النظير في مواجهة التحديات الاقتصادية، كما يتضح من الرسم البياني 9. وتأثرت هذه الصفقات بالخصوص بعوامل مرتبطة بالانتقال الطاقي العالمي وبالبحث عن مصادر الطاقة الجديدة والمحفزة على الاستثمار في هذا المجال.

وفي السياق ذاته، كثفت الشركات المتخصصة في التكنولوجيا كذلك نشاطها في القطاع، سعيا منها إلى تقوية تنافسيتها في خضم التطورات السريعة التي تشهدها السوق.

وسخرت الشركات الناجحة التركيزات الاقتصادية لتدشين مرحلة جديدة من الابتكار، من بينها شركات السيارات التي أنجزت عمليات استحواذ قصد تأمين سلاسل التموين في سياق الانتقال إلى إنتاج السيارات الكهربائية.

بالمثل، انخرطت شركات التأمين في مسعى لتوسيع نطاق دورها التقليدي المتمثل في الحماية من المخاطر والوقاية منها، بينما فضلت الشركات النشطة في الإعلام إبرام شراكات مع المتنافسين من أجل الحفاظ على تنافسيتها في مجال آخذ في التغيير.

وبخصوص أصناف العمليات الأخرى، حققت مجموعات الاستثمار المالية، على غرار صناديق الأسهم الخاصة وشركات رأس المال المخاطر، انتعاشا طفيفا بفضل تزايد وفرة السيولة وسيادة بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة، والمدفوعة بتعديل البنوك المركزية لسياستها النقدية اعتبارا من النصف الثاني من السنة، والتي أسهم في تكريس هذا الزخم.

بالمقابل، تراجعت العمليات التي باشرتها شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Acquisition Vehicles)[13] بوتيرة مطردة. وفُسرت أسبابه بالتحديات التنظيمية المتزايدة وبتقلبات الأسواق وبتبني المستثمرين لأقصى درجات الحذر عند تعاملهم مع حالة اللايقين الاقتصادي المستمرة.

الرسم البياني 9: توزيع عمليات التركيز الاقتصادي حسب أصناف الجهات المقتنية في الفترة 2014-2024 (بمليار دولار)

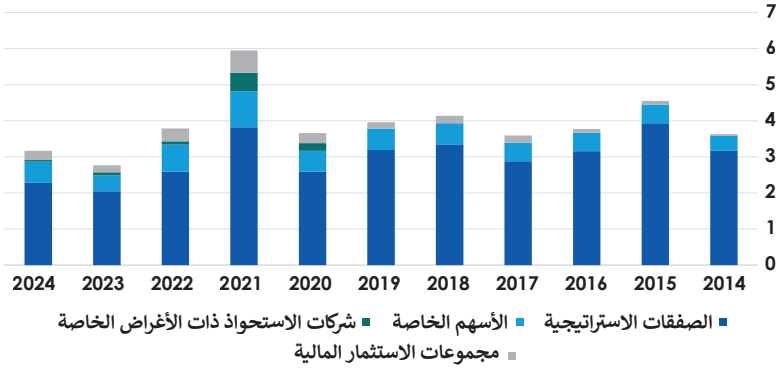

المصدر: المنصة الإلكترونية "Bain & Co"

وثمة الكثير من المؤشرات الدالة على تحقيق انتعاش أقوى في دينامية التركيزات الاقتصادية في 2025، بالرغم من استمرار الغموض المحيط بالأفاق على المدى القصير.

ويُرجح أن يسهم الخفض المرتقب في أسعار الفائدة، علاوة على إعادة فتح أسواق الأسهم الخاصة وتحسين الظروف الاقتصادية، في تحفيز هذه التركيزات.

فضلا عن ذلك، يمكن أن يضطلع إعادة توجيه البوصلة صوب العمليات واسعة النطاق، والمنجزة في قطاعات ذات قيمة رأسمالية عالية، بدور محوري في تسريع دينامية التركيزات.

بيد أن وقوع خطر التباطؤ يرخي بظلاله على هذه الدينامية على الصعيد العالمي، بسبب الحواجز الجمركية الجديدة والحمائية التي ظهرت مجددا في عدة اقتصادات رئيسية. ويفضي تشديد شروط الولوج إلى الأسواق، المقرون بتصاعد التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى بالخصوص، إلى تنامي حالة اللايقين التنظيمي التي يُحتمل أن تثني الفاعلين الاقتصاديين عن الانخراط في إبرام صفقات عابرة للحدود. زيادة على ذلك، تزداد العقبات التي تحول دون إنجاز مشاريع تركيز، تضم شركات منحدرة من مناطق أخرى، بسبب تكثيف عمليات المراقبة الرامية إلى صون الأمن الاقتصادي أو ضمان السيادة التكنولوجية أو حماية الصناعات الاستراتيجية. في هذه الحالة، يُرجح أن تنعكس القومية الاقتصادية المنبعثة سلبا على انسيابية الاستثمارات الدولية، وعلى مسار إعادة الهيكلة عالميا.

[13] شركات مدرجة في البورصة، تهدف أساسا إلى الدعوة إلى الاكتتاب العام من أجل جمع أموال تُستخدم لاقتناء أصول الشركات غير المدرجة في البورصة.

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

استعاد الاقتصاد المغربي نوعا من الاستقرار بعد أن أضعفته العديد من الصدمات السلبية التي تعرض لها طيلة السنوات الأخيرة[14]، ما ساعده على الاقتراب التدريجي من وثيرة النمو التي سجلها قبل اندلاع الأزمة الوبائية.

وفي 2024، حقق الاقتصاد الوطني نموا مشابها للمستوى الذي سجله في 2023. وقد استند هذا التطور بالخصوص على استقامة أكثر توازنا للطلب الداخلي، مدفوعا بانتعاش الاستهلاك الخاص وبتطور دينامية الاستثمار الداخلي والأجنبي على السواء. في هذا الصدد، جاء تحسن استهلاك الأسر كنتيجة لتخفيف الضغوط التضخمية وكذا تحسن عدة مكونات من الدخل الحقيقي.

ومع ذلك، وبالرغم من التراجع الطفيف للإكراهات التي أرخت بظلالها على طلب الأسر والشركات، إلا أنه لم يكن كافيا لتحفيز النمو بوتيرة متسارعة وأكبر.

ومن ثم، يجد الاقتصاد صعوبة في مواكبة الأهداف الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، الذي يطمح إلى تحقيق نسبة نمو متوسطة تصل إلى 6 في المائة بحلول 2035.

بخصوص العرض، تسبب التباطؤ الحاد للنشاط الفلاحي في كبح دينامية النمو. غير أن الأداء الجيد الذي سجلته بعض فروع القطاعين الثانوي والثالث، خاصة إنتاج الفوسفاط وتثمينه وصناعة السيارات والسياحة، أتاح استدراك هذا الضعف جزئيا.

علاوة على ذلك، استقر العرض الإجمالي عند مستوى التوازن بفضل انسيابية الإمدادات بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية وارتفاع معدل استخدم القدرات الإنتاجية. وقد أسهمت هذه الوضعية أيضا في إمكانية تعزيز فعالية المقاولات، وكذا الرفع من تنافسيتها في أسواق السلع والخدمات، خاصة على مستوى الانتاجية.

وعلاقة بإيقاع التضخم، والذي يعكس التطور العام للأسعار، اتسمت سنة 2024 باتجاه ملحوظ نحو تراجع التضخم، حيث بلغ التضخم الكلي مستوى أدنى من التضخم الأساسي، مما يجسد انخفاض أسعار المنتجات التي تشهد تقلبات.

ويعكس تراجع التضخم الأثر المتزايد لتدابير الميزانية المتخذة من طرف الحكومة، كما يعد نتيجة لتأثير قاعدة إيجابي[15] ناجم عن تعاقب فترات التضخم الحاد. من جهة أخرى، شكل التباين الملحوظ بين التضخم الكلي والأساسي أحد الأسباب التي دفعت ببنك المغرب إلى نهج سياسة نقدية احترازية.

---

[14] تشير هذه الصدمات أساسا إلى تداعيات الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتصاعد حدة التوترات الجيو-سياسية على التجارة الدولية وأسواق المواد الأولية العالمية وحركية رؤوس الأموال. وقد أفضت هذه الاضطرابات إلى ارتفاع الأسعار عند الاستيراد، وتراجع الطلب الخارجي على المنتجات المغربية، وكذا فرض ضغوط على جاذبية الاستثمارات الأجنبية.

[15] يعد التأثير القاعدة ظاهرة إحصائية تقع حين تفضي المقارنة مع فترة سابقة إلى تغير بارز في مؤشر معين. لا ينجم عن تطور فعلي، وإنما عن مستوى مرجعي غير مألوف.

إن عودة استقرار نظام النمو تُظهر مدى صمود الاقتصاد المغربي في التصدي للصدمات، وقدرته على التأقلم مع سياق تلازمه حالات شديدة من اللايقين.

بالموازاة مع ذلك، يخلق هذا العامل ظروفا مواتية للتنمية الاقتصادية المستدامة، مفسحا المجال لتسريع النمو، أخذا بعين الاعتبار الجهود المتواصلة لتنويع الاقتصاد، وارتقاء السلاسل الصناعية، وصلابة قطاع السياحة، وتسريع وتيرة إنجاز أوراش البنية التحتية الكبرى.

بيد أن دينامية السوق الوطنية تصطدم بعدة تحديات رئيسية، تتلخص أساسا في ضبط التضخم وضمان استدامة الدين العمومي. والتي تمثل روافع استراتيجية لموازنة العرض والطلب.

وتكتسي هذه الرهانات أهمية خاصة في سياق مواصلة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، والمدفوعة بالرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتتمحور هذه الإصلاحات حول توطيد مقومات الدولة الاجتماعية، وتأمين الموارد الطاقية والمائية، وتوطيد دينامية الاستثمار، فضلا عن دعم تحول الاقتصاد بواسطة الانتقال الأخضر والرقمي، دون إغفال المبادرة الملكية الهادفة إلى تقوية تموضع الواجهة الأطلسية كرافعة للتكامل الاقتصادي وركيزة للإشعاع القاري والدولي.

1. التطور العام للأسواق

في 2024، حافظ الاقتصاد المغربي عن دينامية إيجابية، مستفيدا من تراجع العديد من الإكراهات التي انعكست سابقا على مسار نموه، وهي قيود أججتها في الغالب عوامل خارجية، وبالتالي فُرضت على نموذج النمو.

ووفقا للمعطيات المؤقتة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط[16]، بلغت نسبة النمو الاقتصادي 3,8 في المائة، بارتفاع طفيف عن 2023 التي وصلت فيها النسبة إلى 3,7 في المائة.

وتزامن الاستقرار شبه التام لنمو الاقتصاد المغربي واعتدال النمو المسجل عالميا، والمدفوع بتراجع الضغوط التضخمية الملقاة على الأسواق الدولية للمواد الخام والمنتجات النهائية المعدة للاستهلاك، وبتعاف ملموس للتجارة الدولية.

فضلا عن ذلك، رافق السياق الدولي المستقر نسبيا تخفيفا للسياسات النقدية وعودة للسياسات التوسعية في عدة بلدان، ما أعطى دفعة لانتعاش الطلب الخارجي على المنتجات المغربية وعزز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

[16] الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2024 – أساس 2014، التقرير الكامل الذي تم نشره بالفرنسية بتاريخ 06 يونيو 2025.

بيد أن العديد من الإكراهات البنيوية لازالت تمارس ضغطا على النمو، مما يأخر أفاق التسريع من وتيرته، من بينها تواتر سنوات الجفاف، وتداعياتها على الموسم الفلاحي والسيادة المائية، وكذا إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية.

وفرضت هذه الظرفية، الموسومة بتعاظم متطلبات الانتقال الطاقي والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، قيودا على تكاليف السلع والخدمات المتبادلة بين المغرب والخارج.

وعلى الصعيد القطاعي، رصدت معطيات المندوبية السامية للتخطيط تطورات متباينة وتذبذبات في الدينامية الفصلية (أنظر الرسم البياني 10). وفي الوقت الذي تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في القطاع الأولي بنسبة 4,5 في المائة في 2024 على أساس سنوي، ارتفعت القيمة ذاتها في الأنشطة الثانوية بنسبة 4,2 في المائة، وفي الأنشطة الثالثة بنسبة 4,6 في المائة.

الرسم البياني 10: تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى بمليون درهم (2024-2022)

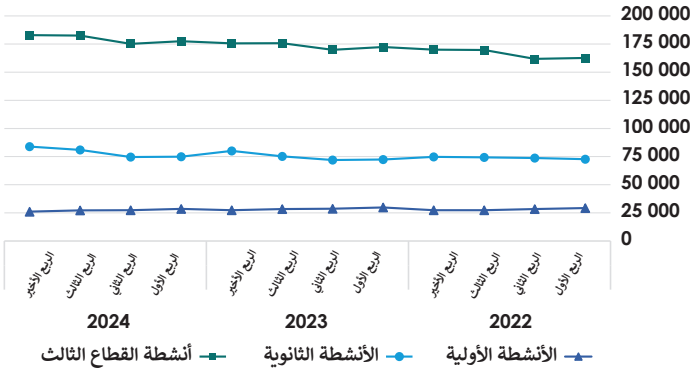

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية للقيمة المضافة بالأسعار المتسلسلة (أساس: 2014) المؤرخة في فاتح أبريل 2025) [17]

وانخفضت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاع الأولي مجددا بعد أن سجلت تحسنا مؤقتا في 2023، مردّه انكماش قطاع الفلاحة بنسبة 4,8 في المائة، خلافا لنسبة النمو التي سجلتها قبل سنة والبالغة 1,5 في المائة.

واقترُن هذا الانخفاض بتهاوي محصول الحبوب. غير أن أثره السلبي تم احتواؤه من خلال ارتفاع صادرات الفلاحة والحراجة والصيد، والتي بلغت نسبته 6,8 في المائة وفقا لمعطيات مكتب الصرف.

[17] جدول القيم مرفق في الملحق 1.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بقانون المالية لسنة 2025 كشف عن تراجع معدل تغير النمو الفلاحي[18] بنسبة 53,6 في المائة بين الفترتين 1990-2007 و2008-2023، بالرغم من التقلبات التي شهدها في السنوات الأخيرة.

ويؤشر هذا الانخفاض على استقرار أكبر للقطاع على المدى البعيد، مما يدل على تحسن إنتاجيته وعلى مرونة أفضل إزاء المخاطر المناخية والسياق الاقتصادي.

في هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن تفاقم الإجهاد المائي، الناجم عن سنوات الجفاف المتلاحقة، انعكس سلبا على محصول الحبوب الوطني.

وأفادت معطيات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، أن حجم إنتاج الحبوب الثلاثة الرئيسية، أي القمح اللين والقمح الصلب والشعير، بلغ 31,2 مليون قنطار برسم 2024، مسجلا انخفاضا بنسبتي 43 في المائة مقارنة بسنة 2023، و51 في المائة مقارنة بمتوسط الإنتاج على المدى البعيد.

بالمقابل، حافظت القيمة المضافة لسلاسل الأشجار المثمرة والخضراوات على استقرارها، عزّزها استمرار الإنتاج المدفوع بتحسن الظروف المناخية اعتبارا من شهر فبراير، وبمواصلة العمل ببرنامج توزيع الزراعات، ما أتاح الحفاظ على الانتاجية بالرغم من قيود السقي المفروضة في بعض المناطق المعنية به. وبفضل هذا الأداء، تمكن الإنتاج من الاستجابة للطلب الداخلي ولاحتياجات التصدير الزراعي على السواء.

وارتباطا بالإنتاج الحيواني، شهدت 2024 دينامية متباينة حسب السلاسل، مما قلص مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الأولي.

وسجل قطاع تربية الماشية نموا معتدلا، متضررا من انخفاض أعداد قطيع الأبقار والأغنام، ومن تراجع استهلاكه الوسيط في ظل ارتفاع تكلفة المدخلات. واستمرت هذه الإكراهات بالرغم من تدابير الدعم التي أقرتها الحكومة، والمتمثلة بالخصوص في دعم الشعير والأعلاف المركبة، وتجهيز نقط الماء لتوريد الماشية.

وأبانت سلسلة الدواجن عن دينامية أكبر، مدعومة أساسا بارتفاع الحجم الإجمالي للحوم الدواجن بالطن بنسبة 3,6 في المائة، وبنمو إنتاج البيض الموجّه للاستهلاك بنسبة 3,8 في المائة، والمنبثق عن الإنتاج في القطاع الحديث، مقارنة بسنة 2023[19].

وتراجع إنتاج سلسلة الحليب إلى أقل من سقف ملياري لتر. ويرجع هذا الانخفاض أساسا لتراجع عدد رؤوس الأبقار الحلوب، وكذا تدني مردوديته في ظل شح الموارد العلفية والتصاعد المستمر لأسعار المدخلات الرئيسية. إضافة إلى ذلك، أفضى هبوط الاستهلاك إلى تقليص نمو حجم الحليب الذي المجمّع من طرف المعامل.

[18] يُحتسب معدل تغير النمو الفلاحي في فترة معينة على أساس الفرق بين الانحراف المعياري لمعدلات النمو ومتوسطها، إذ كلما ارتفع هذا المعدل زادت درجة تشتت القيم حول المتوسط، ما يعكس تقلبا أكبر للنمو الفلاحي.

[19] معطيات الفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب المؤرخة في 13 مارس 2025.

وازدادت القيمة المضافة لأنشطة الصيد بنسبة 2,6 في المائة، مدفوعة أساسا بارتفاع قيمة المنتجات المسوّقة القادمة من الصيد الساحلي والتقليدي بنسبة 6 في المائة، بالرغم من تراجع حجم المفرغات بنسبة 1 في المائة.

بصورة أدق، ارتفعت القيمة المضافة للأسماك السطحية بنسبة 6 في المائة، محققة حجما إجماليا من الكميات المفرغة وصل إلى 84 في المائة. بالمثل، ازدادت قيمة الرخويات المسوّقة بنسبة 10 في المائة، علما أن نسبة هذا النوع من القيمة الإجمالية لمنتجات الصيد في الأسواق الوطنية بلغت 42 في المائة.

من جهتها، سجلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للأنشطة الثانوية نموا بنسبة 4,2 في المائة، مؤشرا على تعافي بعد توالي سنتين من الانخفاض. وتعززت هذه الدينامية أساسا بانتعاش الصناعات الاستخراجية (زائد 13 في المائة)، والصناعات التحويلية (زائد 3,3 في المائة)، وقطاع البناء (زائد 5 في المائة).

وأسهم الانتعاش الملحوظ لأنشطة استخراج الفوسفاط وتثمينه في تعافي الصناعات الاستخراجية، بوصفه ركيزة أساسية للقطاع. ووفقا لمعطيات مكتب الصرف، حفّز تحسن ظروف السوق الدولية على تعزيز إنتاج الفوسفاط الصخري بعد سنتين من الانكماش، مسهما في زيادة صادرات الفوسفاط بنسبة 10,1 في المائة.

بدورها، ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية ارتفاعا ملحوظا، حفّزتها أساسا صناعة المواد الكيماوية ووسائل النقل، حيث ازدادت القيمة المضافة لهاذين القطاعين بنسبتي 11,1 و3,5 في المائة على الترتيب.

في هذا الصدد، أحصت أرقام مكتب الصرف زيادة في صادرات قطاعي السيارات والطيران، بنسبة نمو بلغت 6,3 و14,9 في المائة على التوالي. وكرّست صناعة السيارات، بالخصوص، مكانتها كأهم قطاع مصدر في المغرب، محققة رقم معاملات عند التصدير قدره 157,6 مليار درهم.

واقترُن ارتفاع القيمة المضافة لصناعة المواد الكيماوية بالأخص بتعافي إنتاج مشتقات الفوسفاط، لاسيما الأسمدة الكيماوية وحمض الفوسفوريك، في سياق انتعاش الطلب الخارجي واستقرار الأسعار الدولية للأسمدة الفوسفاطية.

وهكذا، كشفت معطيات مكتب الصرف أن صادرات الأسمدة الكيماوية، التي بلغ رقم معاملاتها المجمّع مع الأسمدة الطبيعية 63,8 مليار درهم، سجلت ارتفاعًا بنسبة 13,9في المائة، بينما ارتفعت صادرات حمض الفوسفوريك بنسبة 11,4 في المائة.

وفي 2024، وفي إطار استراتيجية نمو ستدام، رفعت مجموعة المكتب من استثماراتها بنسبة 53 في المائة. وتوخّت هذه الاستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي العالمي عبر إنتاج الأسمدة الفوسفاطية، والاستثمار في تدبير الماء، وتطوير الطاقات المتجددة.

من جانبها، سجلت القطاعات التقليدية للصناعة التحويلية، المتمثلة في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وإنتاج النسيج والملابس والجلد، مستويات متفاوتة بالنظر للدينامية العامة للصناعات التحويلية. فبينما سجلت صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات شبه استقرار، مع انكماش طفيف بنسبة 0,1 في المائة، سجل إنتاج النسيج والملابس والجلد انتعاشًا ملحوظًا، حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 5,2 في المائة خلال نفس الفترة، بعد تراجع قدره 2,4 في المائة سُجِّل في سنة 2023.

وتعزى هذه النتائج بالأساس إلى عوامل خارجية، من بينها تموقع هذه القطاعات في الهيكلة الجديدة لسلاسل القيمة العالمية، والصعوبات التي اعترضت قطاع الفلاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف نمو الإنتاجية في هذه القطاعات يثير تساؤلات بشأن ارتقاء مستوى مسارات الإنتاج وتنمية الكفاءات.

زيادة على ذلك، استند الأداء الجيد لقطاع البناء إلى التحسن الذي سجلته أنشطة العديد من فروعه، لاسيما تشييد المباني وأشغال البناء المتخصصة والهندسة المدنية.

وأتت هذه الدينامية في سياق مواصلة تنزيل مشاريع البنية التحتية الكبرى التي دشنها المغرب، استعدادا لتنظيم فعاليات رياضية ضخمة. وتزامنت كذلك والشروع في تنزيل البرنامج الجديد لدعم السكن للفترة الممتدة من 2024 إلى 2028. وتُوجت هذه التطورات بارتفاع مبيعات الإسمنت بنسبة 9,45 في المائة في 2024، باعتباره مؤشرا واضحا على تكثيف النشاط في القطاع.

على صعيد آخر، أفادت معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن القيمة المضافة للأسعار الثابتة لأنشطة القطاع الثالث ازدادت بنسبة 4،6 في المائة عوضا عن 5 في المائة في 2023. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى انكماش بعض القطاعات، خاصة أنشطة الإيواء والمطاعم والأنشطة العقارية.

وارتفعت القيمة المضافة لأنشطة الإيواء والمطاعم بنسبة 9,6 في المائة، مؤشرة على تباطؤ بارز مقارنة بالزيادة الاستثنائية التي بلغت 23,5 في المائة قبل سنة، و68 في المائة قبل سنتين.

وتراجع هذا النمو بالرغم من الموسم السياحي القياسي الذي شهد تدفق 17,4 مليون سائح، بارتفاع قدره 20 في المائة عن سنة 2023[20]. وبلغت إيرادات السفر 112,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 7,5 في المائة على أساس سنوي[21].

وتجسد أحد العوامل المفسرة لخفوت هذا الزخم في تباطؤ السياحة الداخلية، كما يتضح من معطيات مرصد السياحة التي رصدت ركودا في عدد ليالي مبيت السياح المقيمين برسم 2024، بعد أن سجلت نموا بنسبة 10 في المائة قبل سنة.

[20] معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المستندة إلى معطيات المديرية العامة للأمن الوطني.

[21] "المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية" الصادرة عن مكتب الصرف برسم 2024.

من جهتها، سجلت القيمة المضافة للأنشطة العقارية تراجعًا بنسبة 1,6 في المائة، بعد نمو بلغ 1,9 في المائة سنة 2023. ويُعزى هذا التراجع إلى تباطؤ عرض العقارات، الذي لم يكن بمستوى الطلب، سواء من حيث الشراء أو البيع أو الإيجار.

وبالموازاة مع هذه التوجهات، سجل قطاع التجارة والإصلاح، الذي بلغت نسبة مساهمته المتوسطة في القيمة المضافة للقطاع الثالث 60 في المائة، نموا قُدّر ب4,1 في المائة. وهو أداء أعلى مما رُصد في 2023.

أما فيما يخص الأنشطة المالية والتأمينات، فقد سجلت نموا بنسبة 7,3 في المائة، عوض 5,2 في المائة في 2023. ويأتي هذا التسارع نتيجة للربحية الجيدة التي أظهرها القطاع البنكي، والمدفوعة بارتفاع القروض الممنوحة للشركات والأسر بنسبة 2,6 في المائة، وفقا لمعطيات بنك المغرب[22]، وبتحسن دينامية قطاع التأمينات، والمتجسدة في نمو الأقساط الصادرة ومحفظة التوظيفات[23].

وحافظت أنشطة النقل والتخزين على إيقاع نمو أعلى من المتوسط في القطاع الثالث، مسجلة زيادة في القيمة المضافة قدرها 7,4 في المائة، وهو نمو أعلى من نسبة 6,8 في المائة المحققة في 2023.

وتعزز هذا الزخم بالخصوص بانتعاش حركة المسافرين عبر وسائل النقل الجوي والبحري والسككي على السواء، إذ حطم عدد الركاب في مختلف المطارات المغربية مستوى قياسيا، بلغ 32,7 مليون عند متم سنة 2024، بزيادة قدرها 21 في المائة[24].

بدوره، ارتفع عدد المسافرين عبر الموانئ بنسبة 11,8 في المائة، ليصل إلى 5,3 مليون مسافر[25]. وسجل النقل السككي نموا قدره 4 في المائة ، محققا رقما إجماليا بلغ أزيد من 55 مليون مسافر[26].

فضلا عن ذلك، شهدت حركة نقل البضائع على دينامية إيجابية عبر مختلف قنوات النقل. كمثال على ذلك، تجاوز عدد البضائع المنقولة بحرا 241 مليون طن في سنة 2024، بزيادة قدرها 15,2 في المائة عن سنة 2023 [27]، ما أشر على صمود القطاع بالرغم من الاضطرابات اللوجستية العالمية.

ويؤكد هذا الأداء ارتفاع حجم نشاط المسافنة بنسبة 19 في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي 2024، أنجز النقل السككي للبضائع رقم معاملات بحجم 1,8 مليار درهم، بزيادة

[22] بلاغ اجتماع مجلس بنك المغرب الصادر في 18 مارس 2025.

[23] بلاغ الاجتماع العشرون للجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، التابعة لبنك المغرب، الصادر في 24 دجنبر 2024.

[24] معطيات المكتب الوطني للمطارات.

[25] معطيات وزارة التجهيز والماء.

[26] البلاغ الصحفي لاجتماع المجلس الإداري المكتب الوطني للسكك الحديدية والصادر في 22 أبريل 2025.

[27] معطيات وزارة التجهيز والماء.

قدرها 20 في المائة قياسا على عام 2023 [28]. وتحقق هذا الرقم أساسا بفضل ارتفاع مداخيل الفوسفاط الخام.

2. عرض السلع والخدمات

في 2024، اقترب العرض الإجمالي للسلع والخدمات من تحقيق مستوى متوازن، بعد أن اجتاز في فترة ما بعد الجائحة دورة اقتصادية طبعتها صدمة سلبية في العرض.

واستوجب هذا الاختلال في التوازن تفعيل سياسة ظرفية، تمزج بين تدابير ميزانياتية ونقدية بهدف ضمان استقرار الأسواق الوطنية. وفي الوقت ذاته، اتُخِذت تدابير ضبط أولية لضمان انسيابية وسلامة سلاسل التموين.

وفي الفترة التي أعقبت الجائحة، انصبت أولويات السلطات العمومية وبنك المغرب على التخفيف من آثار الصدمة الخارجية على كل من سلاسل التموين وظروف الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بيد أن تواتر سنوات الجفاف والتوترات الجيو-سياسية عقّدت من تنزيل هذه الجهود، لاسيما في أسواق السلع الأساسية.

وتمكن العرض الإجمالي من تسجيل تطور إيجابي والاستجابة لاحتياجات الشركات والمستهلكين تزامنا وتخفيف بعض القيود على الصعيد العالمي، ما ساعد على انتعاش النمو بالرغم من استمرار الضغوط التضخمية.

وخلافا للفترة المذكورة، التي ارتبطت إبانها رهانات توازن العرض ارتباطا وثيقا بتأقلم النسيج الإنتاجي مع سحب الدعم المالي الاستثنائي وتشديد الشروط النقدية، والذي ترتب عنه ارتفاع متزامن لحالات إفلاس الشركات وتكاليف التمويل، شهدت سنة 2024، بالخصوص، تحديات ارتبطت بنجاعة سلاسل التموين وشفافيتها، والتي تتيح إمكانية إضفاء فعالية أكبر على ضبط الأسواق.

علاوة على ذلك، ساعد تخفيف الشروط النقدية عند متم سنة 2024، والذي صاحبه أيضا تراجع الضغوط على تكاليف الإنتاج، الشركات المتعثرة على استعادة إطار أكثر ملاءمة لمزاولة أنشطتها.

وبينما أسهمت هذه الدينامية في التخفيف من خطر "تأثير التباطؤ أو الاستجابة المتأخرة"، أتاحت كذلك الحد من تفاقم صدمة العرض الناجمة عن الطلب. ويعود الفضل في ذلك أساسا إلى التحسن النسبي في القدرة الشرائية للأسر، وإلى استعادة الطلب الخارجي للمستويات المسجلة قبل الأزمة.

[28] نتائج الربع الأخير من سنة 2024 المنشورة من قبل المكتب الوطني للسكك الحديدية.

الإطار 2: تأثير التباطؤ أو الاستجابة المتأخرة (effet d'hystérèse)

يُعدّ "تأثير التباطؤ أو الاستجابة المتأخرة" آلية يفضي فيها الضعف المستدام للطلب الإجمالي، والناتج عن كساد أو أزمة ذات طابع نظامي، ليس فقط إلى استفحال البطالة، بل أيضا إلى استمرار الخسائر في الإنتاج التي يتكبدها الاقتصاد.

وظهر هذا المفهوم، المستعار من العلوم الفيزيائية، في مقال نشره Blanchard Summers حول إشكالية البطالة في أوروبا سنة 1986*. واستُخدم للإشارة إلى ظاهرة يستمر فيها التأثير بالرغم من انتفاء أسبابه.

*Blanchard O.J., Summers L.H. (1986), "hysteresis and the European unemployment problem", NBER Macroeconomics annual 1986, vol. 1, MIT press, pp. 15-90.

ورصد استقصاء بنك المغرب حول الظرفية بالفعل تحسنا في توقعات المقاولات، مجسدا دلالة محفزة على الاستثمار وعلى الإنتاج. غير أن صدمة العرض السلبية قد تعاود الظهور في حال استمرار تعثر المقاولات والبطالة، ما يؤكد أهمية إبقاء سياسة ظرفية لدعم المقاولات والأسر في وضعية صعبة ، والمتمثلة بالخصوص في التخفيف من الشروط النقدية، وتعميم المساعدات الاجتماعية المباشرة.

1.2 تموين الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية

في 2024، استفادت الأسواق الوطنية للمواد الأولية والمنتجات الأساسية من تموين مستقر في مجمله، مدعومة باسترخاء حالة اللايقين المحيطة بأسواق المواد الغذائية والمواد الخام العالمية.

ساهم هذا الهدوء النسبي في التخفيف من الضغوط التضخمية، على الرغم من أن التجارة العالمية لم تستعد عافيتها الكاملة بسبب استمرار التوترات الجيو-سياسية التي ألقت بثقلها على أبرز الممرات التجارية وعلى عدد من البلاد المنتجة.

ووضعت سنوات الجفاف المتلاحقة، التي انعكست سلبا على الموسم الفلاحي وأضرت بالسيادة المائية، تأمين الإمدادات على المحك، ما زاد من الضغوط على المخزون المتوفر وعلى الإنتاج المتوقع.

في هذا الصدد، واصلت الحكومة، خلال سنة 2024، تفعيل تدابير الميزانية الموجّهة لدعم قطاعات الإنتاج والاستيراد على السواء. وقد مكنت هذه التدخلات من تفادي اضطرابات مهمة في الأسواق، بما في ذلك خلال الفترات التي سجلت ضغوطا حادة على المخزون أو تغيير في أنماط الاستهلاك، خاصة خلال شهر رمضان المبارك والموسم الصيفي.

واتخذت هذه التدابير أشكالا متعددة، امتدت من إقرار إعفاءات وتخفيضات ضريبية على الاستهلاك أو الاستيراد، إلى منح إعانات قصد تدارك العجز في المدخلات والمنتجات النهائية، سواء على صعيد القطاعات، أو على مستوى أسواق مرتبطة بمنتجات معيّنة.

علاوة على ذلك، أُبرمت عقود برامج مع مجموعة من القطاعات من أجل الرفع من إنتاجيتها، وتثمين منتجاتها، وتحديث سلاسل تسويقها وتوزيعها.

ويجسد تدفق الواردات من السلع الرئيسية مؤشرا أساسيا لتقييم الإكراهات التي أرخت بظلالها على تأمين سلاسل التموين، متيحا إمكانية رصد القطاعات التي جرى فيها سد النقص الحاصل في الإنتاج الوطني وحيث تم تعزيز التموين بالموارد الاستراتيجية.

وقياسا على الفترة 2023-2022، أبرز تطور التدفقات المذكورة التعديلات المحتملة في أولويات السلطات العمومية، والتي استهدفت أساسا التصدي لصدمات العرض السلبية وتكوين المخزونات الاستراتيجي.

الجدول 4: تطور الكميات المستوردة من السلع الأساسية بالطن (2023-2024)

	2023	2024	حجم التغيير	نسبة التغيير	حجم التغيير للفترة 23/22
منتجات الطاقة	33 337 400	33 874 430	537 030	1,6%	26,0%
غاز النفط ومحروقات أخرى	12 504 844	12 895 971	391 127	3,1%	-7,3%
الفحم وفحم الكوك وأنواع الوقود الصلب المماثلة	11 570 673	10 733 144	-837 529	-7,2%	-4,0%
زيوت الغاز وزيوت الوقود	6 915 569	7 664 258	748 689	10,8%	155,5%
المنتجات نصف المصنعة	10 587 429	13 542 142	2 954 713	27,9%	-3,6%
الأمونياك	1 580 275	1 848 941	268 666	17,0%	-16,2%
المنتجات الكيماوية	1 647 838	3 052 790	1 404 952	85,3%	-24,6%
الأنابيب والقضبان والزوايا والأشكال الخاصة المجوفة من حديد صب وحديد وصلب	357 132	205 386	-151 746	-42,5%	256,3%
المواد الخام (من أصل معدني أو نباتي أو حيواني)	9 559 547	11 735 235	2 175 688	22,8%	5,3%
الكبريت الخام وغير المكرر	6 502 933	8 288 392	1 785 459	27,5%	3,8%
زيوت فول الصويا الخام أو المكررة	474 582	553 986	79 405	16,7%	-9,5%
زيوت عباد الشمس الخام أو المكررة	105 411	83 082	-22 328	-21,2%	224,7%
المنتجات الغذائية	15 247 512	16 298 820	1 051 308	6,9%	11,5%
القمح	5 871 977	6 298 239	426 262	7,3%	-2,3%
الشعير	1 124 162	1 145 241	21 080	1,9%	37,5%
السكر الخام أو المكرر	1 679 621	1 801 223	121 603	7,2%	652,4%
الحيوانات الحية المعدة للتغذية	64 345	118 079	53 734	83,5%	7,5%
المنتجات الاستهلاكية النهائية	1 933 200	2 124 126	190 926	9,9%	8,9%
أدوية ومنتجات صيدلانية أخرى	10 845	12 021	1 176	10,8%	14,0%
مجموع الواردات	**71 763 942**	**78 867 628**	**7 103 685**	**9,9%**	14,0%

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات التجارة الخارجية لمكتب الصرف (المستخرجة من قاعدة المعطيات بتاريخ 07 أبريل 2025)

أحصى تحليل الجدول أعلاه زيادة كبيرة في واردات المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام بنسبة 27,9 و22,8 في المائة على الترتيب، مقارنة بانخفاض بنسبة ناقص 3,6 وارتفاع بنسبة 5,3 في المائة على التوالي في 2023.

وضمن هذه الدينامية، ارتفعت واردات المواد الكيماوية والأمونياك والكبريت الخام ارتفاعا ملحوظا، بنسب بلغت تواليا 85,3 و17 و27,5 في المائة، ومدفوعا باستمرار تعافي نشاط إنتاج مشتقات الفوسفاط بعد سنتين من انكماشه بسبب تذبذب الطلب العالمي.

كما سجلت واردات القمح زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 7,3 في المائة، مقارنة بانخفاضها بنسبة 2,3 في المائة في 2023. وأبان الشعير عن اتجاه مماثل وإن كان أقل بروزا، حيث تصاعد حجم وارداته بنسبة 1,9 في المائة، بوثيرة أقل بكثير من الزيادة الكبيرة المرصودة قبل سنة والبالغة 37,5 في المائة.

بدورها، سجلت واردات الحيوانات الحية الموجهة للتغذية ارتفاعا هاما بنسبة 83,5 في المائة، تلت نمو أكثر اعتدالا في سنة 2023 بنسبة 7,5 في المائة. واستمر كذلك المنحى التصاعدي لواردات الغازوال وزيوت الوقود بالرغم من تباطؤ إيقاع نموها مقارنة بالعام السابق.

وهكذا، ازداد تدفق واردات المدخلات بوتير أكبر من المنتجات الاستهلاكية النهائية، تزامنا وتراخي القيود المفروضة على التموين على الصعيد العالمي واستقرار الأسواق العالمية لبعض لمواد الأولية.

ضمن هذا المنظور، عكفت الحكومة على تعديل استراتيجيتها لتأمين الإمدادات، مراعية خصوصيات كل سوق على حدة، إذ لجأت تارة إلى الاستيراد بغرض التدارك السريع للعجز في الإنتاج الوطني عند الضرورة القصوى، ونهجت تارة أخرى مقاربة استباقية لضمان استقرار العرض والحيلولة دون وقوع ندرة محتملة. علاوة على ذلك، أتاح انخفاض الأسعار العالمية إمكانية تقوية المخزونات الاستراتيجية لتعزيز القدرة على الصمود إزاء تقلبات السوق.

وعلاقة بأسواق المنتجات الغذائية الأساسية، فاقم استمرار الجفاف من حدة الضغوط المفروضة على المخزونات، إذ بالرغم من استقرار عرض الخضر والفواكه بفضل المساحات المزروعة، أثارت وضعية اللحوم الحمراء والحبوب، خاصة القمح الصلب واللين، قلقا متزايدا.

ودفعت إشكاليات الأمن الغذائي المرتبطة بهذه المواد بالسلطات العمومية إلى تنزيل برنامج خاص من أجل التخفيف من شح التساقطات المطرية، واستباق الاضطرابات المحتملة. وتمحور هذا البرنامج حول دعم كل من الشعير والأعلاف المركبة الموجهة للماشية والدواجن، والمدخلات الفلاحية (البذور والأسمدة) بغية تقليص تكلفة الإنتاج.

زيادة على ذلك، استوجب تراجع القطيع الوطني، الناجم عن تدهور حالة المراعي وارتفاع تكلفة المدخلات، اللجوء بشكل متزايد إلى استيراد الحيوانات الحية المعدة للذبح بهدف ضمان استقرار إمدادات اللحوم الحمراء في مختلف مناطق التموين. بالمقابل، توفرت اللحوم البيضاء والبيض بكميات كافية في الأسواق الجغرافية.

واتُخذت كذلك تدابير لدعم سلاسل إنتاج اللحوم الحمراء والحليب، تجسدت بالخصوص في دعم تغذية الماشية، وتطوير زراعات علفية قادرة على الصمود، على غرار الذرة البيضاء، وتنظيم التلقيح الاصطناعي، وتجويد سلالات مختلطة وأكثر إنتاجية.

وعلاقة بالأسواق المرتبطة بالبناء، مارست أوراش البنية التحتية الكبرى التي دشنها المغرب، استعدادا لاحتضان تظاهرات رياضية كبرى على الخصوص، ضغطا على توزيع الإسمنت.

بيد أن الاستجابة لاحتياجات التموين كانت ممكنة بفضل العرض المتاح. ويتضح ذلك من ارتفاع مبيعات الإسمنت بنسبة 9,4 في المائة، مسجلة ذروتها في شهري ماي وأكتوبر. وبرز هذا النمو بالأخص في مبيعات الخرسانة جاهزة الاستخدام (زائد 20 في المائة) والخرسانة المعدة مسبقا (زائد 11,1 في المائة).

وفي سوق الأدوية، رُصدت ضغوط على مخزون بعض الأدوية المخصصة أساسا لعلاج أمراض مزمنة. وتفاقم خطر اختلال توازن العرض، التي يُحتمل أن يفضي إلى إحداث اضطرابات في الإمدادات، تحت تأثير نمو الطلب المدفوع بتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية والصحية، وبارتفاع العرض الوطني للعلاجات.

بيد أن تنوع الأدوية ووفرتها اصطدم بضعف الإنتاج الوطني لبعض المنتجات، وبارتفاع تكلفة الاستيراد. ورفعا لهذه التحديات، أضحى اللجوء إلى البدائل الجنيسة يكتسي أولوية لسد العجز وتوسيع نطاق الولوج إلى العلاجات.

وعلى ضوء العناصر المذكورة أعلاه، من المهم الإشارة إلى أن تأمين الإمدادات من المواد الأولية والمنتجات الأساسية يمر أساسا عبر تقنين أمثل لسلاسل التموين، يقصل بشكل واضح بين الوسطاء والمضاربين.

فعليا، يقتضي ضمان فعالية وشفافية سلاسل التموين في الأسواق معرفة المتدخلين وهوامش الربح المطبقة، والتحكم فيها، وذلك على امتداد هذه السلاسل.

فضلا عن ذلك، يكتسي تعزيز مراقبة الأسواق ضرورة أساسية لمحاربة المضاربة في الأسعار والتلاعب بها، ووضع حد لجميع الممارسات المقيدة للمنافسة، والتي من شأنها الإخلال بالعرض وإلحاق أضرار بالقدرة الشرائية للمستهلكين. وعليه، يكتسي ضمان شفافية كل مرحلة من مراحل سلسلة التموين أهمية بالغة، خاصة من خلال تحكم أفضل في هوامش الربح المطبقة.

وتتمثل إحدى الأولويات في الرفع من فعالية سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق بغية ضمان استقرار الإمدادات، وصون صحة المواطنين وسلامتهم، ودعم قدرتهم الشرائية.

وسلط رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه بالمغرب[29] الضوء على إشكالية شفافية سلاسل التموين. في هذا الصدد، يمكن تعميم نطاق خلاصاته على أسواق منتجات أخرى أو أسواق جغرافية أخرى، بالنظر إلى تشابه ملامحها البنيوية ودور الفاعلين فيها.

وتجسدت إحدى النقاط الأساسية المثارة في هذا الرأي في الدور المحوري الذي يضطلع به الوسطاء في أسواق الجملة للخضر والفواكه، والذين يستحوذون على حصة كبيرة من القيمة المضافة التي تنتجها السلسلة.

من جهة أخرى، تتضرر ربحية المنتجين بسبب طول أمد سلاسل التوزيع والتسويق وسمتها المعقدة، إذ يجدون صعوبة في جني أرباح مرضية. بالمقابل، يتحمل المستهلكون أسعار المنتجات الأساسية المرتفعة.

وتظل هيكلة سلاسل التسويق غير كافية بالرغم من التحكم فيها نسبيا، ما ينعكس على شفافية المعاملات وعلى آليات تكوين الأسعار.

وتخول هذه الوضعية للوسطاء سلطة مفرطة في تحديد أسعار البيع النهائية المعروضة على المستهلكين. ومن ثم، يؤدي قيام كل فاعل بإضافة هامش ربحه الخاص إلى تضخيم مصطنع لأسعار البيع.

زيادة على ذلك، رصد التحليل اختلالات واضحة في توزيع الأرباح داخل السلسلة. ويطرح هذا التفاوت تحديات متعلقة بالإنصاف والاستدامة، إعادة النظر في آليات تحديد الأسعار لضمان توزيع منصف للأرباح بين مختلف الفاعلين في سلسلة التموين.

2.2 الإنتاج الصناعي

بوصفه عاملا أساسيا في ضمان توازن العرض الإجمالي، يحدد الإنتاج الصناعي بشكل مباشر وفرة السلع والخدمات اللازمة للاستجابة للطلب الداخلي أو الخارجي. ويعكس مستواه قدرة الأسواق على التموين بالمنتجات نصف المصنعة المعدة للاستهلاك الوسيط في وحدات الإنتاج، وبالسلع الاستهلاكية النهائية للأسر، وبسلع التجهيز الموجهة للمقاولات.

وبعد تجاوزه للصدمات السلبية التي خلفتها حالة اللايقين المحيطة بالبيئة الدولية، اضحى منتظرا أن يبلغ الإنتاج الصناعي الوطني في سنة 2024 مستويات كافية تؤهله للتخفيف من الضغوط على الأسعار وتفادي خطر الندرة. كما كان مفروضا عليه أن يعكس دينامية شاملة، وأن يستجيب لتحديات التنافسية بهدف تحفيز صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

[29] الرأي عدد ر/24/2 الصادر في 26 أبريل 2024.

وارتكز دوره المحرك في النمو الاقتصادي قائما على الرفع من مكاسب الإنتاجية، لاسيما من خلال تحكم أفضل للمقاولات في التكاليف وتقوية قدرات الإنتاج.

علاوة على ذلك، اعتُبر النهوض بصافي إحداث المقاولات أحد الرهانات الأساسية للرفع من الإنتاج، وضمان استقرار العرض الإجمالي وتنويعه، والسهر على التقيد بمعايير الجودة.

ويتيح استقراء تطور الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني تقييما أوليا لمستوى الإنتاج الصناعي. في هذا الصدد، سجلت معطيات المندوبية السامية للتخطيط، برسم 2024، ارتفاعا فلهذا الرقم الاستدلالي مقارنة بعام 2023، بنسب بلغت 21,0 في المائة بالنسبة للصناعات الاستخراجية، و5,4 في المائة للصناعات التحويلية خارج تكرير النفط، و1,5 في المائة للطاقة الكهربائية.

الرسم البياني 11: التطور السنوي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني في الفترة 2018-2024 (أساس 2015:100)

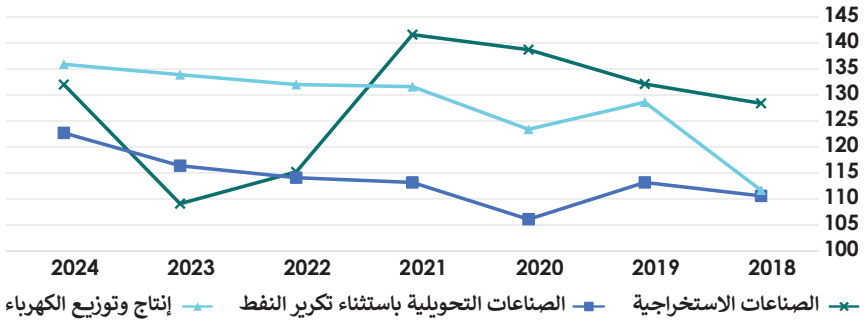

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني للمندوبية السامية للتخطيط (معطيات مستخرجة بتاريخ 23 مارس 2025)

يتبين من الرسم البياني 11 أن دينامية الصناعة أضحت أكثر استقرارا على المدى الزمني، وذلك عقب امتصاصها للصدمة الناجمة عن الأزمة الصحية، وتجاوزها لتقلبات فترة ما بعد الجائحة[30]. من جهتها، استعادت الصناعات الاستخراجية في سنة 2024 مسار إيجابيا بعد تعاقب سنتين من التباطؤ الحاد الناتج عن تراجع الطلب الخارجي، ما أشر على تعافي تدريجي لأنشطتها.

وعلى مستوى أكثر تفصيلا، رُصدت أعلى معدلات نمو الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي على صعيد الصناعة الكيماوية، وصنع التجهيزات المعلوماتية والمنتجات الإلكترونية، وصناعة السيارات، بنسب بلغت 13,8 و24,5 و11,7 في المائة على التوالي. وإلى جانب الصناعة الصيدلانية، أبانت هذه القطاعات عن مستوى إنتاجي أعلى من عام 2015 (السنة المرجعية)، بزيادات تأرجحت بين 25 و58 في المائة.

[30] للمزيد من التوضيح، يرجى الاطلاع على الجدول الذي يشير إلى التطور ربع السنوي للمؤشر والمدرج في الملحق 2.

خلافا لذلك، سُجلت انخفاضات مهمة في الرقم الاستدلالي على مستوى صناعة النسيج، وصناعة الملابس والجلد والأحذية، وتجارة الخشب (ما عدا صناعة الأثاث)، بنسب وصلت إلى ناقص 5,4 وناقص 2,3 وناقص 4,3 وناقص 7,8 في المائة على التوالي.

وحققت هذه الفروع، التي تنتمي إلى الصناعات التاريخية للمغرب والتي تعتمد في الغالب على وفرة اليد العاملة، مستوى إنتاجيا أدنى من عام 2015، بنسبة انخفاض متراوحة بين 5 و30 في المائة.

وبصرف النظر عن التأثيرات الموسمية التي تؤثر على مجموعة من الفروع الصناعية، يتضح أن تحسن الإنتاج يتوقف أساسا على تكثيف مكاسب الإنتاجية.

غير أن تدعيم استقرار العرض الإجمالي لا يقتصر على الرفع من قدرات الإنتاج فحسب، بل يقتضي كذلك تعزيز نهوض مقاولات عالية الأداء، وقادرة على ترشيد مسارات التصنيع وعلى الابتكار في أساليبها للإنتاج.

1.2.2 استخدام قدرات الإنتاج

في 2024، واصل استخدام قدرات الإنتاج في قطاع الصناعة منحاه التصاعدي، متجاوزا المستويات التي سجلها قبل اندلاع الأزمة الوبائية. ومن أبرز معالم السنة الارتفاع الكبير في معدل استخدام القدرات الصناعية، والذي بلغ متوسطا سنويا قدر ب 77,7 في المائة عوض 74,7 في المائة في 2023، وذلك حسب معطيات بنك المغرب.

وللمقارنة، استقر متوسط معدل استخدام قدرات الإنتاج في 72,6 في المائة إبان الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، مما يدل على قدرة المنظومة الإنتاجية، ليس فقط على تجاوز تداعيات الاستخدام غير الكافي للقدرات الانتاجية الناجمة عن الأزمة الصحية، بل أيضا تخطي مستويات ما قبل الجائحة. ومن ثم، أبان هذا التطور عن تحسن ملحوظ في الإنتاجية الظاهرة وعن فعالية أكبر في استخدام عوامل الإنتاج (أنظر الرسم البياني 12).

الرسم البياني 12: التطور الشهري لمعدل استخدام قدرات الإنتاج في مجال الصناعة للفترة 2019-2024

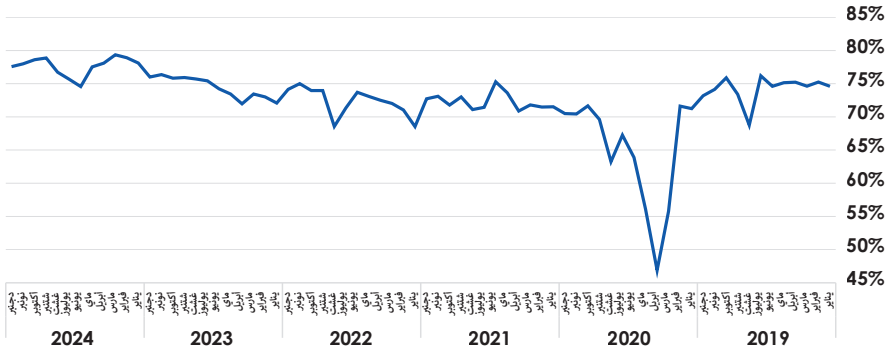

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات الاستقصاء الشهري حول الظرفية الصناعية المنجز من لدن بنك المغرب (معطيات مستخرجة بتاريخ 23 مارس 2025)

ويدل هذا التحسن الكبير على استمرار انتعاش الطلب في السوق الوطنية والدولية معا، وعلى فجوة إيجابية بين الطلب المرصود فعليا والطلب المتوقع[31]، حيث لم تعترض المقاولات صعوبات لتصريف الإنتاج. وعليه، ضاعفت هذه الأخيرة استغلال قدارتها الإنتاجية استجابة لأفاق نمو مواتية.

فضلا عن ذلك، أبان ارتفاع معدل استخدام قدرات الإنتاج عن مؤشرات تحفيزية أعلى فيما يخص الاستثمار والابتكار.

والحقيقة أن الاستخدام الأكثر كثافة للقدرات يشجع المقاولات على تحديث معداتها، أو مضاعفة إنتاجيتها، أو تطوير منتجات جديدة، ما يسهم في تقوية تنافسيتها، ومن ثم إذكاء روح المنافسة في الأسواق.

2.2.2 التدفقات الصافية لإحداث المقاولات

سجلت سنة 2024 نفس دينامية إحداث وإفلاس المقاولات[32] على شكل أشخاص اعتباريين ، وذلك امتدادا للدورة التي انطلقت في فترة ما بعد الجائحة..

ويتضح من الرسم البياني 13 أسفله، الذي أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أن المعدل الخام لإحداث المقاولات واصل ارتفاعه للسنة الثانية توالياً، بعد أن سجل انخفاضا قدره 12 في المائة بين سنتي 2021 و2022. وعليه، ارتفع عدد المقاولات المحدثة من 63.932 في 2022 إلى 67.622 في 2024، بزيادة قدرها 5,8 في المائة.

وبالموازاة مع ذلك، واصل أيضا التدفق الخام لإفلاس المقاولات ارتفاعه المستمر منذ 2021، إذ قفزت عمليات التشطيب من السجل التجاري المركزي من 6.892 في سنة 2021 إلى 9.907 في 2024، بزيادة نسبتها 43,7 في المائة.

الرسم البياني 13: تطور تدفقات إحداث المقاولات على شكل أشخاص اعتباريين والتشطيب عليها (2021-2024)

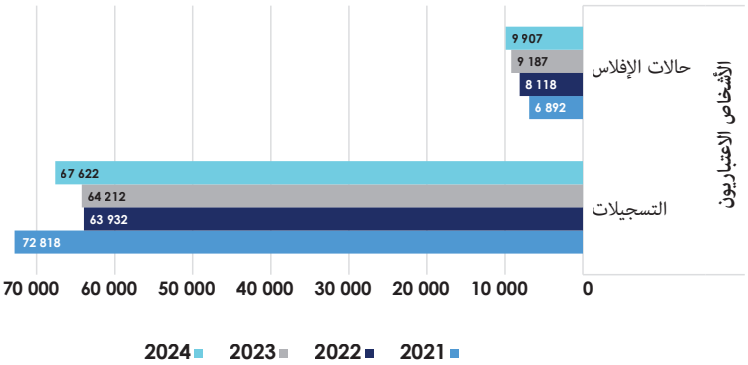

المصدر: أعّده مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

[31] يشير هذا المفهوم الرئيسي في النظرية الكينزية (نسبة إلى الاقتصادي جون مينارد كينز)، والمسمس أيضا "الطلب الفعلي"، إلى تجميع توقعات المقاولات بشأن الطلب المستقبلي، والتي تحدد مستوى إنتاجها الفعلي.

[32] تُقاس المقاولات المحدثة بالتسجيلات في السجل التجاري المركزي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمقاولات المفلسة بعمليات التشطيب من السجل.

وهكذا، أفضت دينامية إحداث وفقدان الأشخاص اعتباريين إلى تراجع المعدل الصافي لإحداث المقاولات[33]، منتقلا من 8 في المائة في 2022 إلى 7,3 في المائة في 2023، ثم إلى 7,1 في 2024. غير أن ذلك لم يؤثر على توازن العرض الإجمالي على المدى القصير.

ومن المهم الإشارة كذلك إلى التصاعد الحاد في التصفيات المسبقة، والتي تعد الخطوة الأولى الرسمية في اتجاه غلق المقاولة، مع الاحتفاظ بشخصيتها القانونية خلال مرحلة التصفية. وقد ارتفع عددها من 8.306 في 2021 إلى 11.459 في 2024، بزيادة قدرها 38 في المائة، ما يعكس تفاقم حالات الخروج الطوعي من السوق.

من جانب آخر، رصدت معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية انكماشا ملحوظا في دينامية إحداث المقاولات بصيغة الأشخاص الذاتيين، حيث تراجع عدد المقاولات الجديدة المسجلة من 32.679 في 2021 إلى 27.789 في 2024، بنسبة انخفاض قدرها 15 في المائة. ويُحتمل أن يعكس هذا التراجع فقدان جاذبية نموذج خلق المقاولات الفردية، والمرتبط، على الأرجح، بشروط تمويلية أقلا ملاءمة أو بإحساس متزايد بالخطر الاقتصادي.

ومراعاة لجميع هذه الاتجاهات، تجدر الإشارة إلى أن تطور الإنتاج الصناعي بالمغرب، باعتباره رئيسيا لتوازن العرض، يصطدم بتحديين رئيسيين. يتمثل الأول في الرفع من تنافسية أنشطة التصدير من خلال دمج أفضل للصناعات المغربية في سلاسل القيمة العالمية، فيما يتجلى الثاني في توطيد السيادة الصناعية.

في حقيقة الأمر، يعد تقليص الاعتماد على الواردات خطوة مفصلية لتأمين الإمدادات، والتخفيف من الضغوط على المخزون، وضمان استقرار الأسعار في السوق. ويضطلع كذلك بدور استراتيجي من خلال تشجيع الابتكار، وتقوية القدرات الصناعية المحلية، وتنمية كفاءات جديدة في المنظومة الإنتاجية.

وتسهم هذه الديناميات في تكريس تنافسية المقاولات، وخلق بيئة أكثر انفتاحا على المنافسة، مما يعزز صمود النمو الصناعي واستدامته.

وتستند أيّة مقاربة فعالة في مجال السيادة الصناعية على التعجيل بالتحول البنيوي، والنهوض بسلاسل ذات قيمة مضافة عالية. ورغم ما تم تحقيقه من إنجازات مهمة في المغرب في قطاعات كصناعة السيارات والطيران، فإن التحدي الراهن يكمن في إعادة التموضع في الصناعات المستقبلية، والمتصلة أساسا بالسيادة الصحية والطاقية والرقمية.

ويتطلب هذا التحدي ضخ استثمارات استراتيجية هائلة في قطاعات رئيسية، وتحسين وفورات الحجم، وتدعيم قدرات الإنتاج، على غرار نموذج المصانع الضخمة (gigafactories)،

[33] يُقاس هذا المعدل، إزاء السنة الجارية، بالعلاقة بين التدفق الصافي لإحداث المقاولات للسنة الجارية (أي التدفق الخام للمقاولات المحدثة ناقص التدفق الخام للمقاولات المفلسة) والعدد الإجمالي للمقاولات النشطة في السنة التي تسبقها.

كما يتطلب أيضا التنمية الموازية للطلب الداخلي. الأمر الذي يقتضي توسيع نطاق الأسواق الداخلية، ومضاعفة قدرات الإنتاج، وتحفيز المنافسة.

ومن المهم استحضار أهمية الدمج في سلاسل القيمة العالمية باعتبارها رافعة أساسية لتكريس السيادة الصناعية الوطنية، وذلك عن طريق تشجيع التخصص ومضاعفة وفورات الحجم.

وما يزيد الأمر أهمية، كون التركيز المفرط على الاكتفاء الذاتي قد يترتب عنه فقدان التنافسية السعرية واللاسعرية[34]، ما يحد من إمكانية الولوج إلى الابتكارات اللازمة لتنمية القدرات السيادية.

وتستند فعالية الدمج سالف الذكر ا، أساسا، على تخصصات موجهة أو دقيقة، ترمي إلى تكريس الاستقلالية الصناعية، وتشجيع نقل المعرفة العملية، مما يقتضي نقل التكنولوجيا، وتطوير مكون محلي تنافسي، فضلا عن الارتقاء بمستوى المهن الصناعية بما يمكن المغرب من تعزيز تموقعه في الاقتصاد العالمي مع تدعيم سيادته الصناعية.

وثمة جانب آخر مرتبط بتعزيز هذه السيادة، ويتجسد في التحكم في التبعية تجاه سلاسل القيمة العالمية. ويعتمد ذلك على تقليص القيمة المضافة الأجنبية المدمجة في الصادرات، والحد من الاعتماد على المدخلات الوسيطة المستوردة.

والحقيقة أنه بالرغم من اعتماد النموذج الصناعي المغربي بشكل أساسي على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، يبقى من الضروري التخفيف من هذه التبعية في عدد من القطاعات الاستراتيجية المعرضة للأزمات أو الاختلالات على المدى البعيد. وبالتالي، فإن السيادة الصناعية لا تنعي استكفاء اقتصاديا، بل تدبير مثالي للمخاطر المتعلقة بالسلاسل المذكورة، من خلال مضاعفة مزايا الاندماج الذكي والموجه.

يُشار إلى أن المغرب اعتمد استراتيجية استبدال الواردات في إطار مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023، من خلال إحداث بنك للمشاريع موجّه لعدة قطاعات استراتيجية.

وتستحق هذه المبادرة إيلاءها مزيدا من العناية، عبر تسخيرها كرافعة للحد من التبعية في قطاعات رئيسية ذات الصلة بالأمن الغذائي وبالتخزين الاستراتيجي.

إن سياسة المنافسة لا تتنافى بالضرورة وأهداف السيادة الصناعية. على العكس، يمكن أن تسهم في استكمال هذه الأهداف من خلال توفير بيئة تنافسية سليمة لفائدة المقاولات الوطنية، ما يحفز قدرتها على الابتكار، وعلى الرفع من إنتاجيتها، وعلى تقوية تنافسيتها على المستوى الدولي. فضلا عن ذلك، تشجع المنافسة، في حالة تقنينها، على الابتكار وعلى التنويع الصناعي، واللذان يعدان ركيزتان أساسيتان لضمان سيادة صناعية مستدامة.

[34] يراد التنافسية اللاسعرية القدرة على فرض منتوج أو خدمة بقطع النظر عن السعر.

الإطار 3: السيادة الصناعية وسلاسل القيمة العالمية

رهانات السيادة الصناعية

تشير السيادة الصناعية إلى قدرة بلد من البلدان على الاحتفاظ بتحكم ذاتي لقطاعاته الاستراتيجية (تشمل الطاقة والصحة والتكنولوجيا والفلاحة والبنية التحتية). وترتكز على الرفع من وتيرة الإنتاج المحلي للسلع الأساسية بغية تقليص الاعتماد على الواردات، وتكريس صموده في التصدي للأزمات. غير أنها لا تعني استكفاء اقتصاديا أو قطيعة تامة مع الاقتصاد العالمي.

سلاسل القيمة العالمية كرافعة وعقبة في نفس الوقت

أحدثت سلاسل القيمة العالمية تحولا في التنظيم الصناعي عبر تفكيك الإنتاج بين عدة بلدان، مما أفضى إلى تخصص الفاعلين، ودمج الخدمات، وتكثيف مبادلات السلع الوسيطة. وباعتبارها عاملا أساسيا للنمو والابتكار، تعرّض هذه السلاسل، في نفس الوقت، الاقتصادات لمخاطر عند اندلاع الأزمات، إذ تفرز صدمات سلبية في العرض والطلب.

ضرورة إيجاد التوازن بين السيادة الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية

يكمن الرهان في التوليف بين ضمان السيادة الصناعية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر تأمين الإمدادات الحيوية، مع تسخير الفرص التي تتيحها العولمة. ويقتضي هذا التوازن تدبير استراتيجيا للترابطات من أجل الحد من المخاطر المتصلة بالتبعية المفرطة، خاصة في القطاعات الاستراتيجية من قبيل الدفاع والتكنولوجيا الرقمية، وذلك في أفق اعتماد نموذج للتصنيع يتسم بالصمود ويضمن استقلالية استراتيجية دون التفريط في مزايا الانفتاح الاقتصادي.

3. محددات الطلب

في 2024، انتعش الطلب النهائي الإجمالي[35] باطراد، معاكسا حالة انعدام الاستقرار التي طبعت فترة ما بعد الجائحة (أنظر الرسم البياني 14).

وتعزز هذا الزخم أساسا بتوازن أكبر في نمو الطلب النهائي الداخلي، إذ كان القصور على مستوى هذا الأخير، عقب الخروج من الأزمة الصحية، سببا في إضعاف توازن الطلب الإجمالي.

ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط[36]، ارتفعت نسبة نمو الطلب النهائي الداخلي من 5 في المائة في 2023 إلى 5,8 في المائة في 2024، مؤشرة على تطور ربع سنوي أكثر استقرارا، مما يفضي لمساهمة أكثر فعالية في دينامية الطلب النهائي الإجمالي.

[35] يتطابق هذا الطلب مع الطلب النهائي الداخلي (أي إجمالي الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال)، مضافا إليه الصادرات.

[36] احتُسبت استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط المنشورة في الحسابات الوطنية المؤقتة برسم 2024 - أساس : 2014، التقرير الكامل الصادر في 06 يونيو 2025 .

الرسم البياني 14: التطور ربع السنوي لنمو[37] الطلب النهائي الإجمالي والطلب النهائي الداخلي والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2022-2024)

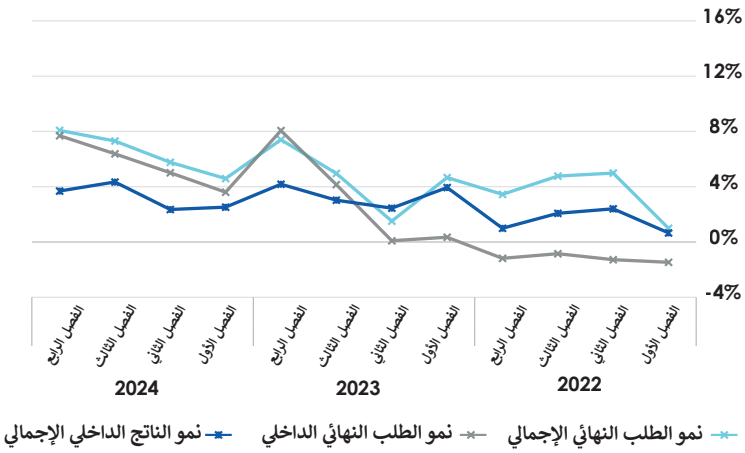

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية لتقسيم الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية متسلسلة – أساس: 2014، معطيات مستخرجة بتاريخ فاتح أبريل 2025)

فضلًا عن كونه ارتفع بوتيرة أسرع من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك بشكل متواصل منذ النصف الثاني من سنة 2023 وبفوارق تجاوزت أحيانًا ثلاث (3) نقاط، فقد سجل الطلب النهائي الإجمالي كذلك وثيرة نمو أعلى من الطلب النهائي الداخلي.

وتعزى هذه الدينامية إلى تعافي الطلب الخارجي الموجّه للمغرب، والذي أسهم في انتعاش الصادرات بنسبة بلغت 0,5 في المائة في 2024 حسب المندوبية السامية للتخطيط، بعد انخفاض بلغ 1،5 في المائة سجلته قبل سنة 2023[38].

ويرجع الفضل في نمو الطلب النهائي الداخلي إلى مخطط الإنعاش الذي نفذته الحكومة إثر الخروج من الأزمة الصحية من جهة، والتي تمحورت أساسا على تقوية القدرة الشرائية، وإلى تخفيف صدمة العرض السلبية على الصعيد العالمي من جهة ثانية، والتي مكنت من تحسين الإنتاجية الظاهرة، ومن ثم الدخول.

بيد أن ارتفاع نسبة البطالة، خاصة في الوسط القروي (بمعدل وطني بلغ 13،3 في المائة، منها 6,8 في الوسط القروي، أي بزيادة بواقع 2,3 و7,9 نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2023)، أفضى إلى كبح انتعاش الطلب النهائي الداخلي، مما حال دون بلوغ مستويات من شأنها دعم نمو اقتصادي أكثر قوة.

فضلا عن ذلك، رافق انتعاش الطلب النهائي الداخلي عرضا متوافقا، في مجمله، مع الطلب على العديد من السلع والخدمات، مساهما في الحد نسبيا من مخاطر الضغوط التضخمية.

[37] احتسب النمو على أساس سنوي.

[38] "الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025" للمندوبية السامية للتخطيط الصادرة في يناير.

وبخصوص مساهمة مختلف مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي، يُستفاد من الرسم البياني رقم 15 أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي كان مدعوما بمساهمة ربع سنوية أكثر استقرارا للاستهلاك النهائي[39]، ناهزت 3،2 نقطة من النمو على امتداد سنة 2024[40].

وحافظت مساهمة الاستهلاك النهائي للأسر، وإن بدت أكثر أقل حدة مما كانت عليه في سنة 2023، على اتجاه تصاعدي، حيث ناهزت نقطتين من نمو الناتج الداخلي الإجمالي. كما لوحظ أن إجمالي تكوين رأس المال[41] تعزز اعتبارا من النصف الثاني من السنة، مساهما في التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي.

وبالرغم من دينامية الصادرات الإيجابية، ظلت مساهمة التجارية الخارجية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في مستوى سلبي، إذ بلغت نحو ناقص نقطتين ونصف النقطة (2,5-). ويعود ذلك إلى ارتفاع أكثر وضوحا في الواردات، مما أضعف الأثر الإيجابي للصادرات على النمو.

الرسم البياني 15: التطور ربع السنوي لمساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بحسب نقاط الناتج الداخلي الإجمالي

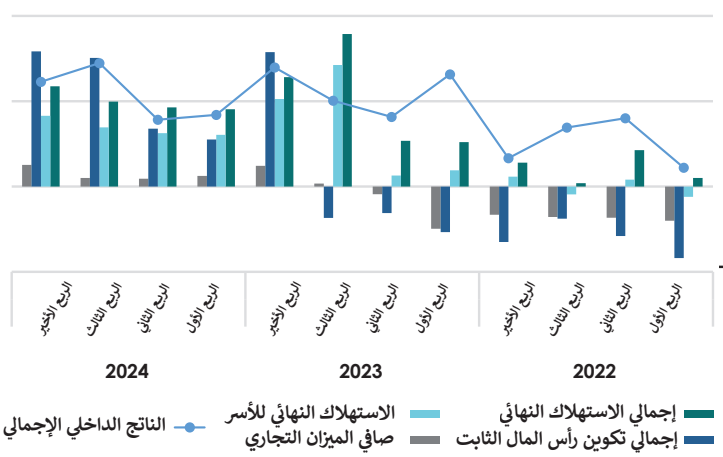

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية لتقسيم الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار السنة الماضية متسلسلة – أساس: 2014، معطيات مستخرجة بتاريخ فاتح أبريل 2025)

1.3 الاستهلاك النهائي للأسر

سجل الاستهلاك النهائي للأسر نموًا بنسبة 3.2 في المائة، مقابل 4,7 في المائة في سنة 2023، وذلك وفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم[42]. مع ذلك، يصاحب هذا التباطؤ تطور ربع سنوي أكثر انتظامًا وأقل تقلبًا مقارنة بعام 2023.

[39] يمثل هذا الاستقرار مجموع استهلاك الأسر والإدارات العمومية والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

[40] احتُسبت استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط المنشورة في الحسابات الوطنية المؤقتة برسم 2024 - أساس : 2014، التقرير الكامل الصادر في 06 يونيو 2025.

[41] يساوي مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) وتغير المخزون وصافي اقتناءات الأشياء الثمينة بعد خصم التفويتات أو التصرفات منها.

[42] الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2024 – أساس: 2014، التقرير الكامل الذي تم نشره بالفرنسية بتاريخ 06 يونيو 2025.

وفُسر هذا التوجه بعاملين رئيسيين. ارتبط الأول باستمرار انتعاش الدخول الحقيقية بالرغم من التأثير غير المواتي للموسم الفلاحي على الدخول القروية، فيما اقترُن الثاني بانحسار الضغوط التضخمية في الكثير من أسواق السلع والخدمات، والذي انطلق مع مطلع سنة 2023.

وتسارعت وتيرة نمو الدخل الوطني الإجمالي المتاح[43] بالأسعار الثابتة للسنة الثانية على التوالي، وإن بوتيرة أبطأ، بنسبة بلغت 7,7 في 2024 عوض 10,2 في المائة في 2023.

وارتبط استمرار هذه الدينامية أساسا بزيادة الدخول الأجرية في القطاع العام، وبتعزيز المساعدات الاجتماعية للدولة، وبارتفاع تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وأيضا بالتطور الإيجابي للقروض الاستهلاكية.

وشكلت الزيادة العامة في الأجور الإسمية بالقطاع العام رافعة هامة، مع دخول زيادة شهرية صافية قدرها 500 درهما حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يوليوز 2024[44]. كما استفادت بعض الفئات من زيادة خاصة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي، لاسيما موظفي وزارة التربية الوطنية الذين رُفعت رواتبهم الشهرية بمبلغ صافي قدرة 750 درهما، اعتبارا من فاتح يناير 2024[45].

وفي 2024، استفاد من المساعدات الاجتماعية المباشرة، التي رُصد لها غلاف مالي قدره 25 مليار درهم[46]، 4,14 مليون شخص بمعدل أهلية أو أحقية بلغ 85 في المائة، وهو ما يعكس نموها المستمر. وتوخت آليات السجل الاجتماعي الموحد تخصيص عقلاني وناجع للمساعدات الموجهة للفئات المستفيدة من البرامج الاجتماعية.

وعليه، خُصصت نسبة 64 في المائة من الغلاف المالي المذكور للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، حيث صُرفت على شكل إعانات شهرية ممنوحة للأسر حسب عدد الأطفال البالغين أقل من 21 سنة، ومنحة بمناسبة الولادتين الأولى والثانية. وصُرف الباقي من المبلغ على شكل إعانات جزافية لفائدة الأسر التي ليس لها أبناء أو لها أبناء يبلغون 21 سنة فما فوق.

علاوة على ذلك، أقرت الحكومة مساعدة اجتماعية مباشرة استثنائية للتخفيف من الأعباء الدراسية اعتبارا من الدخول المدرسي 2025-2024. وحُدد مبلغها في 200 درهما لكل طفل بالنسبة للأسر التي يتمدرس أبناؤها بالسلك الابتدائي أو الثانوي الإعدادي، وفي 300 درهما لكل طفل بالنسبة للأسر التي يتابع أبناؤها دراستهم بالسلك الثانوي التأهيلي.

---

[43] وفقا للمندوبية السامية للتخطيط، يمثل الدخل الوطني الإجمالي المتاح الدخل الإجمالي للبلاد المتحصل عليه من جمع الناتج الداخلي الإجمالي والمداخيل الصافية الواردة من الخارج. ويُخصص هذا الدخل للاستهلاك النهائي الوطني وللادخار الوطني.

[44] يُرتقب صرف زيادة مماثلة في يوليوز 2025.

[45] يُرتقب صرف زيادة مماثلة في يناير 2025.

[46] معطيات أدلت بها المديرة العامة للوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي خلال يوم دراسي نظمه مجلس النواب حول الدعم الاجتماعي المباشر بتاريخ 18 أبريل 2025.

كما شرعت الحكومة في تفعيل برنامج الدعم المباشر للسكن خلال الفترة الممتدة من 2024 إلى 2028. ويهدف هذا الأخير، الذي قُدمت خطوطه العريضة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 17 أكتوبر 2023، إلى تسهيل الولوج إلى الملكية العقارية من خلال ملائمة مبلغ الدعم مع قيمة السكن المقتنى.

في هذا الصدد، تمت الموافقة على 63.000 من أصل 114.365 طلب للاستفادة من هذا الدعم، بنسبة استحقاق بلغت 55 في المائة، من بينها 25 في المائة مقدمة من المغاربة المقيمين بالخارج و63 في المائة مقدمة من الشباب. وتوصل 63 في المائة من المستفيدين بدعم قدره 70 ألف درهم، فيما استفادت الفئة المتبقية من مبلغ قدره 100 ألف درهم[47].

وخلف هذا البرنامج وقعا إيجابيا على قطاع العقار، مما أدى إلى ارتفاع مبيعات الإسمنت والقروض العقارية والقروض الممنوحة للمنعشين، وضمان تغطية أفضل للمستفيدين على الصعيد الجهوي.

وعلاقة بكيفيات تصميم ومنح المساعدات العمومية، يشدد مجلس المنافسة على وجوب استشارته من طرف الحكومة في مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بإحداث نظام جديد أو تغيير نظام قائم يهدف مباشرة إلى منح إعانات من الدولة أو الجماعات الترابية. ويعد ذلك التزام منصوص عليه في المادة 7 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 21-41.

من جهة أخرى، بلغت تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج في سنة 2024، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا آخر لمداخيل الأسر، 118,98 مليار درهم، بزيادة قدرها 3,3 في المائة عن عام 2023.

أخيرا، بلغ حجم قروض الاستهلاك الممنوحة للأسر 58,5 مليار درهم عند متم سنة 2024، بزيادة نسبتها 1,3 في المائة عن العام السابق[48].

زيادة على ما سبق، ساعد تراجع التضخم، الذي انطلق مع مطلع 2023، على التخفيف من الضغوط على المداخيل الحقيقية، مقلصا إلى حد كبير الفارق بين الدخل الوطني الإجمالي المتاح والقدرة الشرائية. واستعادت هذه الأخيرة منحى تصاعدي.

[47] معطيات أدلى بها السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان خلال تدخله بمجلس النواب (جلسة الأسئلة الشفوية المنعقدة بتاريخ 28 يناير 2025).

[48] "النشرة الشهرية للظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية" لبنك المغرب الصادرة في فبراير 2025.

الرسم البياني 16: التطور ربع السنوي للقدرة الشرائية للدخل الإجمالي للأسر بالنسبة المئوية (2021-2024)

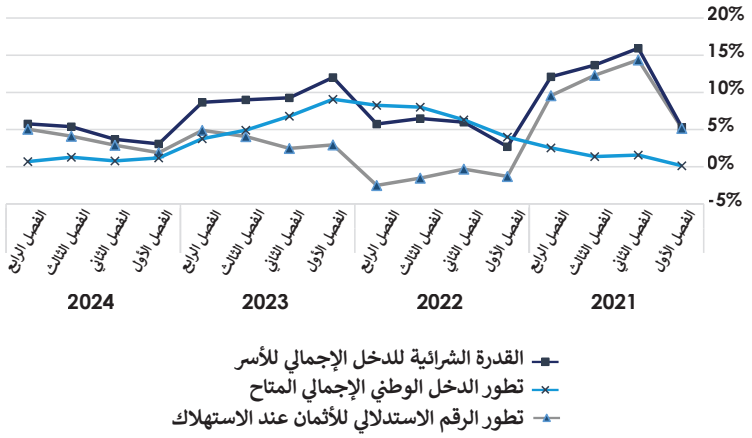

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات ربع السنوية للدخل الوطني الإجمالي المتاح والادخار الوطني الإجمالي. معطيات مستخرجة بتاريخ فاتح أبريل 2025)

ولا يساهم هذا الارتفاع في القدرة الشرائية في تدعيم الاستهلاك النهائي فحسب باعتباره محرك للنمو الاقتصادي، بل أيضا في تقوية قدرة الأسر على الادخار. مع ذلك، وحتى يتمكن الاستهلاك من الاضطلاع بدوره الكامل كرافعة للنمو، لابد من التحكم في مستوى البطالة، إذ تؤثر بشكل مباشر على النزعة الاستهلاكية.

2.3 الاستثمار

شكلت طموحات المغرب المرتبطة بالنمو الاقتصادي القاعدة الأساسية التي تم من خلالها تحديد أولويات الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، خلال سنة 2024، إذ استند تسريع النمو الاقتصادي إلى تكثيف للاستثمارات التي يقوم بها كافة الفاعلين الاقتصاديين، سوآءا كانوا أسرا أو شركات أو الدولة.

وهكذا، شهدت مكونات الاستثمار بأسرها تحسنا، طال بالخصوص الاستثمار الداخلي الخاص الذي سجل انتعاشا ملحوظا بلغ 10,5 في المائة حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بإجمالي تكوين رأس المال[49] برسم 2024، خلافا للزيادة البالغة 4,7 في المائة في سنة 2023.

وتؤكد الزيادة الكبيرة في واردات السلع التجهيزية كذلك هذا الاتجاه التصاعدي، والتي ارتفعت قيمتها بنسبة 12,9 في المائة. من ضمن هذه السلع، سجلت قيمة الأجهزة المستخدمة في قطع الدوائر الكهربائية أو توصيلها زيادة ملحوظة بنسبة 14,9 في المائة، مؤشرة على تكثيف الاستثمارات في تحديث البنيات التحتية المنتجة.

[49] الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2024 – أساس: 2014، التقرير الكامل الذي تم نشره بالفرنسية بتاريخ 06 يونيو 2025.

إضافة إلى ذلك، تعزز هذا الاتجاه بتطور القروض البنكية الموجهة للشركات الخاصة. ووفقا لمعطيات بنك المغرب، بلغت المبالغ الجارية لقروض التجهيز 126,4 مليار درهم عند متم 2024، بزيادة قدرها 10,7 في المائة على أساس سنوي، مقارنة بنسبة 5,6 في المائة المسجلة قبل سنة.

وارتباطا بالأسر، استقر حجم القروض العقارية في 250,8 مليار درهم، بزيادة قدرها 1,8 في المائة مقارنة بمتم 2023. ويدل هذا التطور على انتعاش تدريجي في الطلب على العقارات، سواء تعلق الأمر باقتناء السكن الرئيسي أو بالاستثمار في الإيجار، ومدعوما بأسعار فائدة مستقرة نسبيا وبتدابير تحفيزية للولوج للملكية العقارية.

ووفقا لمعطيات 2024، استفاد الاستثمار العمومي الداخلي من غلاف مالي قدره 335 مليار درهم، بزيادة نسبتها 11,7 في المائة مقارنة بالغلاف المرصود قبل سنة والبالغ 300 مليار درهم. وخُصص 132 مليار درهم من هذا الغلاف للمؤسسات والمقاولات العمومية.

وجسد معدل إصدار اعتمادات الاستثمار، التي بلغ متوسطه 82,9 في المائة منذ 2020، إرادة واضحة في التسريع من وتيرة تنفيذ الاستثمارات العمومية. وتنسجم مع هدف ترسيخ التحول السسيو-اقتصادي المستدام للمغرب، وذلك بتركيز الجهود على الاستثمارات الاستراتيجية والمستدامة، والرامية إلى توطيد دعائم الاقتصاد ودعم النمو الشامل.

واستهدفت الاستثمارات العمومية النهوض بالبنيات التحتية، بوصفها ركيزة أساسية لدعم التنافسية الوطنية. وتمثلت الأولويات في تحديث شبكة النقل وتدبير الموارد المائية. كما تم أيضا إيلاء أهمية خاصة بالقطاع الفلاحي، وبصناعة تحلية مياه البحر من خلال تشييد وصيانة محطات متخصصة.

وفي السياق ذاته، نُفذت استثمارات لتقوية الخدمات الأساسية، خاصة في مجالي الصحة والتعليم. في هذا الصدد، أسهم تجويد البنيات التحتية الصحية وتوسيع العرض المدرسي في ضمان نمو أكثر توازنا وشمولية، في أفق ضمان ولوج أفضل للخدمات العمومية ودعم التماسك الاجتماعي لبلادنا.

من المهم الإشارة إلى أن المقاولات العمومية تضطلع بدور جوهري في تنزيل جهود الاستثمار العمومية. إلا أن الرفع من فعاليتها وتعزيز تكاملها مع القطاع الخاص استلزم مراجعة مجال تدخلها. وتوخت الإصلاحات التي بدأ العمل فيها، خاصة القانونين رقم 50.21 و82.20، إعادة تركيز مهامها على القطاعات الاستراتيجية، وحصر الإعانات لتشمل فقط تقديم الخدمات العمومية الأساسية، وإرساء تدبير أكثر شفافية وتعاقدي بين الدولة والمقاولات المذكورة.

علاوة على ذلك، ترمي إعادة الهيكلة إلى تقويم الأعطاب البنيوية من خلال تقوية الحكامة والقيادة الاستراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وعليه، تعتزم الدولة تركيز نطاق تدخلها على الميادين الحيوية، من قبيل الماء والطاقات المتجددة والصحة والتكنولوجيا الرقمية، مع تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات التي يتميز فيها بأداء أفضل، على غرار إنتاج الطاقة وتوزيعها.

وثمة شق أساسي من هذا الإصلاح يتمحور حول الشفافية والحياد التنافسي. في هذا الصدد، انصب النقاش أساسا خلال الندوة الدولية التي نظمها مجلس المنافسة يوم 13 نونبر 2024 بمدينة مراكش على كيفية إزالة اختلالات السوق، لاسيما تلك المترتبة عن الامتيازات غير المستحقة والمخولة لبعض من الشركات العمومية، على غرار الاستفادة من الأفضلية في الولوج إلى التمويل أو الاحتفاظ باحتكارات قانونية. ومن ثم، يُرجح أن تسهم القواعد الضامنة للإنصاف بين جميع الفاعلين الاقتصاديين في توفير بيئة تنافسية سليمة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد العمومية.

فيما يخص الاستثمار الخارجي، أحصت معطيات مكتب الصرف زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار لأجنبي المباشر، إذ بلغت إيراداته 43,2 مليار درهم في 2024 بارتفاع قدره 24,7 في المائة مقارنة بسنة 2023، فيما سجلت نفقاته 26 مليار درهم بزيادة نسبتها 10,3 في المائة في السنة (أنظر الرسم البياني 17).

الرسم البياني 17: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بمليار درهم (2019-2024)

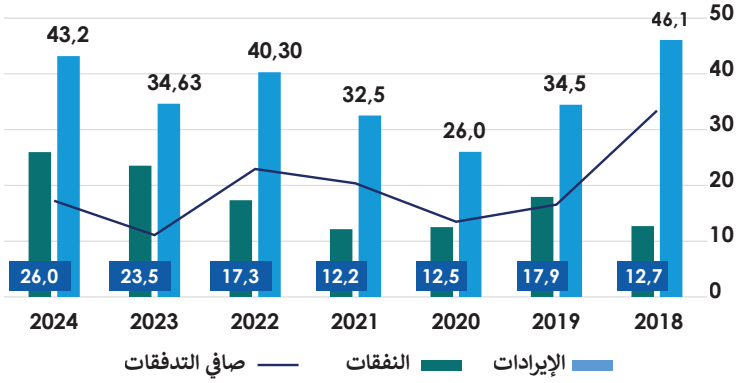

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إل السلاسل الإحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر المنشورة على الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف

وأثمرت هذه الدينامية الإيجابية على صافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت قيمته 17,2 مليار درهم، بزيادة 6,1 مليار درهم مقارنة بعام 2023، أي معدل نمو قدره 55,4 في المائة. وعلاقة بتوزيع الاستثمارات حسب طبيعة العمليات، أفادت معطيات مكتب الصرف، المحيّنة إلى حدود شتنبر 2024، أن 51 في المائة من صافي الدفقات تشكلت من سندات الأسهم، بما فيها عمليات الاستحواذ التي بلغت قيمتها 12,9 مليار درهم مقابل 4,3 مليار درهم لعمليات التفويت.

فضلا عن ذلك، همت 39,6 في المائة من الاستثمارات أدوات الدين[50]، موزعة على 11,2 مليار درهم من المداخيل على شكل قروض ممنوحة، و4,5 مليار درهم من النفقات المرتبطة الديون المبرمة مع الشركات المقيمة، بما فيها البنوك. وتجدر الإشارة إلى أن 9,4 في المائة من التدفقات اتخذت شكل أرباح أُعيد الاستثمار فيها، ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب بالإمكانيات الاقتصادية التي يزخر بها المغرب.

وعلاقة بالتوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رصدت المعطيات سيادة الاستثمارات في العقار طيلة الأشهر التسعة الأولى من 2024، مسجلة زيادة قدرها 5,12 مليار درهم.

وحلت الصناعات التحويلية في المرتبة الموالية بقيمة ناهزت 4,96 مليار درهم، مدفوعة أساسا بقطاع السيارات (زائد 1,95 مليار درهم). وتأتي بعد ذلك أنشطة التأمين التي بلغ صافي تدفقاتها نحو 1,17 مليار درهم.

وبخصوص منشأ رؤوس الأموال، كشفت المعطيات ذاتها أن الإمارات العربية المتحدة اعتلت صدارة صافي التدفقات بمبلغ إجمالي قدره 2,85 مليار درهم، متبوعة مباشرة بفرنسا (زائد 2,83 مليار درهم). بيد أن هذه الأخيرة تتبوأ باستمرار المركز الأول من حيث الإيرادات، بقيمة إجمالية وصلت إلى 8,97 مليار درهم، مثبتة دورها كأول شريك اقتصادي للمغرب.

4. تطور الأسعار

وفقا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط، اختُتمت 2024 بتسجيلها لتضخم إجمالي نسبته 0,9 في المائة عوض 6,1 في المائة في 2023. كما أفادت المعطيات المنشورة من لدن بنك المغرب أن نسبة التضخم الأساسي، الذي يعكس اتجاه تطور الأسعار على المدى البعيد عبر إقصاء المكونات الأكثر عرضة للتقلبات أو الخاضعة لتغيرات العابرة، استقرت عند 2,2 في المائة في 2024 مقابل 5,6 في المائة قبل سنة.

وعليه، مكن مسار تراجع التضخم، التي انطلق اعتبارا من الربع الثاني من 2023، على احتواء الارتفاع الشديد للتضخم المسجل منذ نهاية 2021، والذي تصاعدت حدته تدريجيا بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة أو أسعار السلع التجهيزية أو الاستهلاكية القادمة من الخارج (أنظر الرسم البياني 18).

[50] معطيات إلى حدود شتنبر 2024.

الرسم البياني 18: التطور الشهري للتضخم والتضخم الأساسي بالنسبة المئوية (2022-2024)

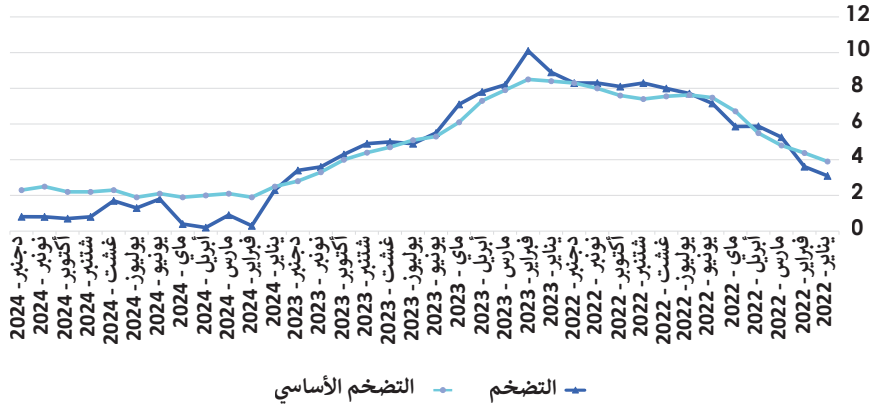

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك) وبنك المغرب (معطيات مستخرجة بتاريخ 20 فبراير 2025)

بيد أن تباطؤ التضخم لا يعني انخفاضا معمّما وطويل الأمد في الأسعار، أي ما يعرف بالانكماش الكلي، بل يشير إلى تراجع وتيرة ارتفاع أسعار العديد من أصناف المنتجات، وفي مقدمتها السلع التي سجلت تضخما من رقمين في أعقاب الخروج من الأزمة الوبائية، لاسيما المنتجات المستهلكة على نطاق واسع.

ومن المهم الإشارة إلى أن تطور التضخم في سنة 2024 يتوافق مع سيناريو يخص اقتصادا مستقرا في المجمل، حيث يتم التحكم في الأسعار وحيث ينمو الطلب على السلع والخدمات دون أن يؤدي ذلك لحالة اشتداد الفوران اقتصادي. ومع انتعاش الاستهلاك الخاص، يُحتمل أن يستمر استقرار التضخم عند مستويات أكثر اعتدالا وتعتبر مقبولة، طالما تظل مقرونة بنمو اقتصادي مستدام ومُوفر لفرص الشغل.

ووفقا لمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، ذات الصلة بتجزئة مكونات التضخم الكلي، سجل تضخم المواد الغذائية تراجعا ملحوظا، إذ استقر في 0,8 في المائة مقابل 12,5 في المائة في 2023. وبلغت نسبة تضخم المواد غير الغذائية 1,2 في المائة، منخفضا عن نسبة 1,7 في المائة المسجلة قبل سنة.

ويُستفاد من هذه الأرقام أن تضخم المواد الغذائية تباطأ تباطؤا أكثر حدة، مسهما في تعزيز الاتجاه العام المطبوع باعتدال الأسعار (أنظر الرسم البياني 19).

الرسم البياني 19: تطور مقارن للرقم الاستدلالي لأثمان المواد الغذائية وغير الغذائية على أساس سنوي (2022-2024)

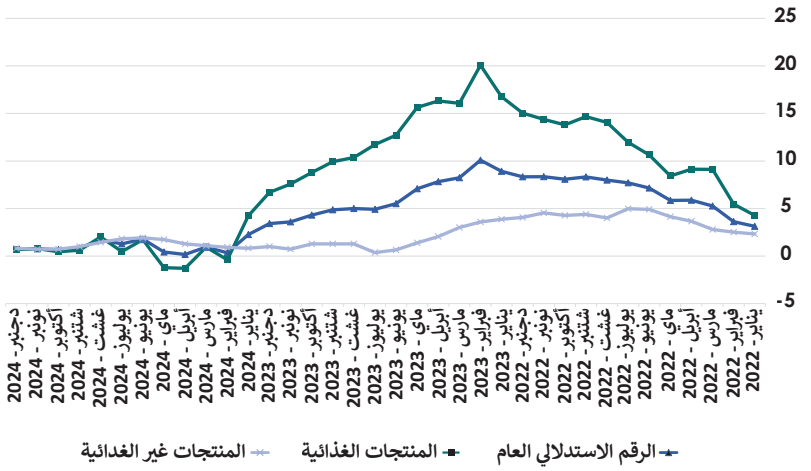

المصدر: أعدّه مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك)، معطيات مستخرجة بتاريخ 20 فبراير 2025

وأبان التحليل التفصيلي لأصناف المنتجات المكونة للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط، والبالغ عددها 92، عن تباين الاتجاهات التضخمية في 2024، ذلك أن 46,7 في المائة تقريبا من المنتجات والخدمات، بما فيها المواد الغذائية وغير الغذائية، شهدت ترجعا في معدلات التضخم، مؤشرا على تباطؤ وتيرة الزيادة في الأسعار. بالمقابل، حافظ عدد من هذه المنتجات على مستويات مرتفعة من التضخم، خاصة اللحوم والخدمات المقدمة في المطاعم والمقاهي.

علاوة على ذلك، شهدت 16,3 في المائة من المنتجات انكماشا، أفضى إلى انخفاض فعلي في أسعارها، خاصة الخضر (ناقص 11 في المائة) والفواكه (ناقص 4,4 في المائة) والمحروقات وزيوت التشحيم الموجهة للعربات ذات الاستخدام السياحي (ناقص 3,4 في المائة).

وفي السياق ذاته، سجلت 27,2 في المائة من المنتجات تضخما معتدلا ومنسجما مع التضخم الإجمالي. وضمت هذه الفئة سلسلة من المنتجات الغذائية الأساسية (الألبان والزيوت والسكر)، وسلع تجهيزية سريعة الاستهلاك وخدمات معينة، لاسيما التأمين على النقل.

خلافا لذلك، ارتفعت أسعار 8,7 في المائة من المنتجات بنسبة فاقت 5 في المائة، ضمنها اللحوم (زائد 9,4 في المائة) والأسماك (زائد 9,3 في المائة) والغاز (زائد 15,3 في المائة).

1.4 مصادر التضخم

لمحت معطيات الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك إلى أن امتصاص صدمة العرض الخارجية ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية على المكونات الأكثر عرضة للتقلبات.

بالمقابل، رزحت بعض أصناف المنتجات تحت وطأة ضغوط تضخمية مستمرة، وإن ظل تأثيرها محدودا، ما حال دون انتشار واسع النطاق لمستويات حرجة. ومن ثم، أدى تباطؤ التضخم الأساسي بوتيرة أقل حدة إلى استقرار الفارق بينه وبين التضخم الكلي.

ويشير التباين بين التضخم الكلي والتضخم الأساسي إلى أن التوازن التدريجي بين العرض والطلب لم يتحقق بعد بشكل كامل. ويمكن تفسير هذا الاختلال في التوازن بتداعيات الجفاف طويلة الأمد من جهة، التي تواصل الإرخاء بظلالها على العرض الفلاحي، وباستمرار الضغط على الطلب على عدد من الخدمات من جهة ثانية، خاصة المطاعم والمقاهي.

إضافة إلى ذلك، تؤثر اختلالات الأسواق، من قبيل طول وعدم هيكلة مسالك التوزيع والتسويق، باستمرار على تكوين الأسعار، لاسيما في سلاسل الفواكه والخضر واللحوم.

ويفضي تعدد الوسطاء إلى تراكم هوامش الربح الخام التي تنعكس على أسعار البيع النهائية، ناهيك عن تصرفات عدد من الشركات التي تسعى إلى الإبقاء على تكاليف مرتفعة غير مبررة أو إلى التعويض عن الخسائر السابقة، ما يترتب عنه استمرار ارتفاع التضخم الأساسي.

في هذا الصدد، يجب التنويه إلى مسألة هامة. فإذا كان رفع الأسعار بشكل مصطنع فيربك حسن سير السوق من خلال إعاقة تكوين الأسعار، فإن إبقائها عند مستويات منخفضة بشكل غير طبيعي يمكن له أن يضر بالتوازن الاقتصادي، من خلال إعاقة آلية التقابل بين العرض والطلب، مما قد يؤدي إلى اختلالات مضرة بالإنتاج والاستثمار ومناصب الشغل.

علاوة على ذلك، فرغم أن الانكماش العام قد يُساهم، في بعض الحالات، في تحسين القدرة الشرائية من خلال إعادة بعض أسعار السلع والخدمات إلى مستويات التوازن، فإنه يُشكّل في الوقت ذاته خطرًا كبيرًا على الاقتصاد. وقد يفضي امتداد الدوامة الانكماشية (spirale déflationniste) إلى تقلص النشاط الاقتصادي وانخفاض المداخيل وفرص الشغل، ما يزيد من الهشاشة الماكرو-اقتصادية.

بيد أن الدينامية المواتية للاستهلاك النهائي اضطلعت في السياق المغربي بدور رئيسي في تفادي هذا السيناريو، من خلال المحافظة على مستوى عرض يتوازن في المجمل مع الطلب.

من جانب آخر، أبان تطور الأسعار أيضا عن حساسية أقل تجاه الظروف النقدية، إذ استمر المنحى التراجعي للتضخم بالرغم من ارتفاع وتيرة التداول الائتماني الذي سجل زيادة بنسبة 5,2 في المائة على أساس سنوي عند متم السنة. بالموازاة، تعاظمت احتياجات النظام البنكي من السيولة، بمتوسط أسبوعي بلغ 138,8 مليار درهم مع نهاية 2024، مقابل 111,4 مليار درهم في العام السابق. وأمام هذه الوضعية، اضطر بنك المغرب إلى تكثيف تدخلاته عبر الرفع من الحجم الإجمالي من السيولة التي يضخها.

وبما أن التضخم ليس ناجما عن عوامل نقدية، لم تنعكس آثار السياسة النقدية بالكامل على دينامية الأسعار الحقيقية التي بدت أكثر تأثرا بالعوامل الظرفية، وبالعناصر البنيوية ذات الصلة بتنظيم الأسواق، وبآليات التنسيق بين مقدمي العروض وطالبيها، وباختلالات السوق، من قبيل غياب الشفافية وعدم اتساق المعلومات.

2.4 التدابير المتخذة لكبح التضخم: السياسية النقدية والسياسة الميزانيتية

سعت التدابير السياسية المتخذة إلى تنزيل هدف مزدوج، تمثل في الإبقاء على المنحى التراجعي لتضخم السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع بالخصوص، مع التحكم في تطوره قصد ضمان الانتقال السلس إلى مستوى تضخمي معتدل ومستدام من جهة، وفي تدبير خطر الانكماش من جهة ثانية. وتحقيقا لهذا المسعى، تمحورت هذه التدابير حول شقين متكاملين. ارتكز الشق الأول على تدابير الميزانية التي سنتها الحكومة من أجل استعادة توازن العرض، مما يخول في نهاية المطاف تحسين القدرة الشرائية، بينما انصب الشق الثاني على السياسة النقدية التي نهجها بنك المغرب والرامية إلى تعديل السيولة وتثبيت توقعات التضخم.

بخصوص تدابير السياسة النقدية، تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي اعتمد مقاربة احترازية على مدار السنة، راع فيها تطور الظرفية الاقتصادية واستقرار توقعات التضخم.

وأقدم على تعديل سعر الفائدة الرئيسي في مناسبتين متلاحقتين، مدعوما بنجاعة انتقال قراراته إلى الاقتصاد وبتأثير تدابير الميزانية المتخذة.

وهكذا، خفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في شهري يونيو ودجنبر من 2024، ليصل إلى 2,5 في المائة عند متم السنة، وذلك بهدف مواصلة دعم النشاط الاقتصادي، مع تحصين التوازن الماكرو-اقتصادي، وتفادي خطر الانزلاق التضخمي.

من جهتها، استهدفت سياسة الميزانية إعادة توازن عرض العديد من المنتجات الأساسية المعدة للاستهلاك اليومي. في هذا الصدد، نص قانون المالية لسنة 2024 على تدابير جبائية، تجسدت بالخصوص في تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل أو عند استيراد، آو كلاهما، بالنسبة لبعض المنتجات الأساسية.

وشملت هذه المنتجات الأدوية، والأدوات المدرسية والمواد الداخلة في صناعتها، والماء المخصص للاستعمال المنزلي والموزع من لدن الهيئات العمومية، وخدمات التطهير، وعمليات إيجار عدّاد الماء، إضافة إلى الزبدة المشتقة من الحليب ذي الأصل الحيواني، ومصبرات السردين، ومسحوق الحليب، والصابون المنزلي.

كما أقر قانون المالية تخفيضا تدريجيا في سعر الضريبة على القيمة المضافة، والمطبق بالخصوص على إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة، وعلى عمليات النقل الحضري ونقل المسافرين والبضائع (من 14 إلى 10 في المائة على مدى ثلاث سنوات)،

وكذا على الخدمات المقدمة لمقاولات التأمين من طرف سماسرة أو وسطاء التأمين (من 14 إلى 10 في المائة لمدة سنتين).

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الدولة خصصت، بصفة استعجالية، دعما ماليا قدره أربعة (4) ملايير درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بهدف دعم تكاليف الإنتاج. وينضاف هذا المبلغ إلى ملايير الدراهم المرصودة برسم سنتي 2022 و2023.

واتُخذت تدابير ظرفية أخرى، همت بالخصوص وقف استيفاء رسم استيراد حصة قدرها 100 ألف رأس من الأبقار الموجهة للتسمين إلى غاية 31 دجنبر 2024، بغية إعادة تشكيل القطيع وضمان استقرار سعر لحم البقر.

وسعيا منها إلى ضمان استقرار أسعار الأغنام بمناسبة عيد الأضحى، أقرت الدولة منحة جزافية يتم إرجاعها للمستوردين المستوفين للشروط، قدرها 500 درهم عن كل رأس غنم خلال الفترة الممتدة من منتصف مارس إلى منتصف يونيو 2024، بعدد إجمالي بلغ 300 ألف رأس غنم.

زيادة على ذلك، توخت تدابير سياسة الميزانية إعادة توازن الطلب عبر الرفع من مداخيل الأسر، مع الحفاظ على تكاليف المقاصة بالموازاة مع عملية الرفع التدريجي للدعم. وعليه، شرعت الدولة في حذف الدعم الموجه لمادة غاز البوتان جزئيا اعتبارا من 20 ماي 2024، بمقدار 2,5 درهم بالنسبة لقنينة الغاز من فئة ثلاثة (3) كيلوغرامات، وعشرة (10) دراهم لقنينة الغاز التي تزن 12 كيلوغراما. وعلى العموم، بلغت تكاليف المقاصة 25,5 مليار درهم، مقابل 30,1 مليار درهم في 2023، بانخفاض قدره 15,3 في المائة.

ويشدد مجلس المنافسة على ضرورة تقييم نجاعة التدابير المتخذة، على مستوى العرض والطلب معها، بواسطة نظام دقيق يروم قياس مدى ملاءمة المبالغ المرصودة مع أهداف ضمان توازن الأسعار.

5. تطور التركيزات

دائما ما تشكل الاتجاهات العالمية للتركيزات الاقتصادية إطارا مرجعيا أساسيا لتحليل تطورها بالمغرب وتأويله بشكل أفضل.

وعلى الصعيد الدولي، يتعين الأخذ في الحسبان عدة عناصر التي طبعت سنة 2024، تمثلت أساسا في ارتفاع قيمة المعاملات بينما انخفض حجمها، وهو تطور تأثر بحالات اللايقين الجيو-سياسية وبتخفيف السياسات النقدية في بلدان مختلفة.

بالموازاة، ارتفع متوسط حجم المعاملات، مقرونا بزيادة في حصة الصفقات الضخمة التي تجاوزت قيمتها مليار دولار، مع تصاعد المعاملات المنجزة في قطاعات الترفيه ووسائل الإعلام والفضاء الجوي والدفاع، إلى جانب الخدمات المالية.

وتعزز كذلك الترابط بين القطاعات، خاصة في مجال التكنولوجيا، موفرا فرصا جديدة لإنجاز المعاملات. فضلا عن ذلك، سجلت الأسواق ولوج ملحوظ للمقاولات المدعمة بالأسهم الخاصة (private equity)، نابع من تنامي رغبة المستثمرين في تفويت الأصول المملوكة لأزيد من خمس (5) سنوات.

وعند مقارنة هذه العناصر والاتجاهات بالمعطيات المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي المبلغة لدى مجلس المنافسة، تستخلص التأويلات والتحليلات التالية:

في 2024، تراجعت مشاريع التركيز المبلغة بعد أن أبانت عن منحى تصاعدي، استمر دون انقطاع منذ 2019. وبلغ عددها 162 مشروعا مقابل ذروة بلغت 204 في 2023، بانخفاض قدره 21 في المائة عن العام السابق (أنظر الرسم البياني 20).

الرسم البياني 20: تطور التركيزات الاقتصادية التي عالجها مجلس المنافسة (2024-2019)

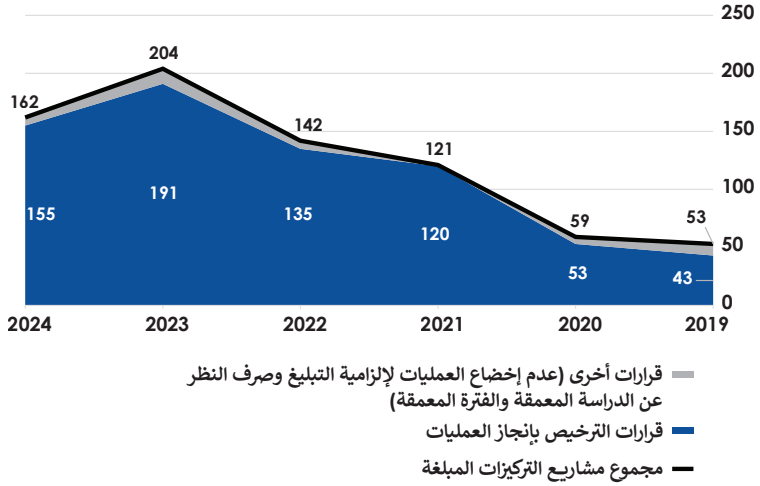

المصدر: مجلس المنافسة

وفُسرت أسباب تراجع هذا المنحى بعاملين اثنين. ارتبط الأول بمسطرة التسوية التي باشرها مجلس المنافسة في 2023، والتي أتاحت لعدة مقاولات التبليغ البعدي للعمليات المنجزة دون ترخيص، مقابل تسوية تصالحية. واقترن الثاني برفع الأسقف الواجب استيفاؤها للتبليغ بعمليات التركيز في ماي 2023، ما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع الخاضعة للمعالجة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض حجم الملفات المعالجة، ارتفعت نسبة الترخيص لمشاريع التركيز لتبلغ 95,7 في المائة، مقابل 93,6 في المائة في 2023 و81,1 في المائة في 2019، ما يعكس الجهود التي بذلها مجلس المنافسة لتبسيط المساطر، وتعزيز إلمام الأطراف المبلغة بشروط التبليغ.

علاوة على ذلك، ارتفع عدد المشاريع المبلغة، التي خضعت لمسطرة الدراسة السريعة أو المبسطة، منذ شروع المجلس في تنفيذ هذه المسطرة، من 40 في 2023 إلى 100 في 2024.

وتجسدت إحدى الملاحظات الرئيسية التي رصدها تحليل المعطيات ذات الصلة بالتركيزات الاقتصادية في الارتفاع الكبير في الالتزامات المالية للمشاريع المرخّص لها، منتقلة من 787,9 مليار درهم في 2022 إلى 1.960,7 مليار درهم في 2023، ثم إلى 2.812 مليار درهم في 2024، بزيادة متوسطة قدرها 88 في المائة. وتؤكد هذه الأرقام الاتجاهات الدولية المتمثلة في تصاعد قيمة المعاملات بالرغم من انخفاض حجمها.

بيد أن الاستثمارات التي ضمت رؤوس أموال مغربية تراجعت بشكل ملحوظ، منتقلة من 185 مليار درهم في 2022 إلى 164,7 مليار درهم في 2023، لتصل لأكثر بقليل من 80 مليار درهم في 2024، بانخفاض متوسط قدره 34 في المائة.

وتبين من تحليل نوع العمليات أن التركيزات المرخص لها الرامية إلى تولي المراقبة الحصرية أو المشتركة حافظت على صدارتها (أنظر الرسم البياني 21)، حيث ارتفعت حصتها لتبلغ 89,7 في المائة مقابل 84,8 في المائة في 2023، مع مساهمة قوية للعمليات المتعلقة بالمراقبة الحصرية.

في هذا الصدد، ارتفعت نسبة مشاريع تولي المراقبة الحصرية من 58,6 في المائة في 2023 إلى 65,2 في المائة في 2024 ضمن العدد الإجمالي للعمليات المرخّص لها. هذا التطور أدي إلى تراجع حصة عمليات تولي المراقبة المشتركة بواقع نقطتين مئوية، وحصة عمليات إحداث منشأة مشتركة التي انتقلت من 12,6 في المائة في 2023 إلى 9 في المائة في 2024.

الرسم البياني 21: تطور توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها حسب نوع العمليات (2024-2020)

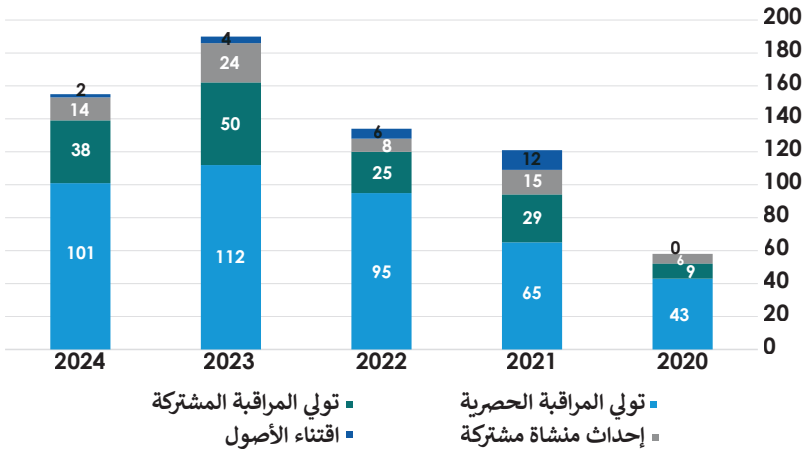

المصدر: مجلس المنافسة

وجسد ارتفاع حصة عمليات تولي المراقبة الحصرية توجه نحو تمركز القوة الاقتصادية والاستراتيجية داخل الشركات. ولا يتيح هذا المسار تأمين حصص سوقية كبيرة فحسب، بل أيضا الحد من المخاطر المتصلة بالمنافسة.

ويكرس تمركز القرارات قدرة المقاولات على التفاعل مع تطورات السوق، وعلى إبداء مرونة أكبر في تعديل أولويات التطوير والاستثمار حسب احتياجاتها الفورية، دون أن تضطر إلى تقديم تنازلات أو اتخاذ قرارات مشتركة.

فضلا عن ذلك، أبان التوزيع القطاعي عن تنوع لمشاريع التركيز الاقتصادي المبلغة، يستمر عبر الزمان. وقد غطت هذه المشاريع طائفة واسعة من الأنشطة المنتمية إلى القطاعات الأولي والثانوي والثالث، ما يعكس قدرة المغرب على تنويع إنتاجه من السلع والخدمات، وعلى إنعاش مبادلاته التجارية، وعلى تقوية تنافسيته وصموده في التصدي لتقلبات الأسواق العالمية.

وفي 2024، طغت على التركيزات المرخّص لها أنشطة الصناعات التحويلية بنسبة 26,3 في المائة في المجموع، محيلة على تغيير مقارنة بالسنتين المنصرمتين التي تبوأت فيها أنشطة الخدمات الأخرى، لاسيما خدمات قسائم الطعام والهدايا والتوصيل السريع للطرود، الصدارة. واستحوذت هذه الأخيرة على أزيد من 19 في المائة من التركيزات، مقابل 23,7 و23,5 في المائة في 2023 و2022 على التوالي.

بدورها، سجلت حصة التركيزات المرخّص لها في قطاع الصحة البشرية زيادة كبيرة، منتقلة من 4 في المائة في 2022 إلى 6,6 و11,1 في المائة في 2023 و2024 على الترتيب.

وبالانتقال إلى تحليل حجم أنشطة الأطراف المعنية، تستعرض معطيات سنة 2024، لأول مرة، رؤية شاملة السنة في مجملها بعد مراجعة أسقف التبليغ في 2023.

في هذا الصدد، كشفت المعطيات أن الصفقات التي تجاوز رقم معاملاتها 1,2 مليار درهم واصلت الاستحواذ على جل مشاريع التركيز المرخّص لها، بنسبة 75,5 في المائة. بالمقابل، بلغت نسبة الصفقات التي تجاوز رقم معاملاتها المنجز بالمغرب 400 مليون درهم 5,8 في المائة فقط، فيما وصلت نسبة الصفقات التي استوفت هاذين المعيارين دفعة واحدة إلى 18,1 في المائة من مجموع المشاريع.

ومن ثم، بلغت نسبة العمليات التي يُرجح أن يكون لها تأثير على الأسواق الداخلية، أخذا بعين الاعتبار رقم معاملاتها المنجز بالمغرب، 24 في المائة فقط. وتتقاطع هذه النسبة مع تطور المنظومة الإنتاجية الوطنية التي تمنح الأفضلية للأنشطة المدمجة في سلاسل القيم العالمية.

علاوة على ذلك، رصد تحليل منشأ رؤوس الأموال المضخة في التركيزات المرخّص لها استمرار سيادة الصفقات المبرمة بين الجهات الفاعلة الأجنبية. ويوضح الرسم البياني 22، أسفله، تطور حصتها ضمن العدد الإجمالي للتركيزات المرخص لها مقارنة بسنتي 2022 و2023، والتي تراجعت من 48,9 في المائة في 2022 إلى 45,5 في المائة في 2023، قبل أن تنتعش لتبلغ نسبة 51,6 في المائة في 2024.

الرسم البياني 22: تطور توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال (2024-2019)

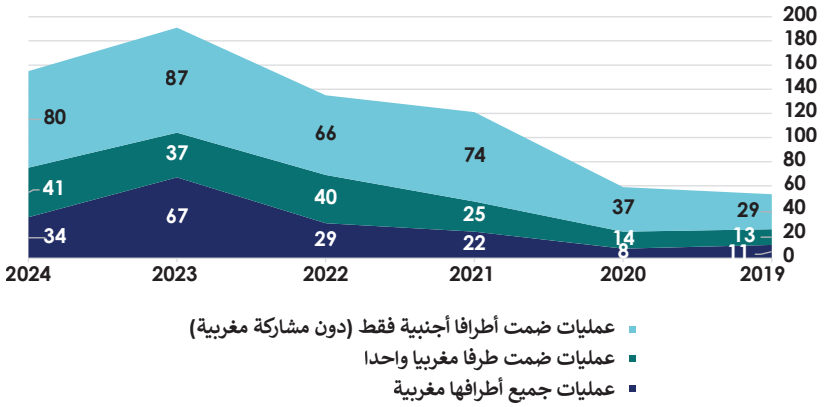

المصدر: مجلس المنافسة

بالمقابل، انخرطت حصة الصفقات التي أبرمتها أطرافا مغربية في اتجاه عكسي، إذ تراجعت مجددا لتبلغ نسبة 21,9 في المائة في 2024 بعد أن سجلت ارتفاعا في 2023، منتقلة من 21,5 في المائة في 2022 إلى 35,1 في المائة.

وثبتت صحة هذه الاتجاهات بالمعطيات المتعلقة بتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2024، والتي سجلت زيادة ملحوظة مقارنة بالعام السابق.

****

اختتاما لهذا الجزء، أتاحت التحليلات المقدمة رصد أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد دوليا ووطنيا، وتداعياتها على وضعية المنافسة، لاسيما على توازن العرض والطلب، وعلى آليات تكوين الأسعار في أسواق السلع والخدمات.

على الصعيد العالمي، سجلت 2024 انتعاشا اقتصاديا معتدلا، في سياق دولي موسوم بدرجة كبيرة ومستمرة من اللايقين. وظل النمو أقل من المتوسط التاريخي، بالرغم من حفاظه على مستويات مستقرة نسبيا. وانطوت هذه الدينامية العالمية على تفاوتات بارزة بين المناطق، حيث أبانت الاقتصادات المتقدمة عن أداء أكثر تواضعا مقارنة بأداء الاقتصادات الناشئة.

وبالرغم من التوترات الجيو-سياسية المتواصلة في أوكرانيا ومنطقة الشرق الأوسط، وتصاعد الحمائية التي ما تزال ترخي بظلالها على التجارة العالمية، كشفت المبادلات التجارية الدولية عن بوادر تعافي في البلدان الناشئة على الخصوص، عززته العودة التدريجية لسلاسل التموين إلى حالتها الطبيعية، واستقرار تكاليف الطاقة، وارتفاع طلبات التصدير.

بخصوص التضخم، استمر منحاه التنازلي بالرغم من بروز مؤشرات ركوده في مجموعة من الاقتصادات. وتراجع التضخم بوتيرة أبطأ في الاقتصادات الناشئة، مكرّسة الهوة في توجهات السياسة النقدية. ومن ثم، ظلت الأولوية متمثلة في استقرار أسعار الفائدة، مشفوعا بتقييم حذر للآثار المؤجلة للزيادات السابقة.

وفي الشق المتعلق بالميزانية، استمرت السياسات العمومية في لعب دور رئيسي، بالرغم من عرقلة دينامية النمو بسبب السحب التدريجي لتدابير الدعم، خاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. واكتسى التدبير الصارم للمالية العمومية أولوية قصوى في سياق ارتفاع الديون العمومية.

وارتباطا بسياسة المنافسة، طغت على انشغالات هيئات التقنين الرهانات الرقمية والبيئية والجيو-سياسية الكبرى، والتي برزت في بيئة عالمية مطبوعة بتغييرات بنيوية عميقة. وعكفت سلطات المنافسة على تأطير عمالقة التكنولوجيا الرقمية، ومواكبة الانتقال الطاقي، ودعم الصناعات الاستراتيجية، والتوفيق بين الابتكار وحماية الأسواق.

من جهتها، انتعشت عمليات التركيز الاقتصادي بشكل معتدل، ومدفوعا أساسا بمعاملات استراتيجية صغيرة ومتوسطة الحجم. وبالرغم من قلتها، أسهمت صفقات الدمج الضخمة مساهمة كبيرة في الرفع من القيمة الإجمالية للعمليات، ما يعكس تفضيلا للإستراتيجيات الموجهة، والرامية إلى تقليص حالات التعرض للمخاطر التنظيمية والاقتصادية في سياق لا زال تكتنفه حالة الغموض.

وعلى الصعيد الوطني، استعاد الاقتصاد المغربي استقرار نسبيا في 2024 بعد تعاقب سنوات من الصدمات الخارجية. وتعزز هذا التعافي بطلب داخلي أكثر توازنا، ومدعوما

بالاستهلاك الخاص وانتعاش الاستثمار، سوآءا الوطني أو الدولي. كما استندت هذه الدينامية إلى تحسن نسبي في القدرة الشرائية بفضل تخفيف الضغوط التضخمية وارتفاع بعض المداخيل الحقيقية.

غير أن هذا التعافي لم يرق إلى المستوى المطلوب لتنزيل أهداف النموذج التنموي الجديد، الطامح إلى تحقيق نسبة نمو متوسطة قدرها 6 في المائة في أفق 2035.

على صعيد العرض، وقف تراجع النشاط الفلاحي حائلا أمام دعم النمو. بيد أن النتائج المتينة التي أبانت عنها سلسلة من القطاعات الثانوية والثالثية، لاسيما صناعة السيارات والسياحة والفوسفاط، ساعدت على تعويض هذا الأداء السلبي جزئيا. وتعزز التوازن الإجمالي للعرض كذلك بوفرة أفضل للمدخلات والمنتجات الاستهلاكية الأساسية، وبالاستخدام المكثف لقدرات الإنتاج، ما أدى إلى تحسين مكاسب الإنتاجية.

وعلاقة بتطور الأسعار، اتسمت سنة 2024 بتراجع ملحوظ للتضخم، بفضل تدابير الميزانية المتخذة لكبح التضخم وتأثير قاعدة إيجابي. ودفع اتساع الفرق بين التضخم الكلي والتضخم الأساسي ببنك المغرب إلى مواصلة تطبيق سياسة نقدية احترازية، ممزوجة بتخفيف طفيف في سعر الفائدة عند متم السنة.

وبالانتقال إلى التركيزات الاقتصادية، ارتفعت الالتزامات المالية المتعلقة بالعمليات المرخّص لها ارتفاعا كبيرا خلال السنتين الفارطتين، بالرغم من تراجع مساهمة رؤوس الأموال الوطنية. واستمرت المشاريع الرامية إلى تولي المراقبة الحصرية في الهيمنة على الصفقات، بينما دل تنوع القطاعات المعنية على ترسيخ تدريجي لتنويع الاقتصاد الوطني، سوآءا على مستوى الإنتاج أو على صعيد المبادلات التجارية. علاوة على ذلك، واصلت العمليات واسعة النطاق الاستفراد بالصفقات، جلها أُبرم من لدن مستثمرين أجانب بمفردهم أو بشراكة مع أطراف فاعلة محلية.

وفي خضم حالة الغموض الذي يلازم البيئة العالمية، يعكس استقرار نظام النمو صمود الاقتصاد المغربي، وقدرته على التأقلم. غير أنه ثمة تحديات هامة ما زالت تخيم على المشهد، من قبيل ضبط التضخم ودعم استدامة الدين العمومي.

وتأتي هذه التحديات في سياق الإصلاحات الهيكلية العميقة، المدفوعة برؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والمتمثلة في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وسيادية، وقائمة على الانتقال الأخضر والرقمي.

الجزء الثاني
حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا: ضبط الأسواق

1. نبذة عامة

أصدر مجلس المنافسة ما مجموعه 174 قرارا ورأيا طيلة سنة 2024. وشملت هذه الحصيلة مختلف مجالات اختصاصات المجلس، كما هو منصوص عليها في الفصل 166 من الدستور، والقانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ورقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ونصوصهما التطبيقية، كما تم تغييرها وتتميمها.

في هذا الصدد، تتوزع الـ 174 قرارا ورأيا التي أصدرها المجلس، برسم 2024، على الشكل التالي:

الجدول 5: عدد القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2024

طبيعة الملفات	عدد القرارات
القرارات المتعلقة بمراقبة التركيزات الاقتصادية	162
الآراء الصادرة	3
الإحالات التنازعية	9
المجموع	**174**

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

وبخصوص القرارات المتخذة، استمرت المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية بتبوء مكانة جوهرية ضمن أنشطة مجلس المنافسة، ممثلة أزيد من 93 في المائة من الحجم الإجمالي للقرارات التي أصدرتها مختلف هيئاته التداولية.

وعلاقة بالإحالات التنازعية، بت مجلس المنافسة في تسعة (9) ملفات، بما فيها الملف المتعلق بانشغالات منافية لقواعد المنافسة محتملة لمركز النقديات، في مواجهة شركة "NAPS SA"[51].

وقد انصبّ هذا الملف على وجود عدد من الانشغالات بشأن المنافسة رصدها مجلس المنافسة في سوق الأداء الإلكتروني، وتتعلق بتصرفات وممارسات مركز النقديات داخل هذه السوق.

وفي قراره، أضفى المجلس صبغة إلزامية على التعهدات التي تقدم بها مركز النقديات والبنوك المساهمة فيه، والتي تهدف إلى معالجة هذه الانشغالات المتعلقة بالمنافسة.

وقد مكّن هذا القرار من إعادة هيكلة سوق الأداء الإلكتروني، حيث أدى إلى تفكيك نشاط الاستحواذ لدى مركز النقديات، وفتح السوق أمام مؤسسات الأداء الراغبة في الولوج إليها.

[51] انظر قرار مجلس المنافسة عدد 152/ق/2024 المؤرخ في 31 أكتوبر 2024.

وفي إطار ممارسته لمهامه الاستشارية، أصدر المجلس ثلاثة (3) آراء، ضمنها رأيان أدلى بهما بمبادرة ذاتية. وتمحورا حول تحليل سير المنافسة في كل من سوق الكهرباء وسوق الخضر والفواكه. وانصب الرأي الثالث، الذي أُصدر تبعا لطلب وارد من مجلس النواب، على سير المنافسة في سوق الأعلاف المركبة.

الرسم البياني 23: توزيع القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2024 (بالنسبة المئوية)

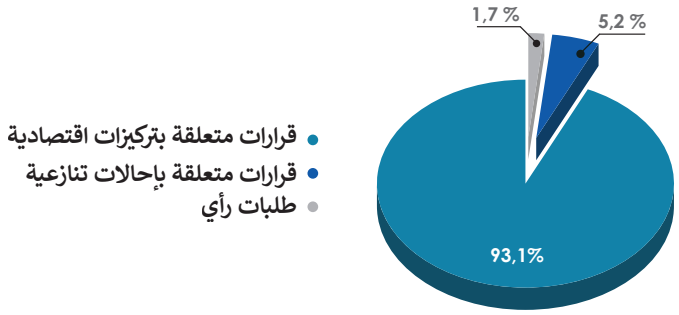

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

وتبين من تحليل تدفق الملفات التي تمت دراستها والمتعلقة بمراقبة مشاريع عمليات التركيز الاقتصادي، برسم 2024، أن نسبة تصفيتها بلغت نحو 90 في المائة. وعند متم دجنبر، بلغ عدد طلبات الترخيص قيد الدراسة عشرون (20)، منها عملية تركيز موضوع قرار قيام دارسة معمّقة، وعملية أخرى استفادت من الاستثناء من الأثر الموقف لمراقبة التركيزات الاقتصادية. طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

واتخذ المجلس كذلك، برسم هذه السنة، مبادرة للتحقيق في 12 ملفا، إعمالا لأحكام الفقرة 3 من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، باقتراح من مقرره العام:

- ثلاث (3) مبادرات للإدلاء بالرأي بشأن سير المنافسة في سوق استهلاك المشروبات المقدّمة في المقاهي، وسوق المطاحن، وكذا مسالك توزيع المواد الغذائية؛
- تسع (9) إحالات تنازعية، منها سبع (7) توخّت التحقق من مدى التقيد بأحكام الفقرة الأولى من المواد 12 و14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والقاضية بإلزامية تبليغ عمليات التركيز الاقتصادي، وإحالتين همتا ممارسات مزعومة منافية لقواعد المنافسة في أسواق توصيل الطلبيات إلى المنازل بواسطة تطبيقات إلكترونية، والتموين بسمك السردين الصناعي. وبخصوص عدم التبليغ المسبق بعمليات التركيز

الاقتصادي، أسفرت خمسة ملفات عن صدور قرارات بالعقوبة، بلغ مجموعها ما يزيد عن 46,319 مليون درهم.

في إطار الإحالات الذاتية المتعلقة بالملفات التنازعية، بت مجلس المنافسة أيضًا خلال سنة 2024 في ثلاث (3) ملفات.

من بين هذه الملفات قرار المجلس عدد 38/ق/2024 المؤرخ في 28 مارس 2024، والمتعلق بالموافقة على الصفقة المبرمة مع شركة "Véolia Environnement SA". ويأتي هذا القرار تبعا للقرار عدد 175/ق/2023 الصادر بتاريخ 26 شتنبر 2023، والمتعلق بعدم احترام هذه الأخيرة للترخيص الممنوح من لدن المجلس، والذي يهم تولي المراقبة الحصرية على شركة "Suez SA"، مشفوعا بتفويت جزء من أنشطتها ومن أصولها، بما فيها الشركة المغربية "Lydec"، لائتلاف من المستثمرين يضم شركة "Meridiam" وشركة "Global Infrastructure Partners"، وشركة "Groupe Caisse des Dépôts et Consignations" وفرعها "CNP Assurance". في هذا السياق، أقدم المجلس لأول مرة على تفعيل المادة 36 من القانون رقم 104.12، كما تم تغييره وتتميمه.

وعلاوة على ذلك، شهدت سنة 2024 أول عملية زيارة وحجز مفاجئة في تاريخ المجلس، ما فعّل عمليًا اختصاصاته في البحث والتحقيق الميدانية، المنصوص عليها في الباب الأول من القسم الثامن من القانون رقم 104.12 المتعلق بالأبحاث والعقوبات، وفي المادة 16 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

وأُجريت عملية الزيارة والحجز هذه، التي تمت في إطار تنسيق وثيق بين مجلس المنافسة ورئاسة النيابة العامة، بتاريخ 22 أكتوبر 2024 بترخيص من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، لأن مكان العملية تابع لدائرة نفوذه. وتمت العملية بمساعدة ضباط للشرطة القضائية تابعين للفرقة الوطنية للشرطة القضائية، مُعينين خصيصًا لهذا الغرض وفقًا لأحكام المادة 72 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

ووفقا لأحكام المادة 16 من القانون رقم 20.13 المشار إليه أعلاه والمواد من 18 إلى 20 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، باشرت مصالح التحقيق والبحث عدة مساطر للتحقيق، بما في ذلك عقد جلسات استماع، وتوجيه طلبات الإمداد بالمعلومات، وإجراء افتحاصات للأسواق.

وبلغ عدد جلسات الاستماع أزيد من 200، نُظمت خصّيصا لدراسة طلبات الترخيص بعمليات التركيز الاقتصادي، وتقييم التموقع التنافسي للأطراف المعنية بها، ورصد انعكاساتها المحتملة على بنية المنافسة في الأسواق المعنية المحدّدة.

وقد شملت هذه الجلسات الأطراف المعنية بمختلف الملفات التنازعية وعمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتحقيق، والقطاعات الوزارية الوصية على القطاعات ذات الصلة بالأسواق المعنية، والهيئات القطاعية المكلفة بضبطها، ومختلف الفاعلين الاقتصاديين النشطين في القطاعات المعنية.

زيادة على ذلك، وجّهت مصالح التحقيق ةالبحث أكثر من 400 طلب للإمداد بالمعلومات اللازمة للتحقيق في مختلف الملفات المعنية بالدراسة (افتحاص أسواق وتوجيه ملتمسات وغيرها).

2. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي

في إطار مراقبة مشاريع عمليات التركيز الاقتصادي، أصدر مجلس المنافسة 162 قرارا برسم سنة 2024، مقارنة بـ 204 قرارات صادرة سنة 2023. ويُفسر حجم الانخفاض هذا بعاملين اثنين:

- من جهة، انبثق الحجم الاستثنائي لملفات التبليغ المسجلة في 2023 والبالغ عددها 203، أساسا عن عملية التسوية التي أطلقها المجلس، والتي أتاحت للفاعلين تبليغ لاحقا بالعمليات المنجزة دون ترخيص مسبق مقابل تسوية تصالحية. وسجلت هذه العملية عددا مهما من مشاريع التركيز المبلّغة والمرخّص لها في سنة 2023، في إطار التبليغ اللاحق بالعمليات موضوع التسوية،
- من جهة أخرى، أدت مراجعة سقف رقم المعاملات الواجب تحقيقه لتبليغ مشروع عملية تركيز اقتصادي، التي دخلت حيز التنفيذ في 24 ماي 2023، إلى تأثير مباشر على حجم التبليغات. وحسب التقديرات الأولية للمجلس، فإن هذا الإصلاح، الذي تم إقراره بموجب المرسومين رقم 2.23.273 و2.23.274 بتغيير المرسومين التطبيقيين للقانونين رقم 104.12 و20.13، كان من المتوقع أن يؤدي إلى تراجع ملحوظ في عدد ملفات التبليغ بنسبة تقدر ما بين 30 و40 في المائة. ومع ذلك، وبفضل الجهود المبذولة لتحسين الآجال ومساطر التحقيق، تمكن مجلس المنافسة من معالجة 162 عملية، متجاوزًا بذلك التوقعات المسبقة.

فمن مجموع 162 قرارًا أصدره مجلس المنافسة، تم الترخيص لـ 155 عملية تركيز اقتصادي، فيما صرحت 4 قرارات بعدم إلزامية التبليغ.

وعلى مستوى الالتزامات المالية، فقد بلغ إجمالي المبالغ المرتبطة بهذه القرارات أكثر من 2812 مليار درهم[52]. في حين بلغ حجم الاستثمارات المتضمنة لرؤوس أموال مغربية أزيد من ثمانين (80) مليار درهم.

[52] يضم هذا الغلاف حصرا الأموال الصافية المنصوص عليها في العقود، مستثنيا أية تعويضات مالية محتملة متفق عليها بين الأطراف أو تعديلات يُحتمل إجراؤها عند التنفيذ الفعلي للعمليات المعنية.

وحسب ما ورد في تصريحات الأطراف المعنية، فإن الرهانات الرئيسية المرتبطة بهذه العمليات تتجلى في المقام الأول في الرفع من الإنتاجية، حيث تم ذكر ذلك فيما يقارب 40 في المائة من الحالات. وتأتي في المرتبة الثانية تحسين جودة الخدمات المقدمة، التي تم التعبير عنها في 22 في المائة من الحالات، تليها الرغبة في تنويع الأسواق في 18 في المائة من الحالات.

ومن بين الأهداف الأخرى التي تسعى إليها هذه العمليات، خلق التآزر والتكامل، ومواكبة وتمويل المقاولين ذوي الخبرة ممن يحملون مشاريع تنموية طموحة وعالية النمو للتطوير في قطاعي الصناعة والخدمات، والرفع من قدرات الإنتاج، وتنويع الاستثمارات. وتم السعي لهذه الأهداف على التوالي بنسب 13 و12 و11 و11,2 في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن 62 في المائة من العمليات المرخّص لها استفادت من مسطرة معالجة التركيزات الاقتصادية المبسطة المعجلة التي أحدثها مجلس المنافسة، بينما تمت معالجة العدد المتبقي من الملفات في إطار المسطرة العادية.

1.2 طبيعة القرارات الصادرة بخصوص التركيزات الاقتصادية

يتبين من الجدول، الوارد أسفله، أنه من بين 162 مشروعا من مشاريع التركيز الاقتصادي التي خُضعت للتحقيق، جرى:

- الترخيص لـ 154 عملية خلال المرحلة الأولى من المراقبة، منها خمس (5) عمليات استفادت من الاستثناء من الأثر الموقف لمراقبة التركيزات الاقتصادية، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛
- الترخيص لعملية واحدة بعد إضفاء الطابع الإلزامي على التعهدات المقترحة من لدن أطرافها، والرامية إلى معالجة الإشكاليات التنافسية التي أثارها المجلس؛
- حفظ ثلاث (3) عمليات وصرف النظر عنها عقب تنازل الأطراف المعنية، وفقا لأحكام المادة 15 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛
- التصريح بعدم إلزامية التبليغ بأربع (4) عمليات لكونها لا تشكل تركيزات وفقا لمنطوق المادة 12 من نفس القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

الجدول 6: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد)

طبيعة الملفات	عدد القرارات
قرارات الترخيص	154
قرارات الترخيص مشفوعة بتعهدات	1
قرارات غير خاضعة لإلزامية التبليغ	4
قرارات حفظ الملفات أو سحبها	**3**
المجموع	**162**

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

الرسم البياني 24: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)

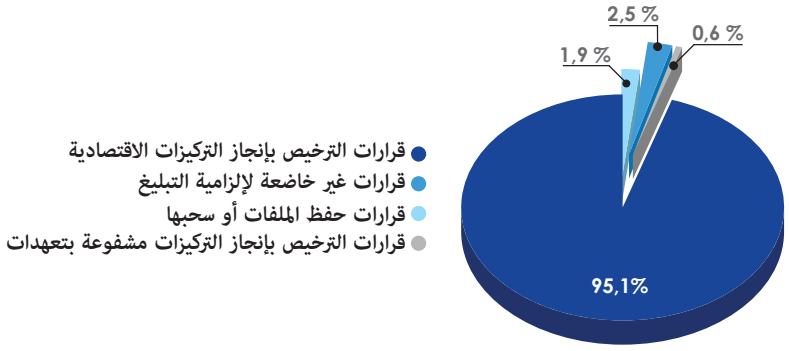

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

2.2 تصنيف التركيزات الاقتصادية التي تمت دراستها

أبان توزيع قرارات الترخيص الصادرة عن مجلس المنافسة في مجال التركيزات الاقتصادية حسب نوع العمليات، عن هيمنة العمليات الرامية إلى تولي المراقبة الحصرية والمشتركة بنسبة فاقت 90 في المائة وعدد إجمالي بلغ 139 مشروعا، منها 65 في المائة تقريبا تشكل عمليات المراقبة الحصرية (101 ملف من ملفات التبليغ المرخّص لها). وبلغ عدد المشاريع الهادفة إلى خلق منشأة مشتركة 14 مشروعا، بنسبة ناهزت 9 في المائة من إجمالي عمليات التركيز الاقتصادي المرخصة.

الجدول 7: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب أصنافها (بالعدد)

تصنيف التركيزات الاقتصادية	عدد القرارات
تولي المراقبة الحصرية	101
تولي المراقبة المشتركة	38
إحداث منشأة مشتركة	14
اقتناء الأصول	2
المجموع	**155**

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

الرسم البياني 25: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)

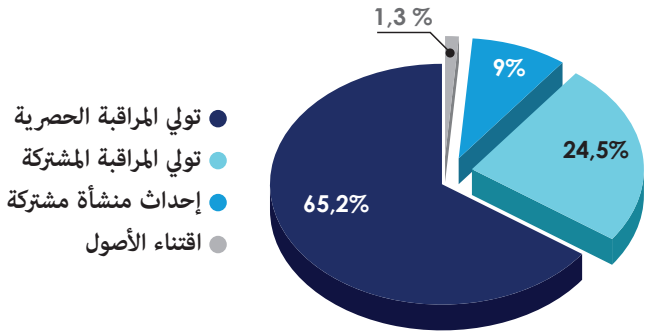

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

3.2 التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية

تشير العمليات المتعلقة بالتوسع الخارجي التي رخص لها مجلس المنافسة خلال سنة 2024 إلى أن الجزء الأكبر منها يخص أنشطة الخدمات والصناعات التحويلية، حيث تمثلان معًا حوالي 50 في المائة. وحلّ قطاعي الصحة البشرية والعمل الاجتماعي، والتجارة والنقل والتخزين في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، بنسبة تجاوزت 11 و7 في المائة.

الجدول 8: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 (بالعدد)

التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية	عدد القرارات
الصناعة التحويلية	45
أنشطة الخدمات الأخرى	33
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	19
التجارة	11
النقل والتخزين	11
الإعلام والتواصل	7
الأنشطة المتخصّصة والعلمية والتقنية	7
الفلاحة والحراجة والصيد	6
التعليم	6
الصناعات الاستخراجية	5
الأنشطة المالية والتأمينات	5
البناء	3
أنشطة العقار	3
إنتاج وتوزيع الماء والتطهير وتدبير النفايات ومحاربة التلوث	3
الإيواء والمطاعم	3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيّف	2
الفنون والعروض والأنشطة الترفيهية	2

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

تكشف الوضعية أعلاه التوزيع الإجمالي للقضايا التي خضعت للتحقيق، وذلك استنادًا إلى ارتباطها بالأسواق المعنية ذات الصلة بقطاعات الأنشطة الاقتصادية كما هي محددة في التصنيف المغربي للأنشطة (NMA 2010). ويُلاحظ أن العدد الإجمالي يتجاوز 155 قرارا تم الترخيص له، ويُعزى ذلك إلى أن بعض ملفات التبليغ تتعلق بأكثر من سوق واحد للمنتجات أو الخدمات، مما يؤدي إلى تصنيفها ضمن قطاعين أو أكثر في الوقت ذاته.

الرسم البياني 26: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 (بالنسبة المئوية)

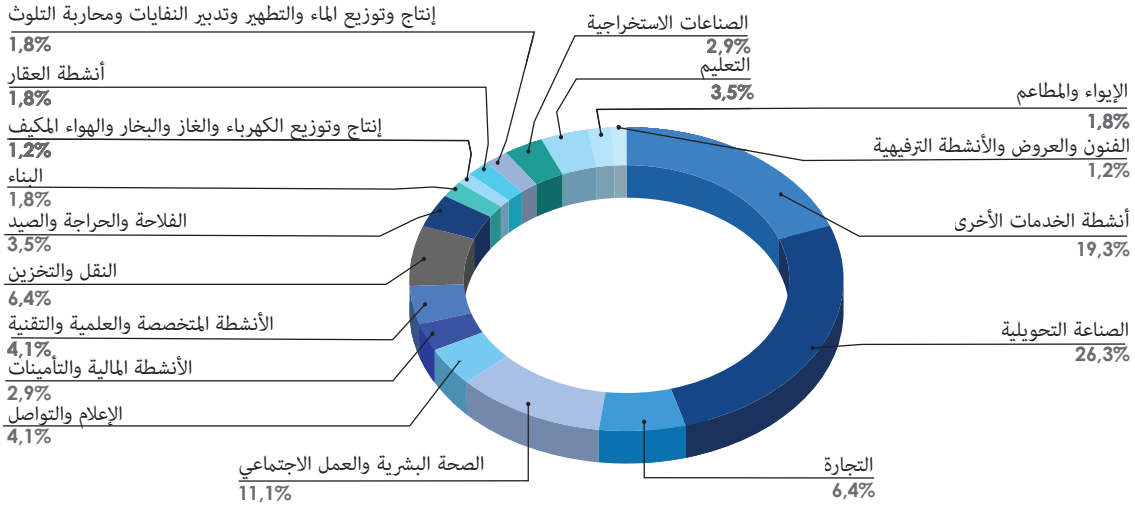

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

4.2 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس أموال الأطراف المعنية

باعتبار بلدان منشأ رؤوس أموال الأطراف المعنية، أظهرت سنة 2024 توزيعا شبه متكافئ بين العمليات التي تشمل مساهمة مغربية، والعمليات التي انخرطت فيها أطرافا أجنبية (48 و52 في المائة على التوالي).

ومع ذلك، من حيث الالتزامات المالية، فإن العمليات المنجزة من طرف مستثمرين أجانب دون مساهمة مغربية تمثل أكثر من 97 في المائة من إجمالي الاستثمارات، كيفما كان نوع المستثمر، مسجلةً بذلك ارتفاعًا نسبيًا مقارنةً بالسنة السابقة (بلغ 92 في المائة تقريبا سنة 2023).

الجدول 9: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمَرة (بالعدد)

توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال	عدد القرارات
عمليات أطرافها مغربية	34
عمليات أطرافها مغربية وأجنبية	41
عمليات أطرافها أجنبية دون مساهمة مغربية	80
المجموع	**155**

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة.

الرسم البياني 27: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمَرة (بالنسبة المئوية)

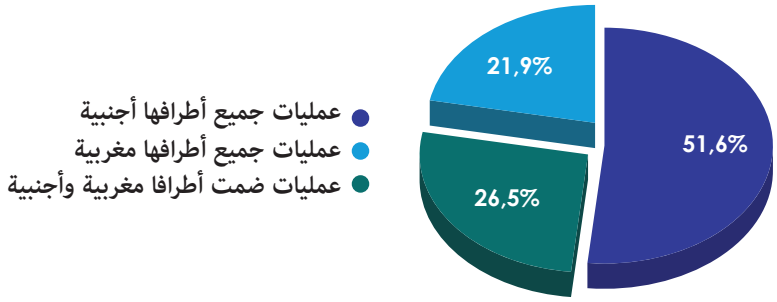

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

5.2 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ الأطراف الأجنبية المعنية بعمليات التركيز

تنحدر الأطراف الأجنبية المعنية بعمليات التركيز الاقتصادي، المرخّص لها من لدن مجلس المنافسة برسم 2024، أساسا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بحصة بلغت 21 و13 في المائة على التوالي من مجموع القرارات. واحتلت المملكة المتحدة ولوكسمبورغ المرتبتين الثالثة والرابعة، بحصة قاربت 8 و6,8 في المائة على التوالي.

الجدول 10: توزيع الأطراف المعنية بالتركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب ترتيب بلدان المنشأ العشرة الأكثر تمثيلا (بالعدد)

توزيع التركيزات حسب بلد منشأ الأطراف المعنية	عدد القرارات
فرنسا	40
الولايات المتحدة الأمريكية	25
بلدان أخرى	17
المملكة المتحدة	14
لوكسمبورغ	13
الإمارات العربية المتحدة	12
إسبانيا	11
هولندا	11
ألمانيا	10
إيطاليا	7

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

تجدر الإشارة إلى أن بعض الملفات تهم أكثر من دولة، مما يؤدي إلى نسبها إلى أكثر من بلد واحد، وبالتالي تُسجل انتماءً مزدوجًا أو متعددًا حسب الحالات.

الرسم البياني 28: توزيع الأطراف المعنية بالتركيزات الاقتصادية المرخّص لها برسم 2024 حسب ترتيب بلدان المنشأ العشرة الأكثر تمثيلا (بالنسبة المئوية)

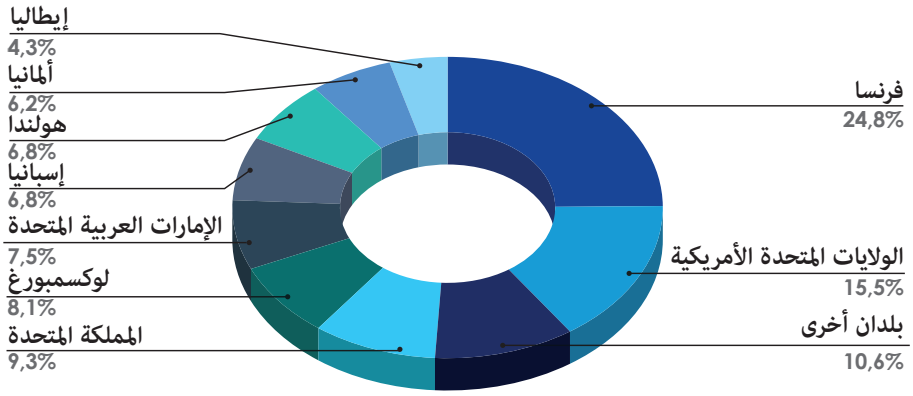

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

6.2 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب حجم نشاط الأطراف

تنص المادة 12 من القانون رقم 104.12 والمادة 8 من مرسومه التطبيقي رقم 2.14.652، كما تم تغييرهما وتتميمهما، على ضرورة استيفاء أحد الشروط الثلاثة التالية لتبليغ مجلس المنافسة بكل عملية تركيز اقتصادي:

1. يعنى المعيار الأول، من جهة، برقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز الذي يجب أن يفوق مبلغ 1,2 مليار درهم، ومن جهة أخرى، أن يفوق رقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 50 مليون درهم؛

2. يعنى المعيار الثاني، من جهة، برقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من لدن مجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز، الذي يجب أن يفوق مبلغ 400 مليون درهم، ومن جهة أخرى أن يفوق رقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من لدن اثنتين على الأقل المنشآت أو مجموعة الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 50 مليون درهم،

3. يرتبط المعيار الثالث بالحصة السوقية الموحدة للمنشآت التي تكون طرفا في العقد أو موضوعا له أو مرتبطة به اقتصاديا خلال السنة المدنية السابقة التي يجب أن تتعدى أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة.

بناءً على هذه المعايير، ومن أصل 155 عملية تم الترخيص لها من طرف مجلس المنافسة خلال سنة 2024:

- 117 عملية ضمت أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين أنجزوا، خلال السنة المدنية السابقة، رقم معاملات عالمي بأزيد 1,2 مليار درهم، ورقم معاملات وطني، بشكل منفرد من واحد على الأقل من هؤلاء الأشخاص، على الأقل 50 مليون درهم؛
- تسع (9) عمليات شملت أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين أنجزوا، خلال نفس السنة المدنية السابقة، رقم معاملات إجمالي بالمغرب بأكثر من 400 مليون درهم، وبشكل منفرد من لدن اثنين على الأقل من هؤلاء الأشخاص، رقم معاملات يفوق 50 مليون درهم؛
- 28 عملية استوفت الشرطين السابقين في آن واحد؛
- عملية واحدة (1) استوفت الشرط المتعلق بحصص السوق.

3. القرارات المتعلقة بالملفات التنازعية

في إطار ممارسته لاختصاصه التقريرية، أصدر مجلس المنافسة خلال سنة 2024 تسع (9) قرارات تتعلق بملفات تنازعية، موزعة كما يلي:

- إحالة واحدة تتعلق بممارسات منافية لقواعد المنافسة؛
- إحالة ذاتية واحدة تتعلق بعدم احترام قرار أصدره المجلس؛
- سبع (7) إحالات ذاتية باشرها مجلس المنافسة تتعلق بإنجاز عمليات دون ترخيص مسبق من المجلس.

الجدول 11: توزيع الملفات التنازعية التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2024 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد)

طبيعة الملفات	عدد القرارات
إحالات ذاتية مشفوعة بعقوبة مالية	8
إحالات مشفوعة بتعهدات	1
المجموع	**9**

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

الرسم البياني 29: توزيع الملفات التنازعية التي عالجها مجلس المنافسة برسم 2024 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)

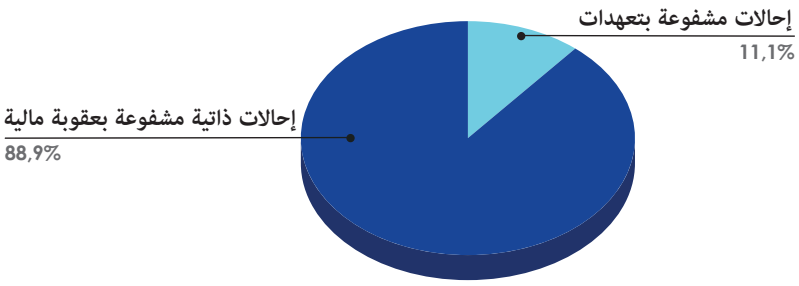

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

1.3 قرار بشأن ملف تنازعي صادر في إطار إحالة متعلقة بممارسات منافية لقواعد المنافسة: مركز النقديات وشركة "NAPS"

في إطار ممارسة صلاحياته التقريرية، عكف مجلس المنافسة، في 2024، على دراسة ملف يتعلق بشبهة ممارسات منافية لقواعد المنافسة، نُسبت إلى مركز النقديات وتضررت منها شركة "NAPS SA".

ورصد التحقيق الذي فتحه المجلس في هذا الصدد، عدة اختلالات تمثلت في ممارسات في سوق الأداء الإلكتروني بواسطة البطاقة. وظل مركز النقديات، الذي أسسته تسعة (9) بنوك وطنية سنة 2001، الفاعل الوحيد النشط في سوق الاستحواذ والتحويل النقدي لفترة طويلة، بالرغم من فتحها رسميا في وجه المنافسة من قبل بنك المغرب سنة 2015 عبر فصل نشاط الاستحواذ عن نشاط التحويل النقدي. وإلى حدود 2024، استحوذ مركز النقديات على نحو 97 في المائة من سوق الاستحواذ، مؤديا بذلك إلى ممارسات اعتُبرت مخلة بقواعد المنافسة.

بالموازاة، أثارت بنية الرسوم المطبقة في القطاع إشكاليات، همت بالخصوص الزيادة المتلاحقة في العمولة المستخلصة من التبادل النقدي بين سنتي 2012 و2019، ما انعكس سلبا على هوامش ربح الأطراف المقتنية وعلى التكلفة التي يتحملها التجار. وقد ساهمت هذه الوضعية، ضمن عوامل أخرى، في عرقلة تطور سوق الأداء الإلكتروني في المغرب، والذي لا يمثل سوى 1 في المائة فقط من عمليات الأداء المنجزة في البلاد.

وقد أفضت مسطرة التحقيق إلى تعهدات جُعلت إلزامية على مركز النقديات والبنوك التسعة (9) المساهمة فيه، وذلك طبقًا لمقتضيات الفقرة السادسة من المادة 26 من المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

وتمحورت هذه التعهدات، التي أضفى عليها مجلس المنافسة صبغة إلزامية، حول الجوانب التالية:

بخصوص التعهدات البنيوية

- تفكيك نشاط مركز النقديات، والتزام هذا الأخير بتفويت كافة العقود المتعلقة بأنشطة الاستحواذ والأداء الإلكتروني (Gateway e-commerce) لفائدة مؤسسات الأداء أو أية شركة فرعية تابعة للبنوك ومتخصّصة في الاستحواذ؛

- التزام مركز النقديات بالامتناع عن استقطاب عملاء جدد أو إبرام عقود اشتراك جديدة في أنظمة البطاقات أو عقود مرتبطة بنشاط بوابة الأداء الإلكتروني مع التجار (B to C)؛

- تحويل مركز النقديات إلى منصة تقنية مخصّصة لمعالجة عمليات الأداء عن بعد لفائدة مؤسسات الأداء، والتزامه بضمان الولوج إلى خدماته وفقا لشروط تعريفية أو غير تعريفية عادلة ومنصفة وشفافة؛

- التزام البنوك المساهمة في رأسمال مركز النقديات باقتناء جميع عقود اشتراك التجار في خدمات الأداء بواسطة البطاقة المبرمة قبل صدور قرار المجلس، لفائدة مؤسسات الأداء أو أية شركة من الشركات الفرعية الأخرى التابعة لها.

بخصوص التعهدات السلوكية

التزم مركز النقديات والبنوك المساهمة فيه بإعداد برنامج للمطابقة مع قانون المنافسة وبوضع حد فوري للممارسات المرصودة.

والتزمت البنوك المساهمة في مركز النقديات كذلك بما يلي:

- ضمان استقلالية قانونية واقتصادية لمؤسسات الأداء أو الفروع التابعة لها، بما يضمن لها استقلالاً وظيفياً ومحاسبياً فعلياً؛

- عدم تسويق خدمات محطات الدفع الإلكتروني أو خدمات الأداء الإلكتروني من خلال مؤسسات الأداء أو الفروع المتخصصة التابعة لها.

أما بخصوص التعهدات السلوكية ذات الصلة بالتعريفة، تعهد مركز النقديات والبنوك المساهمة فيه بعدم تطبيق عمولة عن التبادل النقدي، عند كل عملية، تتجاوز سقف 0,65 في المائة، كما تم تحديده من لدن بنك المغرب بتشاور مع مجلس المنافسة.

وعليه، أفضت مراجعة عمولة التبادل النقدي إلى تخفيضات مهمة في الرسوم التي يتحملها التجار، مما يساعد على تحفيز تطور الأداء الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية في المغرب.

واعتبارا من فاتح نونبر 2024، التزم مركز النقديات والبنوك المساهمة فيه بإمداد المجلس بتقارير نصف سنوية تفصيلية بشأن تنفيذ التعهدات المقترحة. وتشكلت لجنة تتبع مختلطة، تتألف من المجلس وبنك المغرب، لدراسة الجوانب التقنية والاقتصادية والقانونية ذات الصلة بتنفيذ التعهدات سالفة الذكر، والرجوع إلى المجلس من أجل المعلومات وأي قرار محتمل.

2.3 قرار بشأن ملف تنازعي صادر في إطار اتخاذ المبادرة: شركة "Véolia Environnement SA"

بواسطة قراره عدد 101/ق/2021 المؤرخ في 30 شتنبر 2021، رخّص مجلس المنافسة لشركة "Véolia Environnement SA" بتولي المراقبة الحصرية على شركة "Suez SA"، مع تفويت عدد من أنشطتها وأصولها، بما فيها الشركة المغربية "Lydec"، لائتلاف من المستثمرين يتكون من شركة "Meridiam" وشركة "Global Infrastructure Partners"، وشركة "Groupe Caisse des Dépôts et Consignations" وفرعها "CNP Assurance".

وفي هذا الإطار، وضمن تتبعه لتنفيذ قرار الترخيص السالف الذكر عدد 101/ق/2021، وجّه المجلس من خلال قراره عدد 175/ق/2023 المؤرخ في 26 شتنبر 2023، مؤاخذات لشركة "Veolia Environnement S.A"، لإخلالها بشروط القرار المذكور، وإقدامها على إنجاز عملية تركيز اقتصادي جديدة دون ترخيص.

كذلك، وتطبيقا لأحكام المادة 9 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه، ألزم المجلس شركة "Veolia Environnement S.A" إما بتنفيذ قرار الترخيص الصادر عنه وفقا للمخطط الذي سبق أن بلغت به، أو بالرجوع إلى الوضعية السابقة للعملية داخل أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما من تاريخ التوصل بقرار المجلس.

على إثر ذلك، تقدمت شركة "Veolia Environnement S.A" بطلب صلح لمجلس المنافسة وفقا لأحكام المادة 37 من القانون رقم 104.12 سالف الذكر. وقد تم قبول هذا الطلب من قبل المجلس بتاريخ 13 نونبر 2023، مقابل أداء غرامة تصالحية وبتبليغ المجلس بعملية تركيز جديدة تستجيب للانشغالات المتعلقة بالمنافسة التي عبر عنها.

وتنفيذاً للتعهدات المقدمة أمام مجلس المنافسة، أبرمت شركة Veolia اتفاقًا مع السلطات المغربية ينص على تفويت كافة أصولها في شركة "Lydec"، التي اقتنتها عند توليها للمراقبة على شركة "Suez" في 2022، إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات الدار البيضاء – سطات.

وجدير بالذكر أن الشركات الجهوية متعددة الخدمات تتولى، وفقا لأحكام القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات ومرسومه التطبيقي رقم 2.23.1034، تدبير المرافق العمومية المتعلقة بتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل.

وبتاريخ 04 يوليوز 2024، قامت الشركة الجهوية متعددة الخدمات الدار البيضاء – سطات، بتبليغ مجلس المنافسة بمشروع تولي المراقبة الحصرية على شركة "Lydec S.A". وقد تم الترخيص لهذه العملية من طرف المجلس بموجب قراره عدد 107/ق/2024 المؤرخ في 29 يوليوز 2024.

3.3 قرارات بشأن ملفات تنازعية صادرة في إطار تركيزات اقتصادية منجزة دون ترخيص مسبق من مجلس المنافسة

في إطار ممارسته لاختصاصاته التنازعية، أوقع مجلس المنافسة عقوبة مالية إجمالية قدرها 156.819.419,00 درهما[53] في سبعة (7) ملفات تتعلق بعدم التبليغ، في خرق لأحكام المادة 14 من القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تعديله وتتميمه.

للتذكير، تنص المادة 12 من القانون على وجوب تبليغ كل عملية تركيز اقتصادي قبل إنجازها إلى مجلس المنافسة من طرف المنشآت والأطراف المعنية إذا تحقق أحد الشروط المذكورة في نفس المادة.

وتنص الفقرة الأولى من المادة 14 منه على أنه لا يمكن أن يتم الإنجاز الفعلي لعملية تركيز إلا بعد موافقة مجلس المنافسة.

ويشكل عدم التبليغ بعمليات التركيز الاقتصادي أو إنجازها دون انتظار ترخيص من المجلس (ممارسة تُعرف باسم "gun jumping") مخالفة جسيمة يعاقب عليها وفقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 104.12. وتنص هذه المادة على أنه "إذا تم إنجاز عملية تركيز دون تبليغ، فإن مجلس المنافسة يأمر، تحت طائلة غرامة تهديدية وفي الحدود التي تنص عليها المادة 40 من هذا القانون، الأطراف بتبليغ العملية ما لم يتم الرجوع إلى الوضعية السابقة للتركيز. ويتم عندئذ تطبيق المسطرة المنصوص عليها في المواد من 15 إلى 17 أعلاه".

وبوصفه مؤسسة دستورية مستقلة، تقف هذه المخالفة حائلا أمام ممارسة المجلس لاختصاصاته الدستورية والتشريعية في مجال الضبط القبلي الناجع لبنية الأسواق، عبر مهام المراقبة القبلية لمشاريع التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ. ويمكن للمجلس من خلال هذه المراقبة أن يتحرك على مستوى السوق ويتحقق مما إذا كانت العملية قد تؤدي إلى خلق أو تعزيز وضع مهيمن في الأسواق المعنية، وبالتالي فرض التدابير التصحيحية اللازمة عند الاقتضاء.

وبالأساس، ارتكزت حالات عدم التبليغ، التي حسم المجلس في مصيرها في 2024، أساسا على قطاعي الصناعات التحويلية وأنشطة الخدمات.

[53] طبقا لأحكام القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية، يتولى الخازن العام للمملكة تحصيل مجموع المبالغ التي أخذت شكل ديون عمومية، تبعا لقرارات أصدرها مجلس المنافسة في ملفات تنازعية.

الجدول 12: التوزيع القطاعي للملفات التنازعية التي عالجها المجلس برسم 2024 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالعدد)

قطاعات الأنشطة	عدد القرارات
الصناعات التحويلية	4
أنشطة الخدمات[54]	3
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	1
المجموع	**8**

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

يُشار إلى أن مجموعة من القضايا تهم عدة قطاعات. وقد ترتبط ارتباطا مزدوجا أو متعدد الأطراف حسب الحالة.

الرسم البياني 30: التوزيع القطاعي للملفات التنازعية التي عالجها المجلس برسم 2024 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالنسبة المئوية)

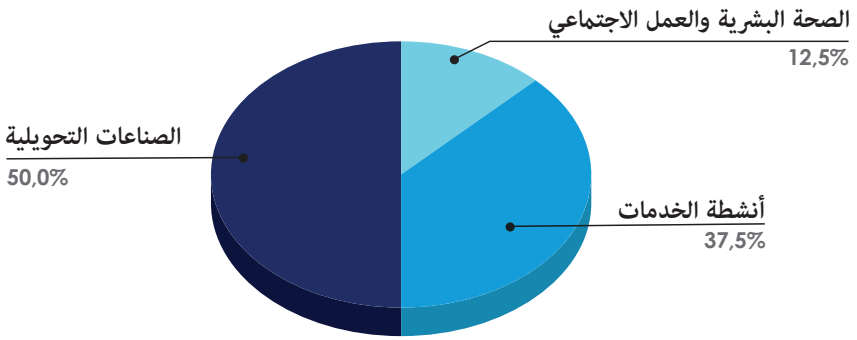

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

وفيما يخص الإحالات التنازعية التي تم فتحها، باشر مجلس المنافسة خلال سنة 2024 أربعة (4) ملفات كبرى تهم القطاعات التالية:

[54] للتوضيح، تهم الأنشطة المذكورة سوق طرح تذاكر المشاركة في فعاليات على الأنترنيت وأسواق أخرى.

الجدول 13: التوزيع القطاعي للإحالات الذاتية التي باشرها المجلس ضمن ملفات تنازعية برسم 2024 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالعدد)

قطاعات الأنشطة	عدد القرارات
الصناعات التحويلية	2
الفلاحة والحراجة والصيد	1
النقل والتخزين	2
أنشطة الخدمات الأخرى	2
المجموع	7

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

يُشار إلى أن مجموعة من القضايا تهم عدة قطاعات. وقد ترتبط ارتباطا مزدوجا أو متعدد الأطراف ببلدان أخرى حسب الحالة.

الرسم البياني 31: التوزيع القطاعي للإحالات الذاتية التي باشرها المجلس ضمن ملفات تنازعية برسم 2024 والمتعلقة بحالات عدم التبليغ (بالنسبة المئوية)

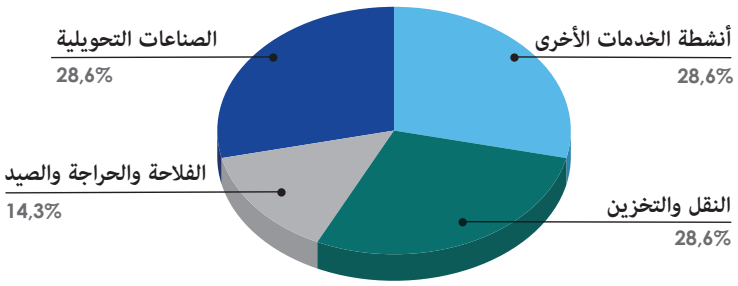

المصدر: مديرية التحقيقات التابعة لمجلس المنافسة

4. طلبات الرأي

في سنة 2024، أصدر مجلس المنافسة ثلاثة آراء أخذت بعين الاعتبار الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تضطلع بها القطاعات التي خضعت للدارسة. وتمحورت حول:

- وضعية المنافسة في سوق الكهرباء: اقترح مجلس المنافسة دراسة سوق الكهرباء بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للطاقة، التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى موضوعًا استراتيجيًا محوريًا في موازين القوى بين الدول، بما له من آثار مباشرة على حياة السكان وعلى النسيج الاقتصادي؛

- وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه بالمغرب: اقترح مجلس المنافسة دراسة سير أسواق الخضر والفواكه في المغرب. ومن خلال هذا الرأي، حاول المجلس

استطلاع السبل والوسائل الكفيلة بتحسين شروط المنافسة الحقيقية والفعالة بين المتدخلين في مختلف حلقات سلسلة القيمة، بدءًا من الإنتاج، مرورًا بالتوزيع ووصولاً إلى تسويق الخضر والفواكه في المغرب؛

- السير التنافسي لسوق الأعلاف المركبة: استجابة لطلب رأي صادر عن مجلس النواب، قام مجلس المنافسة بدراسة السير التنافسي لسوق الأعلاف المركبة بالمغرب، محاولًا في الوقت ذاته استكشاف السبل الكفيلة بتحسين شروط المنافسة الحقيقية والفعالة بين المتدخلين في هذا السوق.

1.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/1/24 حول وضعية المنافسة في قطاع الكهرباء وأفاق تطويره

1.1.4 سياق الرأي

أصبحت الطاقة تشكل محورا من المحاور الاستراتيجية الواقعة في صلب العلاقات بين البلدان بصورة غير مسبوقة، مخلفة انعكاسات مباشرة على حياة السكان والنسيج الاقتصادي على حد سواء.

فعلى الصعيد العالمي، يستمر ارتفاع الطلب على الطاقة التي تزايدت أهميتها بفعل الصدمات الأخيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاع في أوكرانيا. أما على الصعيد الوطني، تواجه بلادنا تبعية مزدوجة. يرتبط الشكل الأول منها بالاعتماد على الخارج، حيث تُستورد نحو 90 في المائة من المواد الطاقية لتلبية احتياجاتها. ويقترن الشكل الثاني بالاعتماد على الطاقات الأحفورية، خاصة النفط والفحم اللذان يستحوذان على النصيب الأكبر من الواردات. وتسجل أسعارهما منحى تصاعديا مستمرا وتذبذبات مطردة.

وتنتج هذه التبعية تكلفة ترخي بثقلها على الميزان التجاري لبلادنا، وتفضي إلى تحمل فاتورة مرتفعة سنويا عند استيراد الطاقة، لاسيما في ظل تصاعد أسعار المنتجات الطاقية عالميا في الوقت الراهن.

وتعد الكهرباء قطاعا من القطاعات الأكثر تضررا بندرة الموارد الطاقية، إذ يظل إنتاجها رهينا بوفرة الطاقات الأحفورية كذلك. ويقع ذلك بالرغم من تزايد عدد المنشآت المتخصّصة في إنتاج الطاقات المتجددة (بنسبة بلغت 20,5 في المائة برسم 2023).

وعليه، تصطدم بلادنا بتحديات من شقين. يكتسي الأول صبغة استراتيجية ويتمثل في التبعية للخارج، فيما يتخذ الثاني طابعا ماليا ويتجسد في تداعيات الفاتورة الطاقية الثقيلة على الميزان التجاري، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

في هذا الصدد، اتخذ مجلس المنافسة مبادرة للإدلاء برأيه بشأن وضعية المنافسة في هذا القطاع، منطلقا من دراسة العوامل التي تحد من حرية المنافسة، ومقترحا السبل الكفيلة بتعزيز شروط ممارستها، وجعل القطاع أكثر تنافسية وانفتاحا على الاستثمار.

2.1.4 خلاصات وتوصيات رئيسية

خلص تحليل مجلس المنافسة، المنجز في هذ الإطار، إلى أن السياسات العمومية المختلفة المؤطرة لقطاع الكهرباء والإصلاحات المتعاقبة التي شهدها ساعدته على كسب الرهانات التالية:

- مواصلة تموين البلاد بالكهرباء عبر تفادي حالات الانقطاع المتكررة للتيار الكهربائي طيلة العقدين الماضيين، وفي سياق صعب اتسم بالخصوص بإغلاق أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي وبالارتفاع الحاد في أسعار المحروقات المستوردة عالميا؛

- تعميم الولوج إلى الكهرباء بفضل تنزيل برنامج الكهربة القروية الشمولي المبتكر والهيكلي بنجاح، والذي أسهم في إمداد 13 مليون من الساكنة بالكهرباء مما يشكل نسبة 99,89 في المائة من التغطية الكهربائية. وبصم هذا البرنامج على قصة من قصص النجاح الكبيرة في هذا القطاع، بفضل الجهود المبذولة والسياسات العمومية المتلاحقة التي نفذها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- انفتاح المغرب على الطاقات المتجددة واعتماد الاستراتيجية الطاقية الوطنية سنة 2009، التي بوأت بلادنا مكانة رائدة تدريجيا في مجال الطاقات المتجددة على الصعيدين الإقليمي والقاري.

وبالرغم من هذه الإنجازات والمكتسبات، أخذت دينامية الإصلاحات المنفذة، والرامية إلى تقوية تنافسية السوق وتكريس انفتاحها على الاستثمار، تتباطأ بسبب أوجه القصور التي تشوب النموذج الحالي.

وينعكس هذا النموذج، الذي يراهن على إنتاج لا يزال يغلب عليه الطاقة الأحفورية مع عقود توريد طويلة الأجل مبرمة في ظروف خاصة، بشكل كبير على السوق ككل، وعلى التوازن المالي للفاعل التقليدي على وجه الخصوص.

في هذا الصدد، اعتبر المجلس أنه من الضروري إعادة النظر بشكل معمق في النموذج الحالي قصد تحفيز دينامية المنافسة في سوق إنتاج الكهرباء، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الجارية عبر إرساء نموذج مرجعي يستمد روحه من التوجيهات الملكية السامية ويضمن سير السوق المذكورة بنجاعة.

ويقتضي هذا النموذج، الذي يُراد له أن يستمر لفترة طويلة (من 20 إلى 40 سنة)، مراجعة البنية التنظيمية الحالية للقطاع المطبوع باستفراد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وبتدخله في جميع مراحل سلسلة القيمة، ما يحول دون تعزيز شفافية التكلفة الحقيقية للقطاع.

لذلك، يقترح النموذج مراجعة شاملة للدور المنوط بالفاعل التقليدي في السوق ومهامه، وفك ارتباطه بفرع الإنتاج والتوزيع تدريجيا، وإعادة تركيز مجال تدخله على نشاطه الاستراتيجي المتمثل في التخطيط والنقل.

إضافة إلى ذلك، يتعين هيكلة الديون الضخمة لتخفيف عبئها على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمتراكمة لعدة سنوات، والتي تكتسي خطوة أساسية لتمكينه من الاضطلاع الأمثل بمهامه وتنزيل النموذج المقترح بنجاح.

ويمكن تقسيم ديون المكتب هذه إلى ثلاث (3) فئات رئيسية حسب مصدرها:

تتعلق الفئة الأولى بالديون الناجمة عن:

- انخراط المكتب في برامج الاستثمار في وسائل إنتاج مكلّفة ولا تتناسب وموارده المالية، لأسباب مرتبطة بتعميم الولوج إلى الخدمة العمومية؛

- تجميد أسعار البيع الثابتة والمطبقة من لدن الإدارة، والمدعومة أساسا بخلفيات اجتماعية، ترتب عنها هوامش ربح سلبية تحققت بالخصوص في فترات تصاعد الأسعار العالمية للمحروقات المستوردة، ناهيك عن تطبيق نظام يعتمد على المعادلة "péréquation"، تعريفة أنشطة الكهرباء والماء من جهة، وأشطر الاستهلاك داخل نفس النشاط من جهة ثانية؛

- الالتزامات المالية المتعلقة بانخراط مستخدمي المكتب في الصندوق المشترك للتقاعد (الدين الاجتماعي)، والتي تضاعف حجمها طيلة عشر سنوات تقريبا (37 مليار درهم عند متم سنة 2022 عوض 16,5 مليار درهم في سنة 2013).

وهمت الفئة الثانية الديون المترتبة عن الاستثمارات الهائلة التي ضخها المكتب في فرع النقل (باعتباره نشاطا استراتيجيا)، والمتمثلة أساسا في تطوير وتقوية شبكة النقل الوطنية.

وارتبطت الفئة الثالثة بالدين الناجم عن تأثير الاستثمارات المنجزة من لدن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في نشاط التوزيع، لاسيما في العالم القروي، والتي تسجل عجزا بنيويا. وازدادت حدة هذا الدين بسبب الاختلالات التي طالت هذا النشاط، والمتمثلة أساسا في ضعف مستوى مردودية شبكة التوزيع، مسببة خسارة مالية وتقنية للمكتب.

وسعيا إلى إعادة هيكلة هذا الدين، اقترح المجلس التدبيرين التاليين:

1. خلق بنية لهيكلة الديون (structure de défaisance) يُعهد إليها تدبير كل من الدين الاجتماعي بذمة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والمتمثل في نشاط الإنتاج، والدين الناجم عن العجز الحاصل في هوامش الربح والمرتبط بالفرق بين سعر البيع والتكلفة؛

2. نقل مسؤولية تحمل الدين المتعلق بنشاط التوزيع إلى الشركات الجهوية متعددة الخدمات المختلفة المحدثة.

من جهته، سيتولى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تحمل الديون المتراكمة المتعلقة بنشاط النقل بصفته مّسير شبكة النقل الوطنية.

واقترح المجلس كذلك التدبيرين التاليين عند إعادة هيكلة الديون المذكورة وإعادة تحديد المهام الموكولة للمكتب:

- فصل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عن فرع التوزيع الذي سيُعهد إلى الشركات الجهوية متعددة الخدمات. وطبقاً لمقتضيات القانون رقم 83.21، يُتوقع من هذه الأخيرة أن تضطلع بدور محوري على الصعيد المحلي، يتجسد في استرداد الطاقة الكهربائية المنتجة وحقنها وتوزيعها، لاسيما من قبل المنتجين الذاتيين والفاعلين الخواص في الطاقات المتجددة. ويتم ذلك من خلال تطوير واستغلال شبكات توزيع مناسبة وقادرة على تنفيذ هذه المهمة؛

- إعادة تركيز نشاط المكتب على فرع النقل الاستراتيجي بوصفه مُسير شبكة النقل الوطنية، أخذا بعين الاعتبار الخبرة التي راكمها في هذا المجال. وفضلا عن النقل، سيتولى هذه الأخير مهام تخطيط الشبكة بحلول سنة 2050، ويحرص على ضمان استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية والشبكات الكهربائية للربط (موازنة العرض والطلب).

وبالانتقال إلى نشاط الإنتاج، اقترح المجلس نقل مهمة تدبيره بالخصوص إلى القطاع الخاص. في هذا الصدد، وجب التفريق بين الإنتاج المعهود إلى منتجي الطاقة المستقلين بموجب عقود لشراء الطاقة، ضمنهم الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، والإنتاج الموكول إلى المنتجين الذاتيين والفاعلين الخواص طبقا لمقتضيات القانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

بخصوص الفئة الأولى، اقترح المجلس إعادة تقييم مختلف عقود شراء الطاقة الأحفورية المعمول بها حاليا، من خلال الفصل بين محطات الانتاج التي لم يتم استهلاكها بعد والتي تتسم بتكاليف شراء باهظة وغير تنافسية، والتي يتعين وقف العمل بها فورا حتى لو تطلب الأمر تحمل أعباء مالية.

وسيساعد هذا الإجراء على وضع حد فوري للتكاليف الإضافية الناجمة عن عقود الشراء المذكورة، مقابل تعويضات تُسدد دفعة واحدة وليس طيلة مدة سريان العقود، وتحويل التكلفة المالية المنبثقة عن هذه الأخيرة إلى بنية لهيكلة الديون، والمرتقب إحداثها لتدبير الفئة الأولى من الديون المذكورة آنفا.

وبخصوص المحطات الأخرى التي لم تُستهلك أصولها بعد، والتي تطرح تكلفة شراء تنافسية، أوصى المجلس بمواصلة العمل بالعقود المبرمة مع منتجي الطاقة المستقلين المعنيين بهدف الاستجابة لجزء من احتياجات البلاد من الكهرباء.

وارتباطا بعقود شراء الطاقة المبرمة مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، اقترح المجلس المقاربة ذاتها شريطة تمديد مدة سريان العقود ذات تكلفة شراء مرتفعة، مقابل تخفيض فوري في سعر شراء الكهرباء (من ثلاث إلى أربع سنوات).

وسيتولى المنتجون الذاتيون والفاعلون الخواص، الذي يمارسون نشاطهم وفقا لمقتضيات القانون رقم 40.19، إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة المتوفرة طيلة السنة (بفضل تكامل الطاقتين الريحية والشمسية). وستشكل هذه الأخيرة مصدرا هاما لإمداد البلاد بالكهرباء، وكسب الرهانات الجديدة في مجال تحلية مياه البحر.

بهذا الخصوص، اعتبر المجلس أن تكلفة إنتاج الكهرباء، التي تظل عاملا مفصليا للاستثمار في القطاع الخاص، يمكن معالجتها في إطار النموذج المقترح. وعليه، يمكن تخفيض متوسط سعر بيع الكهرباء من نحو 0,9 درهم للكيلوواط ساعة حاليا إلى 0,6 درهم لأنشطة إنتاج الكهرباء في أفق العقدين المقبلين، أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات الضخمة الوطنية في مجال الطاقات المتجددة.

وينبغي منح الأولوية بالخصوص لتوسيع العرض على هذا المستوى، لاسيما في شبكتي الجهد المتوسط والجهد المنخفض، ارتباطا بالسوق المؤطرة بالقانون رقم 40.19، بغية مواصلة إنتاج مشاريع الطاقات المتجددة.

علاوة على ذلك، شدد المجلس على أهمية إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للإنتاج الذاتي قصد تعزيز جاذبيته، والاستفادة قدر المستطاع من الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات المتجددة. ويأتي ذلك في ظل استمرار بلادنا في استيراد الطاقة الكهربائية من الخارج، في الوقت الذي يمكن تلبية قسط كبير من الاحتياجات عن طريق تشجيع الإنتاج اللامركزي بالاستعانة بالمرافق المتوفرة حاليا.

من ثم، يمكن أن يشكل الإنتاج الذاتي الضخم المحلي وبالجهد المنخفض رافعة أساسية لتأمين الإمدادات، بحيث يتحول المستهلكون إلى منتجين للكهرباء وموردين لها في الآن ذاته.

وتوضيحا لذلك، يتوفر المغرب حاليا على أكثر من 50 ألف منشأة للطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي دون غيره. وتنتج هذه المنشآت، التي تفوق تكلفتها الإجمالية خمسة مليار درهم، الكهرباء المتاحة في أوقات محددة والمهدورة في معظم الأوقات، في الوقت التي تحتاجها بلادنا.

بالموازاة، وبالنظر إلى الطبيعة المتقطعة التي تتسم بها الطاقات المتجددة، بما فيها الشمسية والريحية، يُستحسن كذلك دمج عنصر التخزين عبر خلق منظومة صناعية لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة.

في هذا الصدد، اعتبر المجلس أن المزايا الاقتصادية التي توفرها حظيرة السيارات الكهربائية تشكل فرصة لتعزيز مرونة المنظومة الكهربائية الوطنية، ودمج الطاقات المتجددة على نحو أمثل.

بالفعل، يمكن شحن السيارات الكهربائية حين تكون الظروف مواتية (خلال النهار) قصد إعادة الطاقة الكهربائية إلى الشبكة الكهربائية حين يزداد الطلب عليها (في المساء). زيادة على ذلك، يتراوح متوسط عمر بطاريات السيارات الكهربائية من 8 إلى 10 سنوات. غير أنه يمكن استعمالها لسنوات إضافية، بعد انقضاء هذه المدة، من أجل تخزين الكهرباء، وتجهيز البنايات المعدة للسكن أو للاستخدام المهني، وغيرها.

وعلى ضوء الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها المغرب من حيث الطاقات المتجددة، يمكن أن تتحول بلادنا إلى قطب لاحتضان منتجي هذه الطاقات الأجانب، ما سيمكنها من استقطاب قسط وافر من الاستثمارات الرامية إلى إنشاء قدرات الإنتاج الموجهة لتموين السوق الخارجية، والأوروبية بصفة خاصة.

في هذا الصدد، يمكن أن تستفيد بلادنا من هذه الدينامية مستقبلا وتطلب بالمقابل من هؤلاء المنتجين، بواسطة عقود أو اتفاقيات للاستثمار، امتلاك حق الشفعة على قسط من القدرات المنشأة وطنيا والمعدة للتصدير، وفي حدود نسبة مئوية يحددها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وبسعر متفق عليه سلفا دون إلزامه بالشراء. وفي حالة لم يقم هذا الأخير باسترداد الإنتاج المرتبط بهذا الحق، يلجأ المنتج الخاص إلى تصريف الإنتاج الموجه للسوق الأوروبية الفورية.

على صعيد آخر، يفتح توسيع العرض الوطني من إنتاج الكهرباء اعتمادا على مصادر الطاقات المتجددة، إلى جانب ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة الخالية من الكربون، آفاقا جديدة للارتقاء بقطاع الصادرات.

كمثال على ذلك، يمكن للمغرب الاستثمار في هذا التوسيع مستقبلا بغية الاستحواذ على جزء من الطلب الخارجي، خاصة الأوروبي. في هذا الصدد، تُقدر الاحتياجات الخارجية للبلدان الأوروبية من الطاقة بـ 90 جيجاواط، حيث تستطيع بلادنا الاستفراد بـ 10 إلى 20 جيجاواط منها على المديين القصير والمتوسط، بحكم توفرها على شبكات الربط الكهربائي.

بالمقابل، يمكن للمغرب المطالبة بحق الولوج إلى السوق الأوروبية قصد استيراد احتياجاته من الكهرباء، والاضطلاع، في الوقت ذاته، بدور قطب إقليمي يربط أوروبا بإفريقيا لتصدير الطاقة الكهربائية منخفضة التكلفة والخالية من الكربون.

أخيرا، واستكمالا لعملية إعادة هيكلة السوق بنجاح، شدد المجلس على حتمية خلق هيئة ضبط قوية ومستقلة عن الفاعلين الخواص من أجل ضمان حسن سير السوق، وتعزيز تنافسيتها.

2.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/2/24 حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه في المغرب

1.2.4 سياق الرأي ومضمونه

أعدّت مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة هذا الرأي في إطار مبادرة اتخذها هذا الأخير بهدف دراسة الوضعية التنافسية لأسواق الخضر والفواكه في المغرب.

واتُخذت هذه المبادرة إثر رصد عدد من الاختلالات التي تعتري هذه الأسواق، تتمثل بالخصوص في كثرة الوسطاء الذين يجنون هوامش ربح مبالغ فيها، وتنعكس سلبا على المنتجين والمستهلكين.

وبالرغم من الإمكانيات الفلاحية الهامة التي يزخر بها المغرب والمكتسبات المحققة بفضل مخطط المغرب الأخضر، يبدو أن سلاسل التسويق لا تزال تعاني من أوجه قصور بنيوية.

في هذا الصدد، اعتمد المجلس مقاربة تحليلية شاملة، وتتوخى استقراء الرهانات المرتبطة بإنتاج وتسويق الخضر والفواكه.

وأعقبت هذه المقاربة دراسة معمّقة أجراها المجلس على بنية الأسواق ونمط سيرها، موليا اهتماما خاصا بأسواق الجملة. وانكبت كذلك على تقييم سلوك الفاعلين في السلسلة وأدائها العام قبل الشروع في تحليل بنيتها التنافسية. واستنادا إلى التشخيص المنجز والإكراهات المرصودة، صاغ المجلس توصيات من شأنها تعزيز المنافسة في هذه الأسواق والنهوض بها.

في البداية، أتاحت المقاربة القطاعية من تحديد خصائص المنتجات المتسمة أساسا بانعدام التجانس وبطابعها الموسمي وبقابلية تعرضها للتلف.

من جهة، يُفسر غياب التجانس بعدة عوامل، من بينها، الخصائص النباتية للمنتجات وتنوعها وأصلها الجغرافي. وعلى الصعيد الوطني، يؤدي غياب المعايير إلى اللجوء إلى ممارسات من قبيل التلبيس الذي ينعكس سلبا على تصور المستهلكين وعلى تحديد أسعار المنتجات.

ومن جهة ثانية، تحد قابلية تعرض المنتجات للتلف من إمكانية تسويقها لفترة زمنية طويلة، وتنتج عنها خسائر كبيرة (تتراوح بين 20 و40 في المائة من الإنتاج في السوق المحلية)، ما يفضي إلى تفاقم التكلفة والإجهاد المائي. بالمقابل، تستفيد الصادرات من سلاسل تموين أكثر تنظيما، تسهم في تقليص حجم الخسائر بنسبة 3 إلى 5 في المائة.

ومن جهة ثالثة، يفرز الطابع الموسمي للمنتجات تداعيات متنوعة على كل من العرض والطلب والأسعار. وترتبط بالظروف المناخية وبتفضيلات المستهلكين وبقدرات التخزين وبتكاليف النقل. ومن ثم، ينعكس التموين غير المنتظم سلبا على استقرار السوق، ما يحتم بلورة استراتيجيات مناسبة لتدبير توافر المنتجات وتسويقها على نحو أمثل.

وفي سياق المقاربة القائمة على سلسلة الإنتاج المعتمدة، ارتأى المجلس منح أهمية خاصة لسلاسل تسويق الخضر والفواكه.

وتضم هذه السلاسل كافة قنوات التوزيع، انطلاقا من الإنتاج ووصولا إلى الاستهلاك. وتنقسم إلى سلاسل طويلة وقصيرة وقصيرة جدا. تتسم السلسلة الطويلة بتعدد الوسطاء المتدخلين فيها، بمن فيهم التجار بالجملة والأشخاص المعنيين بجمع المنتجات، ما يفضي إلى ارتفاع التكاليف ويعيق تتبع مسار المنتجات. بالمقابل، تتيح السلسلة القصيرة، المكونة من المتاجر الكبرى والمتوسطة والمنصات الرقمية، ضبط الأسعار بشكل أفضل وتعزيز التقارب بين المنتجين والمستهلكين. وأخيرًا، توفر الدائرة القصيرة جدًا، القائمة على البيع المباشر، تحكمًا كاملاً للمنتجين، ولكنها تتطلب تنظيمًا تجاريًا صارمًا.

في المغرب، تتطور السلسلتين القصيرة والقائمة على التوزيع المباشر بوتيرة مطردة بالرغم من سيادة السلاسل الطويلة. ويرجع الفضل في ذلك إلى المنصات الرقمية. غير أن طابعها غير المهيكل يطرح تحديات كبيرة ومستمرة، تتجسد في صعوبة تتبع مسار المنتجات ومراقبة الأسعار.

زيادة على ما سبق، أجرى المجلس تحليلا بنيويا للطلب والعرض في سلاسل الخضر والفواكه بالجملة، مقيّما سلوك المنتجين والوسطاء والتجار بالتقسيط فيها ومحللا أداءها من حيث تقلبات الأسعار وتقاسم القيمة المضافة.

2.2.4 أبرز الخلاصات والتوصيات

رصد تحليل مجلس المنافسة مجموعة من الاختلالات العميقة ومتعددة الأوجه التي تنعكس سلبا على سير أسواق الخضر والفواكه بالمغرب.

تتلخص السمات البنيوية أساسا فيما يلي:

- خصائص منتجات السلسلة

تتميز الخضر والفواكه بسمات طبيعية خاصة تعيق تدبيرها الاقتصادي بسلاسة. وتستلزم طبيعتها غير المتجانسة (شكلها وحجمها ولونها ومذاقها) وقابلية تعرضها للتلف بدرجة عالية وطابعها الموسمي الشديد توفير وسائل لوجستية واعتماد ممارسات تدبيرية ملائمة في جميع مراحل سلسلة القيمة. كما يتعين على المنتجين والموزعين والتجار بالتقسيط تكييف أساليب عملهم باستمرار بغية الاستجابة للطلب دون الإضرار بجودة المنتجات وطراوتها.

- أسواق متذبذبة

تتسم أسواق الخضر والفواكه بطبيعتها غير المستقرة، إذ تشهد أسعارها تقلبات غير قابلة للتنبؤ بها، متأثرة بعوامل مناخية وتغيرات موسمية وتغيرات في الطلب، علاوة على تكاليف الإنتاج، والمبادلات التجارية الدولية، والاستراتيجيات التجارية، ما يخلق نوعا من عدم اليقين لدى كافة الفاعلين، بمن فيهم الفلاحون والتجار والمستهلكون.

- عدم الشفافية وتباين المعلومات

تتصاعد حدة الاختلالات بسبب غياب التكافؤ في تقاسم المعلومات بين الفاعلين، حيث يحظى التجار بالجملة، الأكثر اطلاعا على أسعار المنتجات وكمياتها بحكم تنقلهم بين مناطق الإنتاج والأسواق، بميزة معيّنة. بالمقابل، يعتمد المنتجون، خاصة صغار الفلاحين، على الوسطاء لتسويق إنتاجهم، ما يحد من قدراتهم التفاوضية. ويفتقرون كذلك إلى المعلومات بشأن تدفقات الأسواق والطلب الحقيقي عند تعاملهم مع التجار بالتقسيط. ومن ثم، يضطرون إلى قبول أسعار منخفضة خشية تكبدهم للخسارة. من جانبهم، يدرك التجار بالتقسيط، الأكثر احتكاكا بالمستهلكين، توقعات السوق المحلية أكثر من غيرهم، فيما يلجأ التجار بالجملة إلى تطبيق هوامش ربح احترازية، في الغالب، لتدارك العجز في المعلومات الموثوقة، ما يترتب عنه فجوة بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع (effet de ciseau)، حيث يضطر المنتجون إلى البيع بأسعار منخفضة، فيما يقتني المستهلكون منتجاتهم بأسعار مرتفعة. ويتسبب غياب منظومة إعلامية شفافية في تعميق هذا التفاوت وتشجيع الريع الذي يستفيد منه عدد من الفاعلين، خاصة الوسطاء.

- إطار قانوني طاله التقادم

تُنظم أسواق الجملة بواسطة إطار قانوني ونصوص مفككة وطالها التقادم، على غرار القرار الوزاري الصادر في 1962 الذي لم يعد يعكس الواقع الاقتصادي الحالي. وفي الوقت الذي خول القانون رقم 111.14 للجهات اختصاصات مشتركة وغامضة لتدبير الأسواق، دون التدقيق في طبيعة الأنشطة أو المنتجات المعنية، أتاح القانون رقم 113.14 إمكانية إنشاء أسواق مختلطة، دون تحديد دور الجماعات الحصري أو غير الحصري في الإشراف عليها.

إضافة إلى ذلك، لا يحدد القانون النظام الأساسي المطبق على "التجار بالجملة"، ما ينعكس على رؤية القطاع ويحول دون ضبطه بنجاعة.

وتتجسد الإشكاليات الرئيسية ذات الصلة بالإنتاج فيما يلي:

- إكراهات بنيوية

يتعين على المنتجين التعامل مع عروض تفتقر إلى المرونة بسبب تناثر الأراضي الفلاحية، ما يحد من قدرتهم على تحقيق وفورات حجم مرضية، وعلى التحكم في الكميات وعلى التفاوض، بالخصوص، حول سعر المنتجات القابلة للتلف، والتي لا تحتمل التأخر في تسويقها.

كما تتعرض أنشطتهم للمخاطر المناخية والاقتصادية بسبب غياب آليات للمواكبة والتمويل وتغطية المخاطر (التأمينات والقروض).

- شيوع ممارسات بيع الخضر والفواكه قبل جنيها

تنتشر ممارسات "بيع الخضر والفواكه قبل جنيها"، المتمثلة في بيع الثمار على الأشجار أو الخضر في طور الحصاد والمضرة بحقوق المنتجين، إذ تستند غالبا إلى اتفاقات شفوية أو غير رسمية. وتُبرم في سياق اختلال توازن القوى مع المشترين، حيث يمكن لهؤلاء المطالبة بحق امتلاك المحصول قبل نضجه.

وتتمحور اختلالات التوزيع الرئيسية والمتعددة حول ما يلي:

- توسع الأسواق الجملة غير المهيكلة

شهدت الأسواق غير المهيكلة نموا بالموازاة مع جمود نظيرتها المهيكلة وافتقارها إلى النجاعة، خاصة في مدينة الدار البيضاء، حيث تستحوذ على أزيد من 25 في المائة من تدفقات الخضر والفواكه. وتنشط في غياب إطار منظّم لها دون أدائها للضرائب وخضوعها للمراقبة الصحية. غير أنها تستفيد من وسائل لوجستية ومرافق تخزين (سرية في الغالب)، تتيح لها منافسة سلسلة التوزيع الرسمية.

- أسواق الجملة ذات بنيات تحتية متهالكة ومطبوعة باختلالات عديدة في تقديم الخدمات

تتخبط أسواق الجملة في اختلالات صارخة تعيق حسن سيرها وتنافسيتها، إذ لم تعد تستوف بنياتها التحتية المتقادمة الشروط الصحية والاقتصادية، بينما يحد غياب تجهيزات عصرية، على غرار غرف تبريد المنتجات ومحطات غسلها ومناطق فرزها وتعبئتها، من نجاعة سلسلة التموين. كما يفضي عدم وجود مختبرات ميدانية معنية بالمراقبة إلى المساس بالسلامة الصحية للمنتجات، وتعريض المستهلكين للخطر. علاوة على ذلك، تزداد حدة الاختلالات بسبب انتشار نقاط للبيع بالتقسيط داخل هذه الأسواق، في خرق للنصوص التنظيمية. وتدفع بالعديد من التجار إلى تخطي سلسلة التوزيع الرسمية، الأمر الذي يوسع فجوة العرض بين الأسواق المهيكلة وغير المهيكلة.

- قصور في مراقبة الصحة النباتية

تواصل ثغرات في تتبع المنتجات الموجّهة للسوق المحلية الإرخاء بظلالها بالرغم من تكثيف المراقبة القبلية (في الحقول)، خاصة فيما يتعلق ببقايا المبيدات. وخلافا للمنتجات المعدّة للتصدير، التي تمر عبر محطات معتمدة، لا تخضع الخضر والفواكه الموجّهة للسوق المحلية لمراقبة صارمة.

ولا يشمل مخطط المراقبة السنوي، المعد من لدن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، سوى عدد محدود من المنتجات. كما لا تُؤخذ كميات كبيرة من العيّنات، ما يعرض المستهلكين لمخاطر صحية ويحد من إمكانية تتبع مسار المنتجات.

- قصور على مستوى الحكامة

تطبع حكامة القطاع بنية مفككة. ويتدخل فيها عدد كبير من الجهات الفاعلة (قطاعات وزارية وجماعات ترابية وهيئات معنية بالمراقبة والتدبير) دون تنسيق واضح، ما يترتب عنه تناثر المسؤوليات وغياب رؤية موحّدة.

ويفتقر القطاع كذلك إلى هيئة وطنية تتولى الإشراف على أسواق الجملة، ما يحول دون ضبطه على الوجه الأمثل وتنفيذ الإصلاحات الضرورية، ويمس بالأمن الغذائي الوطني عبر الحد من شفافية القطاع واستقراره.

- غموض يلف دور الوكلاء

يتقاضى الوكلاء، الذين يُفترض فيهم تدبير المربعات المخصّصة لهم في أسواق الجملة، عمولة (تصل إلى 2 في المائة من متوسط المبيعات). غير أن الشكوك تزداد بشأن أدوارهم، حيث يعمد عدد منهم إلى تفويض مهامهم للغير خلافا للنصوص الجاري بها العمل. علاوة على ذلك، لا تُجدد وكالتهم بصفة منتظمة، ما يحيل على شكل من أشكال الريع. وفي غياب إصلاح للقانون الأساسي، يظل هذا المكون الاستراتيجي غير ناجع وعرضة للتجاوزات.

- انعدام نجاعة مراقبة الأسعار

تتسم منظومة مراقبة الأسعار بضعف شديد ومستمر بالرغم من حظر الممارسات المنافية لقواعد المنافسة بقوة القانون (تحديد الأسعار بشكل تعسفي وتحديد تعريفة غير منصفة). ويفتقر أعوان المراقبة، على قلتهم، إلى الوسائل، ما يفتح المجال للتلاعب بالأسعار، ويزيد من الضغط على المستهلكين.

وتقويما لجميع هذه الاختلالات، اقترح مجلس المنافسة إجراء مراجعة ضرورية وشاملة للقطاع، تضمن التوازن بين السلسلة التقليدية والسلاسل البديلة. وانصبت توصياته الرئيسية على الجوانب التالية:

- إعادة النظر في الإطار القانوني

اقترح المجلس تحيين النصوص التنظيمية لضمان نجاعة ضبط أسواق الجملة والتقسيط، مرتكزا على توضيح شروط خلق واستغلال البنيات التحتية التجارية، ووضع حدود فاصلة بين أسواق الجملة ذات طابع جهوي والأسواق ذات صبغة جماعية. واقترح كذلك توضيح القانون الأساسي المنظم للتجار بالجملة لضمان شفافية المعاملات ومشروعيتها، وإصلاح مؤسسة وكلاء أسواق الجملة لعصرنة تدبيرها، وإحداث شركة وطنية تعنى بأسواق الجملة للإشراف عليها على الصعيد المركزي.

- مكافحة هدر المحصول

تطرح خسائر ما بعد حصاد الخضر والفواكه بالمغرب، التي تصل إلى 40 في المائة من محصول البصل على الخصوص، رهانات كبيرة. وتعزى أسبابها إلى عوامل مناخية، وإلى بنيات تحتية تخزينية غير ملائمة، وإلى نقص في الوسائل اللوجستية. وتصحيحا لهذه الوضعية، اقترح المجلس تشجيع تثمين المنتجات وتعبئتها، وتعزيز السلاسل القصيرة، وسن سياسات مناسبة، وتنظيم حملات توعية للحد من هدر المحصول.

- تقوية تتبع مسار المنتجات

اقترح المجلس، في هذا الإطار، اعتماد حلول ذكية والاستعانة بوسائل تكنولوجية، على غرار المعطيات الضخمة (Big Data) والملصقات الذكية وأجهزة الاستشعار الإلكترونية، لإتاحة التتبع الفوري لظروف تعبئة وتخزين ونقل الخضر والفواكه، لضمان جودتها وسلامتها، والرفع من نجاعة الوسائل اللوجستية، والاستجابة لطلب المستهلكين المتزايد على معلومات مفصلة بشأن مصدر المنتجات وجودتها.

- تكريس معايير الجودة وضوابطها

يقتضي تنظيم سلسلة التموين بسلاسة وتعزيز نجاعتها اعتماد معايير صارمة مقرونة بدرجة نضج المنتجات الفلاحية وتاريخ حصادها وظروف تعبئتها، فضلاً عن توحيد حجمها وشكلها (المعايرة). كما يتيح وضع ملصقات واضحة ودقيقة على المنتجات للمستهلكين ضبط خياراتهم بشكل أفضل، وتعزيز شفافية السوق.

- تعاقدية المعاملات

تمثلت إحدى التوصيات الرئيسية المقترحة في إضفاء الطابع التعاقدي على العلاقات التجارية التي تجمع الفاعلين في سلسلة تسويق الخضر والفواكه (المنتجين والموزعين والتجار بالجملة والتقسيط)، إذ يضمن التزام جميع الأطراف الصارم باحترام الأسعار المتفق عليها وتوفير المنتجات عالية الجودة واحترام الآجال. كما يسهم في استقرار الإنتاج واستمرار العلاقات التجارية، وتعزيز الشفافية، وتوطيد الثقة بين الأطراف المعنية.

- إرساء نظام معلومات مندمج ويقظة استراتيجية

يكتسي وضع نظام معلومات مندمج ومتاح لكافة الفاعلين في السلسلة ضرورة أساسية لتتبع أسعار الخضر والفواكه في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة. وتكمن أهميتها في جمع المعطيات المتعلقة بالأسعار وتكاليف الإنتاج في ظرف قياسي، وفي تسهيل اتخاذ قرارات مدروسة. فضلا عن ذلك، تتيح منظومة اليقظة الاستراتيجية التنبؤ بتغيرات السوق وتحليل اتجاهاتها داخليا وخارجيا.

- تشجيع تكتل المنتجين في مجموعات

أوصى المجلس بتشجيع تنظيم المنتجين في مجموعات، تأخذ شكل تعاونيات فلاحية أو مجموعات ذات نفع اقتصادي، بهدف محاربة الاستغلاليات الفلاحية العشوائية. ويُرتقب أن يسهم هذا التنظيم الجماعي في تقوية القدرات التفاوضية للمنتجين، وتعزيز قدرتهم التنافسية، وتقليص تكاليف الإنتاج. ويقتضي تكريس هذه الدينامية تطوير مشاريع للتجميع الفلاحي، تتيح بيع المنتجات مباشرة للمستهلكين.

- التحول الرقمي للقطاع الفلاحي

يشكل النهوض بالتكنولوجيا الفلاحية (AgriTech)، أو التحول الرقمي لقطاع الفلاحة، خطوة متقدمة للرفع من إنتاجية القطاع وضمان استدامته. في هذا السياق، شدد المجلس على ضرورة تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص، خاصة المقاولات الناشئة، بغية تطوير تكنولوجيا مبتكرة، على غرار المكافحة البيولوجية والمعطيات الضخمة وعلم الروبوتات والهندسة الوراثية، واعتمادها لتدبير الموارد والمخاطر المناخية على الوجه الأنسب. كما يمكن إطلاق مبادرات لتحديث القطاع، من قبيل إحداث مزارع رقمية والاستعانة بمحطات للأرصاد الجوية المتصلة بشبكة الأنترنيت.

- تقديم عروض بنكية وتأمينية لفائدة الفلاحين

أوصى المجلس بتعزيز ولوج الفلاحين والمنتجين إلى مصادر التمويل، وببلورة برامج لمنح القروض تتناسب واحتياجاتهم، وبتوفير تأمينات فلاحية لحمايتهم من المخاطر المناخية والصحية، وبتيسير ولوجهم إلى الحسابات والخدمات البنكية.

- إصلاح أسواق الجملة

يعد إصلاح أسواق الجملة لبنة أساسية للرفع من نجاعتها. في هذا الصدد، اقترح المجلس تقليص عددها وإعادة هيكلتها وفقا لمناطق الإنتاج والاستهلاك. ويشمل ذلك تحديث البنيات التحتية القائمة لملاءمتها مع المعايير الدولية، وخلق منصات رقمية متعددة المنتجات، وإعادة النظر في منظومة تدبير الأسواق عبر إشراك الجماعات الترابية والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، علاوة على حذف الوكلاء، وإرساء حكامة توفر أكبر قدر من المرونة وتستجيب لاحتياجات الأسواق.

- تشجيع تحويل المنتجات وتثمينها

يشكل تعزيز تحويل منتجات الخضر والفواكه رافعة أساسية لتثمين الإنتاج. في هذا السياق، توفر أقطاب التنمية الفلاحية المندمجة إطارا مناسبا لتحقيق هذا المبتغى. لذلك، أوصى المجلس بإعداد خارطة طريق لتقوية تنافسية المنتجات الفلاحية المعدة للتصدير، مشددا على عنونتها وتعبئتها وتنظيم بنيتها اللوجستية.

- إصلاح فضاءات التسويق

أوصى المجلس بإصلاح الفضاءات المخصصة للتسويق وتطويرها، من قبيل أسواق القرب والأسواق الأسبوعية، من خلال عصرنة أساليب التدبير وتوفير تجهيزات تتماشى وأهداف رقمنة المرفق العام. كما شدد على ضرورة مواكبة إعادة تنظيم أسواق الجملة بإجراءات تضمن شروط ممارسة المنافسة فيها، وتدبيرها بمرونة أكبر بما يسهم في تقوية تنافسية القطاع والرفع من نجاعته.

- تثمين السلاسل القصيرة

أخيرًا، شملت إحدى التوصيات الرئيسية الأخرى تشجيع السلاسل القصيرة، بالنظر إلى أهميتها في تقليص عدد الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين، وتوفير منتجات طازجة وعالية الجودة وبأسعار تنافسية، والتحقق من توصل المنتجين بمستحقاتهم المالية العادلة. غير أن ضمان استقرار منظومة التموين يستلزم الإبقاء على التوازن بين هذه السلاسل وأسواق الجملة.

3.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/3/24 حول وضعية المنافسة في سوق الأعلاف المركبة بالمغرب

1.3.4 سياق الرأي ومضمونه

أعدّت مصالح التحقيق بمجلس المنافسة هذا الرأي تبعا لطلب تقدم به مجلس النواب.

تسجل سوق الأعلاف المركبة بالمغرب نموا مطردا، مدفوعا بالطلب المتزايد لمربي الماشية وبالسياسات التحفيزية التي أقرّتها الحكومة، على غرار مخطط المغرب الأخضر والإعانات الممنوحة للتصدي لحالات الجفاف الأخيرة. غير أن هذه السوق تصطدم بعدة تحديات رئيسية، من بينها تنامي الاندماج العمودي للقطاع، والتكييف مع المعايير الصحية الجديدة، والاعتماد على المواد الأولية المستوردة، والتي أفضت جميعها إلى تقلبات شديدة في الأسعار.

في هذا السياق، عكف مجلس المنافسة على تحليل أداء السوق، مرتكزا بالخصوص على دراسة سلسلة التموين بالمواد الخام وصولا إلى تربية الماشية، فضلاً عن تحليل سلوك شركات التصنيع وتداعياته على المنافسة. وأتاح هذا التشخيص رصد العديد من السبل الكفيلة بتعزيز المنافسة وضمان مرونة القطاع، وصياغة توصيات لضمان حسن سيره.

تعد الأعلاف المركبة الخاصة بالحيوانات، المعروفة باسم "الأعلاف"، شكلا من أشكال الخلطات صُممت خصيصا لتلبية احتياجات غذائية محددة لقطاع الماشية، بغرض تعزيز صحة الحيوانات وإنتاجيتها. وتضم حبوب الطاقة وكعك النباتات الزيتية ودقيق السمك الغني بالبروتينات، علاوة على المعادن والمضافات لتحقيق التوازن الغذائي. ويستلزم إعداد وصفات هذه الأعلاف تدبير العناصر الغذائية والتكاليف بدقة، ويخضع تصنيعها لعملية صارمة تنطلق من اختيار المواد الأولية وتنتهي بالمراقبة النهائية لجودتها.

في المغرب، ينقسم سوق الأعلاف إلى عدة فروع، أبرزها علف الدواجن والحيوانات المجترة باعتبارهما الأكثر تأثيرا من حيث الحجم والوقع الاقتصادي.

ويعتمد هذا العلف على نوعين من المواد الخام، تشمل:

- كعك النباتات الزيتية الغني بالبروتينات والمستورد بالأساس (بنسبة 98 في المائة). غير أن إنتاجه يظل محدودا على الصعيد الوطني، ويرتبط بالظروف المناخية. ويسجل ضعفا في معدل استغلال وحدات الطحن.

- الحبوب المتكونة أساسا من الذرة والشعير والمستوردة على نطاق واسع لتدارك نقص الإنتاج الوطني. ويهمن عدد ضئيل من الجهات الفاعلة على سوق الحبوب وكعك النباتات الزيتية، مستحوذا على الجزء الأكبر للمبادلات التجارية.

ويعرض الاعتماد القوي على الاستيراد في سوق الأعلاف المركبة لتقلبات دولية، ما يفسر أهمية اعتماد استراتيجية مستدامة لمضاعفة الإنتاج المحلي وتعزيز تنافسية القطاع.

ويُشترط الحصول على اعتماد صحي يسلّمه المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لممارسة نشاط تصنيع الأعلاف المركبة وتسويقها، وكذلك إنتاج الخلائط المسبقة والمضافات المعدة لتغذية الحيوانات. غير أن تصنيع الأعلاف البسيطة وتسويقها يتطلب ترخيصا من المكتب، بحكم تركيبتها البسيطة.

وتضم السوق المغربية 100 مؤسسة لتصنيع الأعلاف تقريبا، بما فيها 48 مؤسسة متخصّصة في الأعلاف المركبة. بينما تنشط حوالي 100 مؤسسة في تصنيع الأعلاف البسيطة.

2.3.4 أبرز الخلاصات والتوصيات

أفضى تحليل مجلس المنافسة إلى عدد من الخلاصات الرئيسية المتعلقة بسير المنافسة في سوق الأعلاف المركبة بالمغرب. وهمت بالخصوص:

- إشكاليات مرتبطة بالسوق القبلية للحبوب وللنباتات الزيتية

ترتبط سوق الكعك بالمغرب، بوصفه منتوجا رئيسيا للتغذية الحيوانية، مباشرة بسلسلة النباتات الزيتية. وبالرغم من الطفرة التي سجلتها هذه الأخيرة في تسعينيات القرن الماضي، إلا إن وتيرتها تراجعت اعتبارا من سنة 1996 تبعا لتحرير القطاع، ما انعكس سلبا على

القدرات التنافسية المحلية مقارنة بالواردات. إضافة إلى ذلك، لا تُستغل الوحدات المستخدمة في السحق، والمملوكة للشركتين الرائدتين في هذا المجال، على النحو الأمثل، إذ تظل قدراتها الإنتاجية ضعيفة للغاية (نحو 5 في المائة)، ما يثير شكوكا بشأن جدواها الاقتصادية.

وتراهن سوق الحبوب، لاسيما حبوب الذرة والشعير اللذان يعتبران أساسيين لتغذية الماشية، بشدة على الواردات، ما يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسعار الدولية ويرخي بثقله على التوازن التجاري.

- التعرض لتقلبات أسعار المواد الأولية

تفرز أسعار المواد الأولية العالمية تداعيات حادة على قطاع الأعلاف المركبة بالمغرب، إذ تُستورد نحو 90 في المائة من المواد الخام، ما يعكس هشاشة القطاع عند ارتفاع أسعار الذرة وكعك الصويا بالخصوص. وينتج عن هذه التغييرات تكلفة إنتاج مرتفعة، يُرجح أن تنعكس على أسعار الأعلاف وتؤثر سلبا على مردودين المنتجين المحليين.

- وجود سوق واعدة لدقيق السمك

يوفر دقيق السمك، المستعمل أساسا في قطاعي تربية الأحياء المائية والدواجن، أفاقا للنهوض بالقطاع. ويعد المغرب فاعلا رئيسيا في السوق العالمية، حيث يتبوأ المرتبة الثامنة عالميا في إنتاج دقيق السمك وتصديره إلى أوروبا بالخصوص، مساهما في خلق حوالي ألف منصب شغل مباشر وعشرين ألف منصب غير مباشر. وفي السنوات الأخيرة، سجلت الواردات زيادة كبيرة من حيث الحجم والسعر.

- الاستخدام غير الكامل للقدرات الإنتاجية

يصطدم القطاع بإشكالية أخرى، تتمثل في الاستخدام غير الكامل للقدرات الإنتاجية التي لا تتجاوز نسبتها 60 في المائة من المنشآت الصناعية، ما يفضي إلى تصاعد تكلفة الوحدة ويقلل من القدرات التنافسية للمنتجين. فضلا عن ذلك، تحول تقلبات الطلب الموسمية، بالخصوص، دون تدبير هذه القدرات بسلاسة.

- نسبة تركيز عال للسوق وتوجه صوب الاندماج العمودي

تطبع سوق الأعلاف المركبة الوطنية بنية شديدة التركيز، حيث تستحوذ ثماني (8) شركات فقط على نحو 75 في المائة من حصص السوق، ما يحد من تنوع المنتجات وينعكس سلبا على تنافسية القطاع.

علاوة على ذلك، تنهج مجموعة كبيرة من الفاعلين الرئيسيين استراتيجيات للاندماج العمودي، تتيح لها مراقبة سلسلة الإنتاج البعدية من جهة، وضبط واردات المواد الأولية من جهة ثانية، الأمر الذي يترتب عنه اختلال القدرات، بالرغم من تحقيق وفورات في الحجم، ويحد من مرونة الجهات الفاعلة الأخرى.

- ضعف مستوى تنوع المنتجات

تعاني السوق من ضعف مستوى تنوع المنتجات، زاد من حدته إطار تنظيمي طاله التقادم. بمعنى آخر، لا تراعي مواصفات الأعلاف، المحدّدة بمقتضى قرار يعود إلى سنة 1948، التقدم العلمي المنجز حديثا، ما يحول دون الإعداد الأمثل لوصفات الأعلاف، واستعمال المضافات الضرورية لتحسين امتصاص العناصر الغذائية.

- إشكاليات مرتبطة بالشروط التجارية المطبقة

تستغل شركات تصنيع الأعلاف أساسا ظروفا تجارية تصب في مصلحتها، وتضمن لها وفاء مربي الماشية الذين يواجهون، في الغالب، صعوبات في الولوج إلى القروض، ويعيشون وضعية مالية هشّة بسبب طول آجال الأداء، ما يضطرون إلى قبول شروط تمويلية مجحفة.

- تشابه سياسات تحديد الأسعار المطبقة من لدن الفاعلين

يعمد جميع الفاعلين إلى تغيير أسعار الأعلاف المركبة في السوق المغربية في آن واحد وبطريقة مماثلة في الغالب، متذرعين بعوامل مشتركة من قبيل ارتفاع تكلف المواد الأولية وضعف تنوع المنتجات، ما ينتج عنه مستويات متقاربة في الأسعار ويدفع بالفاعلين إلى تطبيق الأسعار المتداولة في السوق للحفاظ على قدراتهم التنافسية.

- مراقبة محدودة يمارسها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

لا ترقى حملات المراقبة التي ينظمها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إلى المستوى المطلوب بالرغم من صرامة الإطار التنظيمي لإنتاج الأعلاف المركبة وتوزيعها، إذ لا تتعدى عمليات المراقبة المنجزة سنويا 900 ولا تستهدف كافة مراحل سلسلة الإنتاج، بسبب قلة الوسائل المتاحة للمكتب. لذلك، يتعين تعزيز المراقبة لضمان جودة المنتجات وسلامتها.

- هشاشة قطاع تربية الدواجن

يواجه قطاع تربية الدواجن العديد من التحديات، تتمثل بالخصوص في غياب التنظيم وضعف الولوج إلى التمويل. ويطرح اندماج سلسلة القيمة صعوبات بسبب تسويق 92 في المائة من لحوم الدواجن الحيّة في وحدات غير مهيكلة.

وتفاقم الشروط التجارية التي تفرضها شركات تصنيع الأعلاف المركبة هذه التحديات، ناهيك عن آجال الأداء الطويلة التي تزيد من هشاشة مربي الماشية. كما يحد صغر حجم الاستغلاليات، المعدّة أساسا لتربية دجاج اللحم، من قدرة أصحابها على جني وفورات الحجم.

على ضوء الخلاصات الرئيسية التي توصل إليها مجلس المنافسة، اقترح هذا الأخير جملة من التوصيات، تمتد من التموين بالمواد الأولية إلى تحديث البنيات التحتية والتصدير.

- تحسين عمليات الإمداد بكعك البذور الزيتية وبالحبوب

أوصى المجلس باتخاذ تدابير ترمي إلى دعم الفلاحة الوطنية من أجل تعزيز الإنتاج الوطني من كعك البذور الزيتية والحبوب. وتشمل البحث والتطوير، ومنح إعانات مستهدفة، وحماية المحصول المحلي عبر فرض حواجز جمركية مؤقتة في الفترات التي تشهد فائضا في الإنتاج.

كما اعتبر أن تقوية البنية التحتية اللوجستية للموانئ، من خلال تعزيز مرافق التفريغ والتخزين، يكتسي ضرورة أساسية لإنعاش الواردات. ويمكن الحد من تقلبات الأسعار وضمان سلامة الإمدادات عبر تنظيم تدفقات الواردات بشكل أفضل، واعتماد جدولة زمنية لضبط المشتريات الدولية.

- حث مربي قطاع تربية الدواجن على اعتماد نموذج التجميع الفلاحي

يمكن التصدي بنجاعة للهشاشة البنيوية التي يعاني منها قطاع تربية الدواجن عبر اعتماد نموذج لتجميع مربي الماشية، إذ يتيح التفاوض بشأن الأسعار مع موردي المواد الخام بشكل أفضل، وتعاضد المعدات والبنيات التحتي لتقليص تكاليف الإنتاج، وتسهيل الولوج إلى التمويل والإعانات لتطوير الاستغلاليات الفلاحية.

ويوفر التجميع في المذابح الصناعية وفي وحدات توضيب البيض ميزة استراتيجية، تضمن استقرار الإنتاج، وتُعزز قابلية التنبؤ بحجم المبيعات. ومن شأن هذا النموذج أن يعزز هيكلة قطاع الدواجن ومواءمته مع المعايير الدولية.

- تعزيز المراقبة التي يمارسها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وتشجيع المراقبة الذاتية

ينبغي تكثيف حملات التفتيش التي ينظمها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لضمان جودة الأعلاف المركبة. وتشمل تعزيز مراقبة المواد الأولية ومسار التصنيع، وتعميق الاختبارات لرصد الملوثات المحتملة، وإرساء نظام ناجع للتتبع وتدبير المخاطر الصحية على النحو الأمثل.

فضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع الفاعلين في القطاع على المراقبة الذاتية وتطوير مختبرات خاصة ومعتمدة.

- تنويع إنتاج الأعلاف المركبة لتشمل قطاعات جديدة

يمكن تعزيز مرونة قطاع الأعلاف المركبة ودعم تنافسيته عبر تنويع مصادر الإنتاج لتشمل قطاعات ناشئة، لا سيما أغذية الحيوانات الأليفة وتربية الأحياء المائية وتربية الأرانب.

ويُرجح أن يسهم تنويع الإنتاج في تعزيز استخدام قدرات الإنتاج لشركات تصنيع الأعلاف المركبة، والحد من تأثرها بتقلبات الأسواق التقليدية.

- تعزيز استخدام الأعلاف المركبة المعدة للحيوانات المجترة

يساعد اعتماد الأعلاف المركبة الموجهة للحيوانات المجترة على الرفع من مستوى الإنتاجية وتحسين مردودية تربية الأبقار. وفي هذا الصدد، ينبغي منح الأولوية لمحورين أساسيين. ويتعلق الأمر بتحسيس مربي الماشية بالفوائد الغذائية لهذه الأعلاف ودورها في تقليص العلاج البيطري، وبتنظيم دورات تكوينية تقنية حول الاستخدام الأمثل للوجبات الغذائية للرفع من أداء القطيع.

وتهدف هذه التدابير إلى عصرنة ممارسات تربية الماشية وتدبير الموارد الغذائية بنجاعة.

- تشجيع تصدير الأعلاف المركبة وتنظيم قطاع تربية الدواجن لتصدير اللحوم

أوصى المجلس، في هذا الباب، ببلورة استراتيجيات تسويقية دولية، تستند إلى ملاءمة معايير الجودة مع متطلبات الأسواق الأجنبية. وتهم بالخصوص نيل شهادات معترف بها عالميا.

- تعزيز قابلية تتبع مسار المنتجات ومطابقتها لإضفاء شفافية تامة عند التعامل مع الزبناء الأجانب

تتيح هيكلة قطاع تربية الدواجن للمغرب تعزيز تموضعه في السوق الدولية للحوم الدواجن والمنتجات المحولة، شريطة محاربة المذابح التقليدية (الرياشات) ووحدات تربية الدواجن غير المهيكلة لتوطيد القدرات التنافسية للقطاع في السوق المذكورة.

- تشجيع اعتماد آليات لتغطية المخاطر

في ظل تقلبات أسعار المواد الأولية، يجب تمكين الفاعلين من الولوج إلى وسائل الحماية المالية، مثل التحوط (hedging)، لتأمين المخزون، وضمان استقرار الإمدادات، وتقليل تأثير تقلبات الأسعار الدولية على تكلفة الأعلاف المركبة، وتخفيف تأثير ارتفاع الأسعار على المستهلكين النهائيين.

- دعم التطوير والبحث لضمان الاكتفاء الذاتي من المواد الأولية

يقتضي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأولية المعدة لتغذية الحيوانات على الصعيد الوطني اعتماد مقاربة متكاملة، تتأسس على تقوية الشراكات بين المؤسسات البحثية والجامعات والشركات لإعداد وصفات أعلاف مبتكرة ومصمّمة خصيصا للسوق المحلية.

ويسهم تشجيع الابتكار والاستخدام الأمثل للموارد المحلية في مضاعفة تنافسية القطاع، والاستجابة لمتطلبات الاستدامة المتزايدة.

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية

عملا بأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وأحكام المادة 18 من نظامه الداخلي، يمكن للمجلس أن يجتمع في شكل هيئة أو لجنة دائمة أو في فروع.

وعقدت تشكيلاته المختلفة 255 اجتماعا خلال سنة 2024، مجسّدة التزام المجلس بضمان حسن سير عمل سلطة المنافسة.

1. الهيئة

تطبيقا لأحكام المادة 9 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، تتألف هيئة المجلس من الرئيس وأربعة نواب للرئيس وثمانية أعضاء مستشارين.

ووفقا لأحكام المادة 13 من القانون، تمثل الحكومة لدى المجلس بمندوب للحكومة وبنواب له[55].

من جهة أخرى، وعملاً بمقتضيات المادة 19 من النظام الداخلي للمجلس، يجوز للأمين العام أو المقرر العام أو المقرر العام المساعد أو مقرر الملف أو جميعهم حضور اجتماعات الهيئة، ولا يحضر أي أحد منهم مداولاتها.

وتنص المادة 20 من هذا النظام على أنه، وتطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، "يعقد المجلس اجتماعات هيئته اثنتي عشرة مرة في السنة، وذلك يوم الخميس الأخير من كل شهر، ما لم يصادف التاريخ المذكور يوم عطلة أو تعذر عقد الاجتماع لأسباب قاهرة، وفي هذه الحالة يحدد الرئيس تاريخا آخر للاجتماع خلال نفس الشهر أو الشهر الذي يليه".

في هذا الصدد، عقد مجلس المنافسة 12 اجتماعا لهيئته خلال سنة 2024.

1.1 الاجتماع السابع والأربعون للهيئة

طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها السابع والأربعين يوم الخميس 25 يناير 2024 (الموافق لـ 13 رجب 1445) بمقر المجلس بالرباط.

خُصّص هذا الاجتماع لعرض النتائج الأولية للدراسة التي أنجزها المجلس بخصوص وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب، وكذلك لبحث مدى تقدم تنفيذ قرار مجلس المنافسة عدد 2023/ق/121 المؤرخ في 13 نونبر 2023، المتعلق بالموافقة على طلب الصلح الذي تقدمت به شركة "Véolia Environnement S.A".

[55] طبقا لأحكام المادة 13 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يحضر مندوب الحكومة جلسات المجلس بصفة استشارية.

كما تضمن الاجتماع تقديم تحليل وملاحظات بخصوص الحكم الصادر في ملف الخبراء المحاسبين.

بخصوص النقطة الأولى من جدول الأعمال، وبعد تقديم الخطوط العريضة للدراسة وتوصياتها الرئيسية من لدن المقرر العام والمقرر المكلف بالملف، اتخذت الهيئة، بإجماع أعضائها، قرارا بإجراء دراسة في الموضوع في أفق إعداد مشروع رأي حول وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب.

وعلاقة بالنقطة الثانية المدرجة في جدول الأعمال، استعرض المقرر العام للمجلس المراحل المختلفة التي قطعها الملف. وقررت الهيئة، على إثره، قبول مقترح الصلح ومنح مهلة إضافية لتبليغ مجلس المنافسة بعملية التركيز، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

وارتباطا بالنقطة الأخيرة في جدول أعمال هذا الاجتماع، اقترح رئيس المجلس تأجيلها إلى اجتماع لاحق، مطالبا، في نفس الوقت، بإعداد عرض مقتضب بهذا الخصوص.

وفي اختتام الاجتماع، أُحيط أعضاء المجلس علما بأنه صار بإمكان المستهلك المغربي، الذي يسدد فواتيره بطريقة إلكترونية، القيام بذلك دول تحمل مصاريف إضافية. ويأتي هذا الإجراء بعد تدخل المجلس الذي أكد، في بلاغه، أن هذه المصاريف غير مبررة، وتخول للفاعلين المعنيين فوائد غير مستحقة، وتمس بحرية المنافسة في الأسواق المعنية، وتقوض جهود الدولة الرامية إلى رقمنة مختلف القطاعات.

2.1 الاجتماع الثامن والأربعون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الثامن والأربعين بمقر المؤسسة يوم 29 فبراير 2024 (الموافق لـ 19 شعبان 1445).

وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع تقديم النتائج الأولية للدراسة حول وضعية المنافسة في سوق الخضر والفواكه بالمغرب، كما تضمن تقديم تحليل وملاحظات بخصوص قرار محكمة الاستئناف بالرباط بشأن ملف الخبراء المحاسبين، وبخصوص الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط المتعلق بدعوى التعويض عن الضرر المرفوعة ضد شركة اتصالات المغرب.

3.1 الاجتماع التاسع والأربعون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع التاسع والأربعين لهيئته يوم 28 مارس 2024 (الموافق لـ 17 رمضان 1445) بمقر المجلس بالرباط.

وجرى خلال هذا الاجتماع الدراسة والموافقة على طلب الصلح المبرم مع شركة "Véolia Environnement S.A"، والمصادقة على مشروعي رأي المجلس حول وضعية المنافسة في كل من سوق الكهرباء وأفاق تطويره، وفي أسواق الخضر والفواكه بالمغرب.

في مستهل الاجتماع، أُحيط أعضاء الهيئة علما باستعداد المجلس لنشر بلاغ يعلن فيه إغلاق الملف المتعلق بممارسات استخلاص رسوم إضافية عند أداء الفواتير بطريقة إلكترونية. ويذكر هذا البلاغ أن جميع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بالممارسات المتعلقة بفوترة رسوم خدمة إضافية للزبناء وضعوا حدا لهذه الاقتطاعات.

وبخصوص النقاط المدرجة في جدول الأعمال، اعتمدت الهيئة، بالإجماع، مشروعي الرأي، مع إدراج الملاحظات المعبر عنها من طرف أعضائها، وكذا طلب الصلح.

4.1 الاجتماع الخمسون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الخمسين يوم 25 أبريل 2024 (الموافق لـ 16 شوال 1445) بمقر المجلس بالرباط.

خُصص هذا الاجتماع لتقديم عرض بشأن مدى تقدم ورش إعداد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2023.

في هذا الصدد، استعرض الأمين العام مشروع التقرير السنوي، مؤكداً التزام المؤسسة بمبادئ الشفافية وجودة في التواصل بشأن أنشطتها ونتائج أعمالها. وارتكز مشروع التقرير السنوي للمجلس على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني برسم 2023،
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2023،
- الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة.

وفي اختتام الاجتماع، أُحيط أعضاء الهيئة علما بمشاركة المجلس في المعرض الدولي للفلاحة المنظم بمدينة مكناس. وبهذه المناسبة، سيقوم المقررون بتقديم رأي المجلس حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه بالمغرب.

5.1 الاجتماع الواحد والخمسون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الواحد والخمسين لهيئته يوم 30 ماي 2024 (الموافق لـ 21 ذي القعدة 1445) بمقره بالرباط.

وتمحور جدول أعمال الاجتماع حول نقطتين رئيسيتين، تمثلتا في اعتماد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2023، وفي الدراسة والمصادقة على مشروع النظام الداخلي الجديد لمجلس المنافسة.

وبعد المصادقة بالإجماع على هاتين النقطتين، أُحيط أعضاء الهيئة علما باستكمال أشغال بناء المقر الجديد لمجلس المنافسة، والذي سيمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها في إطار عصري يستجيب لطموحاتها.

6.1 الاجتماع الثاني والخمسون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الثاني والخمسين يوم 27 يونيو 2024 (الموافق لـ 18 ذي الحجة 1445)، خُصص لتقديم الورقة التأطيرية المتعلقة بوضعية المنافسة في سوق القهوة والمصادقة عليها.

وانصب النقاش على إعادة تأطير الدراسة قصد إدراج الملاحظات والتعليقات التي تقدم بها أعضاء الهيئة. وفي اختتام الاجتماع، أُحيط الأعضاء علما بطلب منح مهلة إضافية الذي تقدمت به شركة "Véolia Environnement S.A"، في إطار تتبع تنفيذ قرار المجلس عدد 175/ق/2023.

7.1 الاجتماع الثالث والخمسون للهيئة

بتاريخ 25 يوليوز 2024 (الموافق لـ 19 محرم 1446)، عقد مجلس المنافسة الاجتماع الثالث والخمسين لهيئته بمقره بالرباط.

وخصص هذا الاجتماع أساسا للتقديم الأولي لمشروع رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأعلاف المركبة بالمغرب.

8.1 الاجتماع الرابع والخمسون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الرابع والخمسين لهيئته يوم 29 غشت 2024 (الموافق لـ 24 صفر 1446) بمقر المجلس بالرباط.

وخصص هذا الاجتماع دراسة الصيغة الجديدة للورقة التأطيرية المتعلقة بوضعية المنافسة في سوق التموين بالقهوة وبالمنتجات الأخرى المعروضة في المقاهي والمطاعم.

وعلى إثر النقاشات، اعتُمدت هذه الصيغة بالإجماع، وعُهد بتنفيذها إلى الفرع الثاني.

9.1 الاجتماع الخامس والخمسون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الخامس والخمسين لهيئته يوم 26 شتنبر 2024 (الموافق لـ 22 ربيع الأول 1446) بمقر المجلس بالرباط.

تناولت النقاط المدرجة في جدول أعماله حول الدراسة والمصادقة على الصيغة النهائية لمشروع رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأعلاف المركبة بالمغرب.

كما شملت هذه النقاط، من جهة، تقديم مدى تقدم مسطرة تنفيذ التعهدات المتعلقة بالمنافسة في سوق الأداء الإلكتروني بواسطة البطاقة البنكية، وفقًا لمقتضيات المادة 36 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تعديله وتتميمه، ومن جهة أخرى، دراسة الالتزامات التعهدات المقدمة من لدن مركز النقديات والبنوك المساهمة فيه.

وفي اختتام الاجتماع، صادق أعضاء الهيئة على رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق الأعلاف المركبة بالمغرب، كما أعطوا موافقة أولية على التعهدات المقدمة في إطار الملف المتعلق بالمنافسة في سوق الأداء الإلكتروني بواسطة البطاقة البنكية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المقرر العام بنشر بلاغ بهذا الخصوص، وضمان تتبع المسطرة المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 104.12، مع الحرص على احترام أجل 30 يومًا المخصص لتلقي ملاحظات الأطراف المعنية، طبقًا لأحكام المادة 26 من المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون سالف الذكر.

10.1 الاجتماع السادس والخمسون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع السادس والخمسين لهيئته يوم 31 أكتوبر 2024 (الموافق لـ 27 ربيع الثاني 1446) بمقره بالرباط.

تناول جدول أعمال الاجتماع دراسة الإحالة الواردة من شركة "NAPS SA" بخصوص ممارسات يعتمدها مركز النقديات في قطاع أنشطة الأداء، والأداء بمحطات الدفع الإلكتروني (TPE) والتجارة الإلكترونية (e-commerce). كما تناول كذلك تقديما لميزانية مجلس المنافسة لسنة 2025.

وفي اختتام هذا الاجتماع، وبعد الاستماع للأطراف المعنية، صادق مجلس المنافسة، المنعقد في هيئة، على التعهدات المقترحة من لدن مركز النقديات والبنوك المساهمة فيه، ومنحها طابعًا إلزاميًا، وذلك وفقًا للمسطرة المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه. وقد تم إسناد مهمة تتبع تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة الدائمة، كما تم إحداث لجنة مشتركة لتتبع تنفيذ التعهدات تضم مجلس المنافسة وبنك المغرب.

11.1 الاجتماع السابع والخمسون للهيئة

بتاريخ 28 نونبر 2024 (الموافق لـ 25 جمادى الأولى 1446)، عقد مجلس المنافسة الاجتماع السابع والخمسين لهيئته بمقر المجلس بالرباط.

خُصص هذا الاجتماع لاستعراض نتائج الافتحاص المالي للمجلس والتصديق عليها الذي أنجزه مدقق خارجي، وللمصادقة على ميزانية المجلس برسم 2025، وتقديم عرض أولي بخصوص مشروع رأي مجلس المنافسة حول سير المنافسة في سوق المطاحن بالمغرب.

وفي اختتام الأشغال، وبعد تقديم المدقق الخارجي لتقرير الافتحاص الذي يشهد على حسن مسك مالية المجلس طبقا للمعايير المعمول بها، اعتمد أعضاء الهيئة، بالإجماع، ميزانية المجلس برسم 2025.

12.1 الاجتماع الثامن والخمسون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الثامن والخمسين لهيئته بتاريخ 19 دجنبر 2024 (الموافق لـ 17 جمادى الثانية 1446) بمقر المجلس بالرباط.

خصص هذا الاجتماع للتقديم الأولي (قراءة أولية) لمشروع رأي مجلس المنافسة حول سير المنافسة في مسالك توزيع المواد الغذائية بالمغرب.

2. اللجنة الدائمة

طبقا لأحكام المادة 28 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة، القاضي بتطبيق أحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، تتألف اللجنة الدائمة من الرئيس ونوابه الأربعة.

وتتولى اللجنة الدائمة إنجاز الأعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئة. وتقرر البت في مشاريع التركيز الاقتصادي، بما في ذلك العمليات التي لم يتم التبليغ عنها وطلبات الاستثناء، وقبول أو عدم قبول الإحالات التنازعية ورفضها، وإغلاق ملف قضية تصدى المجلس بمبادرة منه للنظر فيها. وتتخذ اللجنة الدائمة كذلك قرارات في جميع الملفات المحالة عليها من لدن الهيئة، وتصادق على المونوغرافيات القطاعية.

وخلال سنة 2024، عقدت اللجنة الدائمة 69 اجتماعا، وهو عدد شبه مستقر مقارنة بالسنة السابقة، والبالغ 70 اجتماعا.

3. الفروع

تنص المادة 34 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة على أنه تطبيقا لأحكام المادة I-14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، ولأحكام المادتين 4 و5 من المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 الموافق لـ 4 يونيو 2014، بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، تُحدث أربعة (4) فروع على الأقل يترأس كل واحد منها أحد نواب الرئيس، وفرع آخر مكلف بإعداد التقرير السنوي يترأسه رئيس المجلس.

وتختص الفروع بدراسة والبت في الملفات المعروضة على أنظارها من طرف رئيس المجلس بعد عرضها للإخبار على اللجنة الدائمة.

ويتولى الفرع المكلف بالتقرير السنوي لمجلس المنافسة إعداد مشروع التقرير وعرضه على الهيئة من أجل الدراسة.

1.3 الفرع الأول

اضطلع الفرع الأول، طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، بالأنشطة التالية:

- اتخاذ القرارات ذات الصلة بمشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليه من لدن رئيس المجلس؛
- المساهمة في دراسة وتحليل قرارات المجلس في مجال التركيز الاقتصادي؛
- المشاركة في جلسات الاستماع لأجل إعداد الآراء التي يباشرها المجلس أو موضوع إحالات خارجية؛
- المشاركة في اللقاءات المنظمة من لدن المجلس مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين.

وبزيادة بلغت 12 في المائة مقارنة بسنة 2023، عقد الفرع الأول 48 اجتماعا في سنة 2024.

وخلال هذه الاجتماعات، تدارس الفرع وصادق على 32 قرارا يتعلق بالتركيزات الاقتصادية. كما أخذ علما وناقش القرارات الأخرى الصادرة عن المجلس، خصوصا عن اللجنة الدائمة.

وشارك أعضاء الفرع كذلك في الأنشطة التالية:

- جلسات الاستماع المخصصة لإعداد الرأي حول وضعية المنافسة في سوق الأعلاف المركبة بالمغرب، والمصادق عليه من لدن هيئة مجلس المنافسة بتاريخ 26 شتنبر 2024،
- جلسات الاستماع المرتبطة بإعداد رأي المجلس حول توريد القهوة والمشروبات الأخرى المقدمة في المقاهي والمطاعم، والذي هو قيد الإعداد في إطار المبادرة للإدلاء بالرأي.

علاوة على ذلك، قام الفرع بدراسة مشروع المنوغرافيا القطاعية حول سوق السيارات، الذي أعدّته الأمانة العامة في أفق نشره. وعلى إثر هذه القراءة، أدلى الفرع بعدة مقترحات تهم تعديل وإعادة صياغة بعض مضامين مشروع المنوغرافيا القطاعية.

2.3 الفرع الثاني

في 2024، استطاع الفرع الثاني الحفاظ على ديناميته المعهودة بعقده 45 اجتماعا، بزيادة طفيفة متجاوزًا عدد الاجتماعات المنعقدة خلال سنة 2023 والتي بلغت 43.

وتوزعت أشغاله بين الأنشطة المنجزة بطلب من رئيس مجلس المنافسة (1)، والأنشطة التي المنجزة بمبادرة من الفرع (2)، بالإضافة إلى إعداد برنامج عمل برسم سنة 2025 (3).

وارتكزت الأنشطة المنجزة بطلب من رئيس المجلس على عدة محاور. في هذا الصدد، وجب التمييز أولا بين الأنشطة المسندة إلى الفرع بمقتضى رسالة تكليف بمهمة، وتلك الناتجة عن قرار أصدره رئيس مجلس المنافسة.

وتناولت الأنشطة، التي باشرها الفرع بمقتضى رسالة تكليف بمهمة، مجالات استراتيجية متنوعة، تمثلت بالخصوص في مواكبة إعداد بعض مشاريع آراء المجلس، ورئاسة لجنة جائزة مجلس المنافسة للبحث العلمي، والمساهمة في تطوير العلاقات المؤسساتية بين المجلس والجامعات المغربية، علاوة على تحرير محاضر اجتماعات الهيئة واللجنة الدائمة، وتمثيل المجلس في أشغال سلطات المنافسة العربية.

ففي إطار المساهمة في إعداد مشاريع آراء المجلس، أسهم الفرع كذلك بدعمه لإعداد الرأيين التاليين:

- مشروع رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه بالمغرب؛
- مشروع رأي مجلس المنافسة حول مواد البناء.

فضلا عن ذلك، أشرف رئيس الفرع على أشغال لجنة جائزة البحث برسم 2023، والرامية إلى تتويج أطروحات الدكتوراه ورسائل الماستر المنجزة في مجالات الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة.

وفيما يخص التعاون بين المجلس والجامعات المغربية، عُهد إلى رئيس الفرع إعداد مشاريع:

- اتفاقية – إطار بين مجلس المنافسة وجامعة محمد الخامس بالرباط؛
- اتفاقية تطبيقية بين مجلس المنافسة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط – أكدال؛
- اتفاقية تطبيقية بين مجلس المنافسة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط – السويسي؛
- اتفاقية تطبيقية بين مجلس المنافسة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا؛
- اتفاقية – إطار بين مجلس المنافسة وجامعة ابن طفيل بالقنيطرة؛
- اتفاقية تطبيقية بين مجلس المنافسة وكلية العلوم القانونية والسياسية بالقنيطرة؛
- اتفاقية تطبيقية بين مجلس المنافسة وكلية العلوم الاقتصادية والتدبير بالقنيطرة؛
- اتفاقية تطبيقية بين مجلس المنافسة والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالقنيطرة.

أما النقطة المتعلقة بتمثيل المجلس في أشغال سلطات المنافسة العربية، فتتجسد في مساهمة الفرع في توطيد علاقات التعاون بين المجلس وسلطات المنافسة العربية، وتشمل:

- المشاركة في النسخة الثانية من نموذج محاكاة سلطات المنافسة العربية المنظمة في الفترة من 21 يناير إلى فاتح فبراير 2024؛

- لقاء شبكة المنافسة العربية المنعقد من فاتح إلى 5 مارس 2024 بالمملكة العربية السعودية؛

- لقاء شبكة المنافسة العربية المنعقد يومي 22 و23 ماي 2024 بتونس[56].

وبخصوص الأنشطة المنجزة بناء على قرار من رئيس المجلس، عُين رئيس الفرع عضوا في اللجنة المكلفة بإجراء المقابلات الشفوية لتوظيف مقررين بالمجلس.

وأُسندت إليه كذلك مهمة إعداد التقرير النهائي الذي يضم قائمة المرشحين المقبولين لشغل منصب "مقرر"، ولائحة الانتظار تم إعدادها وفق ترتيب حسب الاستحقاق.

أما بشأن المحور الثاني المتعلق بالأنشطة المنجزة بمبادرة من الفرع، عكف هذا الأخير على تدارس المواضيع التالية،

- التجربة الفرنسية المتعلقة بالتعهدات البنيوية والسلوكية؛

- مساعدات الدولة والمنافسة؛

- التعاقد بين الجهات والشركات متعددة الخدمات؛

- سر الأعمال؛

- الدعم الاجتماعي الموحّد؛

- حماية المستهلك والمنافسة.

كما اقترح الفرع دراسة الأثر على حماية حقوق المستهلك بكيفية منهجية في جميع إصدارات المجلس. وشدد كذلك على أهمية توسيع مهام مجلس المنافسة لتشمل مساهمته في بلورة الاستراتيجية الوطنية لحماية المستهلك، وخلق صندوق دعم جمعيات حماية المستهلك، طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين 156 و204 من القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

وبخصوص المحور الأخير المرتبط بالأنشطة المبرمجة برسم 2025، وعلاوة على دراسة الملفات المحالة عليه من لدن رئيس المجلس أو الهيئة أو اللجنة الدائمة، برمج الفرع دارسة المواضيع التالية:

- الحياد التنافسي؛

- الذكاء الاصطناعي والمنافسة؛

- الشركات المستوردة والمنافسة؛

- المنافسة وحماية المستهلك.

[56] قرار رئيس مجلس المنافسة عدد 2024/02/01.

تجدر الإشارة إلى أن الفرع الثاني قام بالدارسة والمصادقة على 34 قرارا يتعلق بمشاريع تركيز اقتصادي.

3.3 الفرع الثالث

خلال سنة 2024، عقد الفرع الثالث 42 اجتماعا أنجز خلالها الأنشطة التالية، طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس:

- اتخاذ قرارات بشأن مشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليه من لدن اللجنة الدائمة؛
- المساهمة في دراسة وتحليل قرارات المجلس في مجال التركيز الاقتصادي؛
- المشاركة في جلسات الاستماع لأجل إعداد الآراء التي يباشرها المجلس أو موضوع إحالات خارجية؛
- المشاركة في تحديد وإجراء الدراسات القطاعية المدرجة في مخطط عمل المجلس، والمساهمة في التظاهرات العلمية.

خلال اجتماعاته، قام الفرع الثالث بالدراسة والمصادقة عل 34 قرارًا يتعلق بمشاريع تركيز اقتصادي. كما اطّلع وناقش باقي القرارات الصادرة عن المجلس في مجال التركيز، لاسيما تلك الصادرة عن اللجنة الدائمة.

وقد شارك الفرع أيضًا في مناقشة مشروع رأي مجلس المنافسة حول سير المنافسة في سوق المطاحن بالمغرب، وذلك على إثر مبادرة المجلس للإدلاء بالرأي، كما تم تعيينه من طرف رئيس المجلس لتتبع إنجاز مشروع الرأي هذا.

زيادة على ذلك، أسهم أعضاء الفرع في:

- استكمال خلاصات مشروع الرأي حول وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب؛
- دراسة ومناقشة خلاصات مشروع الرأي حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه بالمغرب؛
- إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2023، والإدلاء بمقترحات ملموسة بشأن نقاط محددة، ومراجعة النسخة العربية من التقرير.

4.3 الفرع الرابع

أنجز الفرع الرابع، بمقتضى المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، ما يلي:

- اتخاذ قرارات بشأن مشاريع تركيز اقتصادي محالة عليه من لدن اللجنة الدائمة؛
- المشاركة في إعداد الآراء التي باشرها المجلس؛
- المشاركة في تظاهرات علمية.

وفي 2024، عقد الفرع 42 اجتماعا تدارس خلالها 11 ملفا بخصوص مشاريع تركيز اقتصادي، وصادق على 10 قرارات تتعلق بهذه التركيزات.

كما أخذ الفرع علما بالقرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة ومجموع أشغالها.

فضلا عن ذلك، شارك أعضاء الفرع في:

- إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2023، ومراجعة ترجمته العربية؛

- التحضير للورشة التكوينية المنظمة لفائدة القضاة حول تطبيق قانون المنافسة.

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية

1. الموارد البشرية

في سنة 2024، عزّز مجلس المنافسة، مرة أخرى، التزامه الثابت بتقوية وتثمين رأسماله البشري، من أجل مواكبة تطوره والاستجابة للتحديات المتزايدة المرتبطة بتطور مهامه.

1.1 عدد المستخدمين

عرف العدد الإجمالي لمستخدمي المجلس زيادة ملحوظة، منتقلا من 25 موظفا في 2018 إلى 63 في 2024، منهم حوالي 46 في المائة من النساء. وبلغ متوسط عمر أعضاء المجلس 41 سنة، بينما يمثل المسؤولون والأطر العليا 88 في المائة من مجموع المستخدمين. وعليه، ضاعف المجلس جهوده لتعزيز موارده البشرية، والاستجابة لمتطلبات تطوّر عمله.

2.1 تقوية الرأسمال البشري وتثمنيه

خلال سنة 2024، عكف المجلس على مواصلة تقوية وتطوير رأسماله البشري لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمؤسسة. وفي هذا الصدد، التحق عشرة (10) مقررين جدد بالمجلس خلال شهري ماي ويونيو 2024، مما ساهم في تعزيز القدرات العملية لمصالح التحقيق.

3.1 تفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي

على إثر مخرجات الحوار الاجتماعي لـ 29 أبريل 2024، استفاد أطر ومستخدمو مجلس المنافسة من زيادة في الأجور بقيمة 1000 درهم، على غرار باقي موظفي الدولة وأعوان المؤسسات العمومية.

ويعكس هذا الإجراء، المقرر طبقا للمرسوم رقم 2.24.630 المؤرخ في 16 يوليوز 2024[57]، التزام المجلس بتتبع التوجيهات الوطنية المتعلقة بتعديل الأجور والاعتراف بالجهود المبذولة من لدن مستخدميه.

[57] الجريدة الرسمية عدد 7320.

4.1 مشروع مراجعة النظام الأساسي للمستخدمين

إعمالا لأحكام القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، أعد المجلس مشروعا بمراجعة النظام الأساسي لمستخدميه. ويهدف هذا المشروع إلى إحداث هيئة للمقررين والباحثين، وتحديد كيفيات توظيف وترقية وأجور هذه الفئة الجديدة.

2. تنفيذ ميزانية مجلس المنافسة

على المستوى المالي، بلغت ميزانية مجلس المنافسة برسم سنة 2024 ما مجموعه 120.459.475,35 درهما، منها 94.709.192,00 درهما على شكل اعتمادات مفتوحة، و25.750.283,35 درهما كاعتمادات مؤجلة برسم السنة المالية 2023 وما قبلها.

وبلغ مجموع الالتزامات المنجزة 95.874.188,50 درهما بنسبة التزام قدرها 79 في المائة.

ووصل حجم الإصدارات إلى 82.928.752,59 درهما، بنسبة إصدار على ميزانية المجلس قدرها 69 في المائة.

وتتوزع الأداءات على الشكل التالي:

- نفقات الفصل الأول (ميزانية التسيير) وتضم:

• النفقات المتعلقة بالأجور والتعويضات الممنوحة للمستخدمين المرسّمين وأقرانهم: 28.248.890,64 درهما؛

• النفقات المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجلس المنافسة: 5.294.556,77 درهما؛

• نفقات التسيير (المعدات والخدمات): 23.465.736,47 درهما.

- نفقات الفصل الثاني (ميزانية الاستثمار): 25.919.568,71 درهما. وارتبطت هذه النفقات أساسا بالاعتمادات المرحلة المتعلقة بالدراسات التقنية وبإنجاز أشغال بناء المقر الجديد لمجلس المنافسة.

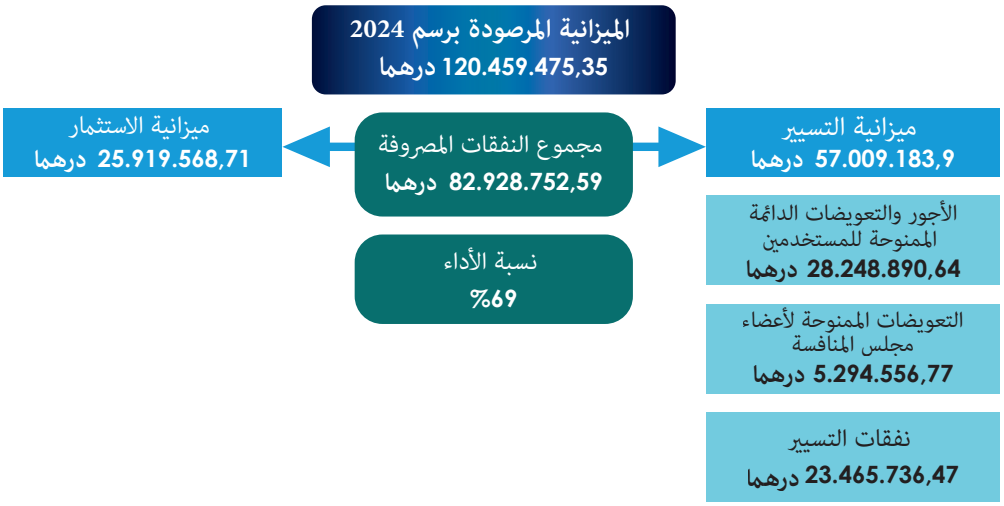

وعليه، شملت أبرز منجزات المصالح الإدارية والمالية للمجلس الإجراءات التالية:

- تدشين المقر الجديد للمجلس؛

- تنزيل المحاسبة العمومية؛

- تنفيذ حصيلة فتح حسابات المجلس؛

- تنفيذ عملية التصديق على حسابات المجلس من لدن مدقق خارجي؛

- تحيين النصوص المؤطرة لنفقات المجلس انسجاما مع المرسوم الجديد المتعلق بالصفقات العمومية (نظام مشتريات المجلس محين طبقا لأحكام المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، والنظام المالي والمحاسبي، ودليل المساطر المتعلقة بالمحاسبة العمومية)؛

- تحيين الجرد السنوي للأصول الثابتة للمجلس وتخريد المعدات والأثاث المستهلك وغير القابل للاستخدام على شكل تبرعات مُنحت للمركز الوطني محمد السادس للمعاقين بسلا؛

- تجهيز المقر الجديد لمجلس المنافسة؛

- التنظيم اللوجيستي لمختلف الاجتماعات والتظاهرات وورشات العمل المنظمة من لدن مجلس المنافسة؛

- تمويل برنامج عمل جمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي وأعوان مجلس المنافسة عبر اتفاقية موقعة بين رئيس مجلس المنافسة ورئيس جمعية الأعمال الاجتماعية؛

- اقتناء الوسائل اللوجستية الضرورية لحسن سير مصالح مجلس المنافسة. ويشمل ذلك تلبية مختلف حاجيات المجلس من لوازم مكتبية، ومعدات وتجهيزات وأثاث وخدمات الصيانة والتهيئة.

3. نظم المعلومات والتوثيق والأرشفة

خلال سنة 2024، واصل مجلس المنافسة تطوير نظامه المعلوماتي بهدف جعله أكثر ابتكارًا وفعالية وأداء، بما يسهم في تعزيز نجاعة وإنتاجية المؤسسة. وتندرج هذه المقاربة أيضا ضمن مسار شامل للتحول الرقمي لخدمات المجلس، يهدف إلى اعتماد مقاربة ترتكز على المستخدم وتُبنى على المعطيات، بما يسمح بتوحيد وترشيد العمليات التشغيلية، وتوفير أدوات فعالة لفائدة الأطراف الفاعلة داخل المجلس وخارجه كفيلة بتفعيل الأهداف الاستراتيجية والعملية للمجلس.

في هذا الصدد، قام المجلس بوضع مجموعة من أدوات التحول الرقمي، وتتضمن:

- تعزيز البوابة الإلكترونية الجديدة للمجلس، وإدراج وحدات برمجية وخدمات جديدة، وإغناء الأرشيف الوثائقي الصادر منذ 2009. وهي متوفرة الآن باللغتين العربية والفرنسية، كما يمنحها التصميم البصري الجديد طابعًا عصريًا مع تيسير عملية البحث والولوج إلى المعلومات؛

- تطوير قاعدة معطيات رقمية تفاعلية وديناميةMounafassa.com)، موجهة لضمان تتبع منهجي للاجتهادات القضائية والتطورات التشريعية المتعلقة بقانون المنافسة داخل الاتحاد الأوربي. وتهدف هذه القاعدة إلى تسليط الضوء على القضايا القانونية التي تحظى باهتمام مجلس المنافسة، خاصة فيما يرتبط بالتقائية قانون المنافسة المغربي مع المكتسبات الأوروبية؛

- إعداد وتعميم تطبيقات معلوماتية جديدة في النظام المعلوماتي الحالي؛

- تدبير حظيرة المعدات المعلوماتية والبرمجيات الخاصة بالمجلس وصيانتها؛

- التحسين المستمر لمراقبة أمن النظام المعلوماتي، وتدبير الحوادث السيبرانية، وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية وحمايتها.

الجزء الثالث
الشراكات واستراتيجية التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

أولا: الشراكة الوطنية والدولية

في إطار التعاون الوطني والدولي، أطلق مجلس المنافسة، في 2024، عدة مبادرات لتقوية قدراته المؤسساتية، وتعزيز تبادل الخبرات مع عدة فاعلين، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وأسهمت هذه الإجراءات والتدابير في تعزيز ثقافة حقيقية للمنافسة.

1. الشراكة الوطنية

في إطار الشراكة التي أبرمها منذ يناير 2022 مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة المبرمة، نظم مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورشة تكوينية مشتركة لفائدة القضاة في أكتوبر 2024، والتي جاءت امتدادا للدورات الأربع السابقة المنظمة منذ 2022.

وشملت هذه الورشة ثلاثون (30) قاضيا يمثلون المحكمة التجارية بالرباط و المحكمة التجارية بالدار البيضاء علاوة على محكمة الاستئناف بالرباط. وتهدف الورشة إلى تعميق معارفهم وإلمامهم بقانون المنافسة، وتعزيز قراراتهم في هذا الشأن.

واستندت الورشة، التي أطرها خبراء في القضاء الفرنسي والمغربي، إلى دراسة لحالات عملية، وتحليل للاجتهاد القضائي المتعلق بطرق الطعن الواردة في قانون المنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تجسد محطة هامة ضمن برنامج التعاون بين مجلس المنافسة وهاتين المؤسستين. وتعكس انسجامهم وتكاملهم في تبادل الخبرات والتجارب. وتهدف هذه الشراكة، أساسا، إلى ضمان تفسير دقيق وتطبيق فعال للنصوص التشريعية المؤطرة للمنافسة في الأسواق.

وبكونه مؤسسة دستورية، يضطلع مجلس المنافسة بدور محوري في تطبيق قانون المنافسة والسهر على التقيد بالقواعد المنظمة لسير الأسواق. غير أنه وتفعيلا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور وفي حق الدفاع، تظل السلطة القضائية الحكم الفيصل في هذا المجال، شأنها شأن المجالات القانونية الأخرى.

2. التعاون الدولي

1.2 تعزيز القدرات المؤسساتية في إطار التعاون الثنائي مع لجنة المنافسة اليونانية

في إطار تعزيز قدراته المؤسساتية، أجرى مجلس المنافسة زيارة عمل إلى لجنة المنافسة اليونانية بأثينا في يونيو 2024.

وتندرج هذه الزيارة، المنظمة لفائدة إطارين من المؤسسة، في سياق تفعيل اتفاقية الشراكة بين المؤسستين. وقد أتاحت توطيد أواصر التعاون الثنائي، وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في مجال نظامة المنافسة والحكامة المؤسساتية.

2.2 تعزيز القدرات المؤسساتية في إطار مشاركة المجلس في الأشغال الأوروبية حول المنافسة ومساعدات الدولة

شارك ثلاثة (3) مقررين بمجلس المنافسة في أشغال الندوة التي نظمتها الإدارة العامة للمنافسة بالمفوضية الأوروبية حول "المنافسة ومساعدات الدولة" في أكتوبر 2024 ببروكسيل.

وشكلت هذه المشاركة مناسبة لتعميق معارفهم بالإطار القانوني والاقتصادي المنظم للمساعدات العمومية داخل الاتحاد الأوروبي، مع تقوية تبادل الخبرات والممارسات المثلى بين سلطات المنافسة.

3. أنشطة المجلس الدولية

1.3 الندوة الدولية بمراكش حول الحياد التنافسي والولوج إلى الأسواق

نظم مجلس المنافسة لقاءه السنوي الدولي في نونبر 2024، حول موضوع "الحياد التنافسي والولوج إلى الأسواق".

بصفة عامة، يحيل مفهوم الحياد التنافسي على مفهوم المساواة في التعامل مع المتنافسين، وبالتالي على حالة يمتثل فيها كافة الفاعلين الاقتصاديين في سوق واحدة لقواعد منافسة منصفة مطبقة على جميع جوانب أنشطة شركة ما (من الولوج إلى الموارد إلى المنافذ). وذلك بهدف ضمان مكاسب عن أفضل نسبة بين التكلفة والفعالية، التي تُنقل حتماً إلى المستهلك النهائي.

ويثار مبدأ الحياد التنافسي بصورة متكررة في السياق الاقتصادي العالمي الراهن، المطبوع بالعودة نحو مساعدات الدولة والإعانات. ويجب التأكيد في البداية على أهمية ووزن المنشآت العمومية في الأسواق التي تطرح تحديات بشأن قواعد المنافسة الحرة والنزيهة.

ثانيا، يطرح مجال الصفقات العمومية رهانا مزدوجا، خاصة هدف تحقيق توازن بين احترام قواعد المنافسة وفعالية الإنفاق العمومي.

وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى أن إشكالية الحياد التنافسي تتطلب إيلاء عناية خاصة بالإطار المعتمد، لاسيما النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل والتي يُفترض أن تتسم بمميزات الموضوعية والحياد من أجل تحقيق أهداف النجاعة الاقتصادية على مستوى الأسواق.

علاوة على ذلك، فإن ضمان الحياد التنافسي يفترض أيضاً منع ما يلي

- منح امتيازات غير مبررة لبعض الفاعلين فقط، ما قد يترتب عنه خلق اختلال في التوازن التنافسي،
- تقييد تعويض الالتزامات المحتملة للخدمة العمومية لشركة معيّنة، بحيث يكون هذا التعويض مناسباً ومكافئاً لقيمة الخدمات المقدمة، والالتزام بقواعد تتعلق ببنية

وحكامة الشركات العمومية، يستبعد كل امتياز غير مبرر قد يؤدي إلى تحريف سير المنافسة.

بالمثل، يمكن أن يكون لمساعدات الدولة أثر سلبي على سير المنافسة حين تشكل امتيازات انتقائية يتم تمويلها من الميزانيات العمومية (الإعانات)، كما يمكن أن تتخذ أشكالاً أخرى، كالامتيازات الضريبية.

وفي السياق ذاته، يفرض مفهوم الحياد التنافسي التفكير في سبل الولوج إلى الصفقات العمومية، والحفاظ على هذا المبدأ من خلال إرساء شروط منافسة مفتوحة وعادلة وشفافة وغير تمييزية في مساطر إبرام الصفقات العمومية.

وفي الواقع، فإن الولوج إلى الصفقات العمومية يمثل تحدياً كبيراً يتمثل في التوفيق بين ضمان المنافسة وفعالية الإنفاق العمومي. وتبرز هذه الازدواجية في الإطار التنظيمي والممارسات التي تحكم تفويت الصفقات العمومية، وتشمل بالخصوص:

- متطلبات قانون المنافسة، من خلال تعزيز المنافسة الشريفة، وهو ما يترجم بضرورة ضمان ولوج عادل إلى طلبات العروض بالنسبة لجميع المقاولات، بغض النظر عن حجمها أو موقعها الجغرافي (عبر إجراءات واضحة ومفتوحة أمام جميع المتنافسين لضمان الشفافية، ومعايير تقييم للطلبات تكون موضوعية لضمان المساواة في المعاملة، وغيرها)،

- فعالية الإنفاق العمومي، ويُقصد بها في هذا المستوى ترشيد تدبير الأموال العمومية، وبالتالي تحقيق القيمة المثلى لكل درهم يتم إنفاقه (من حيث الجودة والتكلفة وسرعة المساطر لإنجاز المشاريع في أفضل الآجال).

بيد أن هناك في الغالب توتراً بين هذين الشرطين، إذ تواجه الدول ضرورة التوفيق بينهما من خلال اعتماد تدابير تكييفية، (من قبيل شروط منح الأفضلية المحلية، ومعايير بيئية واجتماعية، وطلبات عروض مبسطة وغيرها).

وبالتالي، فإن إيجاد توازن بين المنافسة وتحقيق النجاعة في الإنفاق العمومي يشكل تحدياً معقدا لكن أساسي، من أجل ضمان تدبير أمثل للمال العام، مع تعزيز التنافسية وترسيخ الدينامية الاقتصادية.

ومن ثم، تستوجب أنشطة القطاع العام كجهة مقتنية وفاعل اقتصادي عناية خاصة لتفادي أي تأثير سلبي على سير المنافسة. في هذا السياق، يعزز الحياد التنافسي المنافسة عبر حذف أو تقليص المزايا التنافسية المفرطة التي يمكن أن يحظى بها عدد من الفاعلين مقارنة بمنافسيهم، مثل مساعدات الدولة أو النصوص التنظيمية التي تمنح الأفضلية للشركات النشطة فعليا في قطاع معين.

وتحقيقا لهذا المسعى، يتعين على سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية الحرص على التقيد بقواعد المنافسة الحرة والنزيهة.

في الواقع، تعمل سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية بشكل مشترك في هذا الاتجاه. ومع ذلك، فهي تختلف من حيث المهام الموكولة إليها والأدوات المتاحة لها.

وفي كثير من البلدان، تتم مراقبة أنشطة عدد كبير من القطاعات من طرف هيئة تقنين محددة، بالتعاون مع سلطة مختصة بالمنافسة ذات توجه عام، تسهر على مدى امتثال ممارسات الشركات لقواعد المنافسة.

وجدير بالذكر أن هيئات التقنين هاته تتولى غالباً مهمة مواكبة عملية انتقال قطاع معين إلى نظام أكثر تنافسية. ويمكن التمييز بين مهام هذه هاذين النوعين من التدخل على الشكل التالي:

- التقنين القطاعي يقع ضمن اختصاص هيئات محددة، تتوجه تدخلاتها نحو قطاعات كانت خاضعة في الأصل لنظام ذي بنية احتكارية أو على الأقل شبه احتكارية ذات ولوج مغلق، بهدف فتح المجال أمام المنافسة. وغالباً ما تتضمن هذه القطاعات عناصر من الخدمة العمومية أو الشاملة.

- سياسة المنافسة المتمثلة في السهر على امتثال الشركات لقواعد المنافسة في سوق تعتبر تنافسية في العموم.

ومن المهم التمييز بين الأهداف والمهام الموكولة لكل من هيئات التقنين القطاعية وسلطات المنافسة، كما هو منصوص عليها في العديد من التشريعات حول العالم، وكذا الأدوات المتاحة لكل منهما. فمن جهة، تسعى سلطة منافسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، تشمل حماية المنافسة، والبحث عن النجاعة الاقتصادية، ودمج إشكاليات الإنصاف على المدى البعيد. ومن جهة ثانية، تسهر هيئات التقنين القطاعية على ضمان الولوج إلى المرافق الأساسية، وحذف حواجز الدخول وكذا الامتياز التي تحظى به شركة للولوج إلى وسائل إنتاج نادرة، وتخصيص الموارد المتاحة للشركات الأكثر قدرة على استخدامها بفعالية، وضمان معالجة مثلى لالتزامات الخدمة الشاملة.

بالنسبة لسلطة المنافسة، يرتبط استغلال الآليات القانونية ارتباطا حتميا بتحديد الممارسات المعنية، إذ يتعين إثبات وجود استغلال تعسفي لوضع مهيمن أو وجود اتفاقات منافية للمنافسة، ذلك أن مجرد الملاحظة لا يكفي لتمكينها من اتخاذ إجراءات مثل إصدار قرارات أو فرض عقوبات. إضافة إلى ذلك، فسلطة المنافسة مؤهلة لمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي بغية تفادي خلق بنية احتكارية أو تكريس وضع مهيمن.

من جانبها، تمتلك هيئات التقنين القطاعية إمكانية التدخل القبلي في تحديد هيكلة السوق (عدد المتدخلين، منح التراخيص ...). كما يمكنها، في مرحلة بعدية، أن تمارس رقابة

على هيكلة الشركة نفسها. وتتجلى طبيعة الأدوات التي تتوفر عليها، على وجه الخصوص، في إمكانية اختيار المتدخلين في السوق و/أو التدخل المباشر في مستوى الأسعار، وهياكل السوق، وسلوك الشركات، وتوقيت تدخلاتها (قبلية أو بعدية)، والآجال الممنوحة لها لتسوية نزاع أو اتخاذ قرار، علاوة على إصدار توجيهات تنظيمية.

في بعض الأحيان، قد يؤدي غياب الوضوح في الأدوار والمهام الموكولة لكل من سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية إلى تداخل في الاختصاصات. ولمواجهة هذا التداخل، تظل آلية التعاون أداة ذات أهمية قصوى.

ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن "التعاون بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية يعزز تدخلاتهما، ويسمح لهما بتقاسم الموارد والمعلومات (تبادل المعارف)، وتفادي تكرار الإجراءات، وبالتالي تصبح أكثر نجاعة وتحقق أهدافها.

كما يمكن أن يفضي التعاون إلى ثني الفاعلين في السوق عن اختيار الهيئة المراد إيداع شكايتهم بها حسب فرص التعاطي معها بإيجابية (اختيار جهة الاختصاص "élection de juridiction").

علاوة على ذلك، يساعد التعاون على توضيح المسؤوليات المسندة لكل طرف وسد الثغرات بواسطة برتوكول اتفاق على سبيل المثال".

وتتدخل سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية لضبط الأسواق بشكل فعال، بصرف النظر عن توقيت تدخلها، وتظل الجهات الضامنة لتوازن المنظومة التنافسية، وذلك لما فيه مصلحة الدول والشركات والمواطنين (المستهلكين).

من جهة أخرى، لا يمكن تحليل العلاقة بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية دون التطرق إلى مسألة تقنين المهن المنظمة.

ففي واقع الأمر، تكتسي المهن المنظمة صبغة خاصة، إذ تتطلب تكوينا معينا، والتوفر على مؤهلات خاصة، والانتساب إلى هيئة مهنية أو إلى جمعية في معظم الحالات. وتخضع لنصوص تنظيمية صارمة تتوخى ضمان جودة الخدمات المقدمة وسلامتها.

وقد تؤدي عدة عوامل إلى محدودية المنافسة في هذه المهن، من بينها:

- حواجز الدخول: إذ إن المتطلبات المتعلقة بالمؤهلات والحصول على التراخيص قد تحدّ من عدد المهنيين المسموح لهم بمزاولة المهنة؛
- تحديد الأسعار: في بعض المهن، يتم تقنين الأسعار، مما يحد من إمكانية التنافس حول الأسعار؛
- احتكار تقديم بعض الخدمات: بعض المهن قد تتمتع باحتكار قانوني في تقديم خدمات معينة، مما يمنع فاعلين آخرين من عرض خدمات مماثلة.

ومن جهة أخرى، يهدف تنظيم المهن إلى ضمان جودة الخدمات، فالمعايير المتعلقة بالتكوين والممارسة يتم وضعها لضمان توفر المهنيين على الكفاءات اللازمة.

كما يروم تنظيم المهن حماية المستهلكين بواسطة نصوص تنظيمية تحميهم من الممارسات غير الأخلاقية أو غير المهنية.

وأخيرا، يتيح تقنين المهن المنظمة صون نزاهة المهنة، بحيث يساهم إرساء قواعد ومدونة السلوكيات في تحصين الثقة بالمهنة.

ويعد التوازن بين المنافسة والتنظيم أمرا بالغ الأهمية: فقد يفضي الإفراط في التنظيم إلى خنق المنافسة، ويُبقي الأسعار مرتفعة، ويحدّ من الابتكار. بالمقابل، يمكن أن تؤدي قلة التنظيم، إلى تراجع جودة الخدمات، وممارسات غير أخلاقية، وتهديد سلامة المستهلكين. وفي غالب الأحوال، ينصب النقاش بشأن إصلاح المهن المنظمة حول مسألة إيجاد التوازن المناسب بين تشجيع المنافسة من جهة، وحماية المستهلكين من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، قدمت جلسات الندوة الأربع، إجابات وتوضيحات لكافة هذه الأسئلة، وتمثلت في المحاور التالية:

1. المنشآت العمومية والحياد التنافسي،
2. المهن المنظمة بين المنافسة والتقنين،
3. التفاعلات بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية،
4. الولوج إلى الصفقات العمومية بين شروط المنافسة وفعالية الإنفاق.

وانكب محاضرون رفيعو المستوى، يمثلون القارات الخمس، على النقاش حول مختلف المحاور أمام حشد من الجمهور ضم نحو 200 شخص. وجرى إصدار وقائع الندوة ونشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس.

وتستعرض الفقرة الثالثة من هذا الجزء من التقرير السنوي ملخصا لهذه الوقائع.

3.2 المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة العربية

انعُقد اللقاء السنوي لشبكة المنافسة العربية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في مارس 2024. وبصفته عضوا مؤسسا لهذه الشبكة ورئيسا لمجموعة العمل المعنية بالتركيزات الاقتصادية، أسهم مجلس المنافسة بالمملكة المغربية مساهمة فعالة في أشغال هذه الدورة، عبر العديد من المداخلات والمساهمات المكتوبة.

وأبرز هذا اللقاء كذلك أهمية الروابط التي تجمع القضاء بسلطات المنافسة. في هذا السياق، وُجهت الدعوة إلى المملكة المغربية لتقاسم تجربتها الفريدة مع أعضاء الشبكة،

حيث شارك قاضيان، يمثلان المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في أشغال هذا اللقاء وقدما توضيحات محورية حول طبيعة العلاقة بين القضاء ومجلس المنافسة.

3.3 مشاركة المجلس ومساهمته في المؤتمرات الدولية

على الصعيد العالمي، شارك مجلس المنافسة في عدة فعاليات كبرى، مؤكدا بذلك التزامه الثابت بتعزيز التعاون وترسيخ الحوار في مجال تقنين المنافسة.

في فبراير 2024، شارك المجلس في اجتماع جهات الاتصال الوطنية (Points de Contact Nationaux) الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس (فرنسا). وساهم كذلك في أشغال ورشة عمل حول الترافع بنيروبي (كينيا)، نظمتها هيئة المنافسة بكينيا بالتعاون مع لجنة التجارة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مارس 2024، شارك المجلس في اجتماع لجنة الإشراف التابعة للمنتدى الإفريقي للمنافسة، وفي ورشة العمل حول الأسواق الرقمية، التي نظمتها لجنة المنافسة لجزر الموريس ببورت أو برانس (جزر الموريس).

وفي ماي 2024، شارك في المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة الدولية الذي نظمته هيئة المنافسة البرازيلية في سلفادور دي باهيا (البرازيل).

وفي يونيو 2024، قدم المجلس مساهمته في أشغال ورشة العمل حول قانون واقتصاد المنافسة، التي نظمتها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا بكيغالي (رواندا). وحضر كذلك منتدى المنافسة العربي الخامس، المنظم من لدن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتونس العاصمة (تونس).

وفي يوليوز 2024، اضطلع بدور فعال في أشغال اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بسياسة وقوانين حماية المستهلك، المنظم من لدن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف (سويسرا)، مساهما في إثراء التفكير العالمي بشأن حماية حقوق المستهلكين في إطار ضبط الأسواق.

أخيرا، شارك المجلس في أشغال منتدى المنافسة العالمي المنظم من لدن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في باريس (فرنسا) في دجنبر 2024.

وتجسد كل هذه المبادرات انخراط المجلس المتواصل في توطيد أواصر التعاون الدولي وتقاسم الخبرات في مجال ضبط الأسواق. وقد أتاحت ترصيد الشراكات القائمة، وتوسيع أفاق التعاون مع فاعلين جدد وكسب رهانات دولية جديدة، وتقوية الروابط مع السلطات النظيرة.

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة

1. نبذة عامة

في 2024، حرص مجلس المنافسة على تقوية تواصله مع وسائل الإعلام، سعيا منه إلى تعزيز ثقافة المنافسة بالمغرب. ففي هذا الصدد، قام المجلس بنشر بلاغاته الصحفية وآرائه وإصداراته عبر الصحافة المكتوبة والرقمية والسمعية البصرية، كما استعمل بوابته الإلكترونية كمنصة رئيسية لتقاسم قراراته وأنشطته. كما ضمن المجلس تغطية إعلامية لفعالياته المؤسساتية.

ويمارس المجلس كذلك يقظة إعلامية من أجل تتبع تطور السوق وتكييف تدخلاته تبعا لذلك. وتتيح هذه اليقظة رصد الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وتقييم انعكاسات التدابير المتخذة، ودعم التحقيقات الجارية، وتساعد على تدبير صورة المؤسسة.

وقد ساهمت المؤتمرات الصحفية والتصريحات الموجهة للرأي العام في توضيح أنشطة المجلس، مما سهل نشر معلومات دقيقة وسهلة الفهم. كما نظم المجلس لقاءات تحسيسية مع مختلف الفاعلين في منظومة المنافسة، مما عزز الحوار وفهم رهانات المنافسة. وقد ساعدت هذه المبادرات على تسهيل تطبيق قواعد المنافسة وتعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة.

2. الأعمال المنجزة برسم 2024

1.2 وسائل الإعلام ومجلس المنافسة

خلال سنة 2024، واصل مجلس المنافسة تعاونه الوثيق مع وسائل الإعلام بهدف تعزيز اهتمام الرأي العام وترسيخ ثقافة المنافسة الحقيقية داخل المجتمع المغربي.

وتجسدت هذه المقاربة في نشر بلاغاته الصحفية وآرائه وإصداراته على نطاق واسع، عبر مختلف القنوات، بما في ذلك الصحافة المكتوبة والرقمية والسمعية البصرية، ما أتاح استمرار تدفق المعلومات بشأن رهانات المنافسة ومستجداتها.

من جانبه، أضحى الموقع الإلكتروني للمجلس يشكل ركيزة أساسية ضمن استراتيجيته التواصلية، متيحا لوسائل الإعلام والأطراف الفاعلة ولوجاً مباشراً ومنظّماً وشاملاً إلى بلاغاته الصحفية وأنشطته وقراراته ومبادراته. كما أسهم في تعزيز التفاعل مع الرأي العام باعتباره واجهة للتبادل، مما ساهم في تكريس الشفافية ونشر ثقافة المنافسة.

1.1.2 العلاقات مع وسائل الإعلام

تستند استراتيجية المجلس التواصلية إلى مقاربة استباقية، تتوخى تعبئة وسائل الإعلام من أجل تعزيز حضوره وتقوية وعي الفاعلين الاقتصاديين والرأي العام بالتحديات المتعلقة

بضبط الأسواق. وتسعى كذلك إلى تعزيز استيعاب دور المجلس وتأثيره على الاقتصاد الوطني عبر نشر معلومات سهلة الولوج وعلى نطاق واسع.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تعزيز علاقات بناءة مع وسائل الإعلام، ينظم المجلس سنوياً ورشة تكوينية لفائدة مهنيي الإعلام. وتُجسّد هذه المبادرة الاعتراف بالدور المحوري الذي تضطلع به وسائل الإعلام باعتبارها قناة رئيسية لنقل مبادئ وقضايا المنافسة.

وفي سنة 2024، نظم المجلس النسخة الثالثة من هذه الفعالية الكبرى، بوصفها منصة متميزة للتفاعل مع الصحفيين. وقد مكّنت هذه اللقاءات من مناقشة أنشطة المجلس، والتطرق لقضايا قانون واقتصاد المنافسة، والتباحث بشأن الإشكاليات الرئيسية التي يعرفها هذا القطاع. وتمثل الغرض الرئيسي في تحسيس الصحفيين وتكوينهم حول آليات المنافسة ودورها الأساسي في التنمية الاقتصادية.

وتمحور برنامج هذا اللقاء حول موضوع العلاقات التي تجمع سلطات المنافسة بوسائل الإعلام، مع مداخلات مهمة قدّمها خبراء يمثلون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والإدارة العامة للمنافسة بالمفوضية الأوروبية وهيئة المنافسة اليونانية. واستعرض هؤلاء الخبراء دراسات لحالات عملية، ساعدت على تعميق الوعي بالرهانات والحلول الملموسة في مجال التعاون بين هذه السلطات ووسائل الإعلام.

وبوصفها أطرافا رئيسية فاعلة داخل المنظومة التنافسية، تضطلع وسائل الإعلام بدور جوهري في التحسيس بمبادئ المنافسة الحرة والنزيهة. كما تساهم بفعالية في الترويج لمبادرات المجلس، بما يُساعد على إرساء بيئة تنافسية تخدم مصالح الشركات والمواطنين.

2.1.2 اليقظة الإعلامية

تلعب اليقظة الإعلامية لمجلس المنافسة دوراً محورياً في تدبير التواصل المؤسسي والتكيف السريع مع تطورات الأسواق. فمن خلال تقاسم تحليل معمق داخلياً حول تغطيات الصحافة المكتوبة، والسمعية البصرية، والإلكترونية، وكذا الاتجاهات الصاعدة، يحرص المجلس على إمداد طاقم العمل بالأدوات الضرورية لمسايرة المستجدات التنافسية والتفاعل معها بفعالية. ولا تقتصر هذه المقاربة الاستباقية على تشخيص الوضعية الراهنة فحسب، بل تمتد كذلك إلى تتبع فوري لمجموعة واسعة من مصادر المعلومات، متيحة للمجلس استخلاص معطيات دقيقة قصد تكييف تدخلاته واستراتيجياته.

ويكتسي التحليل الإعلامي ضرورة أساسية لرصد الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وتتبع تطور الأسواق، والكشف مبكرا عن مؤشرات الخلل، من قبيل الارتفاع المريب في الأسعار والاتفاقات بين الشركات. ويعزز كذلك التحقيقات التي يفتحها المجلس وقراراته عبر توفير معلومات حيوية مستمدة من تقارير قطاعية، ودراسات اقتصادية، وممارسات هيئات

التقنين الدولية. وبدراسة القرارات الصادرة سلطات المنافسة الأخرى، خاصة الأوربية، يستطيع المجلس ملاءمة استراتيجياته مع حقائق السوق المغربية.

وتضطلع اليقظة الإعلامية كذلك بدور حاسم في تقييم تأثير أعمال المجلس على الفاعلين الاقتصاديين والرأي العام، إذ تتيح للمجلس استباق العراقيل الممكنة وتكييف تدخلاته من خلال تحليل تفاعلات الأطراف الفاعلة. فضلا عن ذلك، تشكل هذه اليقظة آلية حيوية لتدبير سمعة المؤسسة، حيث يساعد الرصد المبكر للانتقادات والنقاشات العمومية المجلس على تعديل استراتيجيته التواصلية لتعزيز صورته وضمان تصور إيجابي بشأنه.

وبفضل هذه اليقظة، يستفيد المجلس كذلك من فهم دقيق لانشغالات المستهلك المغربي، من خلال تحديد القضايا المثيرة للجدل والرهانات ذات الأولوية.

من جهة أخرى، يُعد المجلس تقريرا شهريا ومفصلا لتقييم تأثير تدخلاته واستقراء الاتجاهات الإعلامية. ويشمل هذا التقرير تحليلا للتغطية الإعلامية لأنشطة المؤسسة، وذلك عبر قياس صدى أعمالها من خلال عدد المقالات المكتوبة، وردود فعل الرأي العام، وتنوع الوسائط الإعلامية المستعملة.

وعلاوة على هذا التحليل المحلي، يقوم المجلس بإعداد استعراض للصحافة الدولية بهدف تتبع تطور الممارسات المنافية لقواعد المنافسة على الصعيد العالمي. وتتيح هذه المقاربة الإبقاء على اطلاع بشأن الاتجاهات القانونية والاقتصادية العالمية، والتنبؤ بتداعياتها على الإطار التنظيمي الوطني.

3.1.2 الندوات الصحفية والتصريحات الإعلامية

في سنة 2024، ضاعف مجلس المنافسة الندوات الصحفية. وأدلى رئيسه بعدة تصريحات إعلامية لإضفاء الوضوح على مقاربته التواصلية وتعزيز شفافيتها. وتوخت هذه المبادرات تبليغ الرأي العام وتحسيسه بأبرز الأعمال التي يقوم بها المجلس، بما في ذلك تنظيم لقاءات مستهدفة، ونشر آرائه وقراراته، وتنظيم ورشات عمل وندوات دولية حول القضايا ذات الاهتمام العام.

واعتُبرت هذه الندوات الصحفية بمثابة منصات تفاعلية حقيقية، جمعت ممثلي المنابر الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة والرقمية. ومكنت من إرساء حوار بناء ومباشر مع الصحفيين، مساهمة في نشر معلومات دقيقة وسهلة الولوج بشأن أنشطة المجلس وأولوياته. من جهتها، مكنت التصريحات الإعلامية من توضيح موقف المجلس وتفسير آرائه وقراراته، مساهمة بذلك على فهم أفضل للأعمال المنجزة.

وبفضل هذه المقاربة متعددة الوسائط، تمكن المجلس من تقوية حضوره الإعلامي، وضمان تغطية مثالية لأنشطته، مع تحسين مستوى الوعي والفهم المتعلق بالقضايا ذات الصلة بالمنافسة وبالتقنين الاقتصادي.

4.1.2 البلاغات الصحفية

سعيا منه إلى تأمين تغطية إعلامية لكافة أنشطته في الوقت المناسب، قام مجلس المنافسة بنشر وتعميم 228 بلاغا صحفيا، منها 159 بلاغا يتعلق بملفات التبليغ بعمليات التركيز الاقتصادي التي توصل بها المجلس، إعمالا لمقتضيات المادة 10 من المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

الرسم البياني 32: عدد البلاغات الصحفية التي تم نشرها برسم 2024

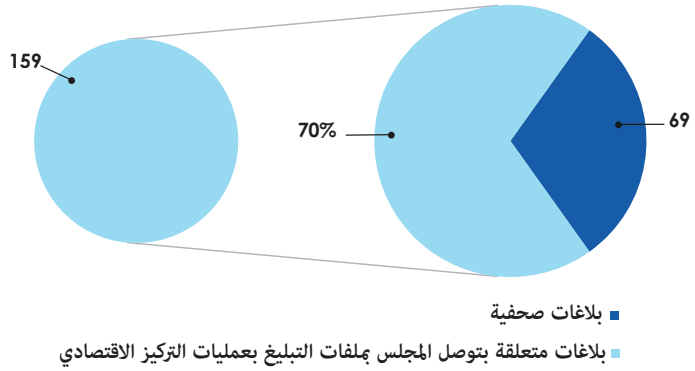

المصدر: الأمانة العامة لمجلس المنافسة

علاوة على ذلك، قام المجلس بنشر وتعميم بلاغات مفصلة لإبقاء وسائل الإعلام الوطنية والرأي العام على اطلاع على طبيعة أنشطته وأهدافه الاستراتيجية، ومختلف المبادرات التي أطلقها.

5.1.2 إبراز حضور مجلس المنافسة في وسائل الإعلام برسم 2024

يُعد مجلس المنافسة سنويا تقريرا مفصّلا حول حضوره الإعلامي وتغطيته للقضايا المتعلقة بقانون واقتصاد المنافسة. ويرتكز هذا التقرير على تحليل عميق للمعطيات والإحصائيات المتعلقة بهذا الحضور الإعلامي، متيحا إمكانية قياس تتبع مدى تدخلاته وانعكاساتها، مع تقييم اهتمام وسائل الإعلام بإشكاليات المنافسة الاقتصادية.

ويشكل هذا التقرير أيضا وسيلة استراتيجية تمنح تحليلات دقيقة حول مختلف الخرجات الإعلامية للمجلس، سواء تعلق الأمر بالبلاغات الصحفية أو المقابلات أو الندوات الصحفية أو المؤتمرات. كما يساعد على تقييم فعالية استراتيجيات التواصل المعتمدة، وتحديد المحاور المراد تحسينها لتعزيز نشر الرسائل وانخراط الرأي العام.

ويُظهر التقرير أنه خلال سنة 2024، تم ذكر مجلس المنافسة في 12.635 مقالاً صحفياً، مسجلا انخفاضا بنسبة 13,8 في المائة مقارنة بالسنة السابقة، التي ذُكر فيها المجلس في 14.666مقالا. وعلى الرغم من هذا التراجع، فقد شهد عدد الوسائط الإعلامية التي تناولت أخبار المجلس وأنشطته ارتفاعًا طفيفًا، منتقلاً من 842 إلى 867 خلال نفس الفترة، ويشمل ذلك المنصات السمعية البصرية، والإلكترونية، والمكتوبة.

12 635
العدد التراكمي للمقالات المنشورة برسم 2024

1 053
متوسط الأصداء الإعلامية المنشورة شهريا

867
وسيلة إعلامية ذكرت مجلس المنافسة برسم 2024

وبوجه خاص، استحوذت الصحافة الرقمية على أزيد من 86 في المائة من التغطية الإعلامية الإجمالية، مسجلة زيادة بست (6) نقاط عن السنة السابقة.

وتجسد الحضور الإعلامي كذلك في التتبع الشهري لأصداء الصحافة، التي بلغ متوسطها 1053، حيث سجل ذروته في يوليوز بمعدل 1755 إحالة إعلامية، ما يعكس الحضور المستمر للمجلس في المشهد الإعلامي. علاوة على ذلك، تبرز سيادة اللغة العربية في التغطية الإعلامية أهمية هذا البعد اللغوي في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس.

الرسم البياني 33: الأصداء الإعلامية حسب الأشهر خلال سنة 2024

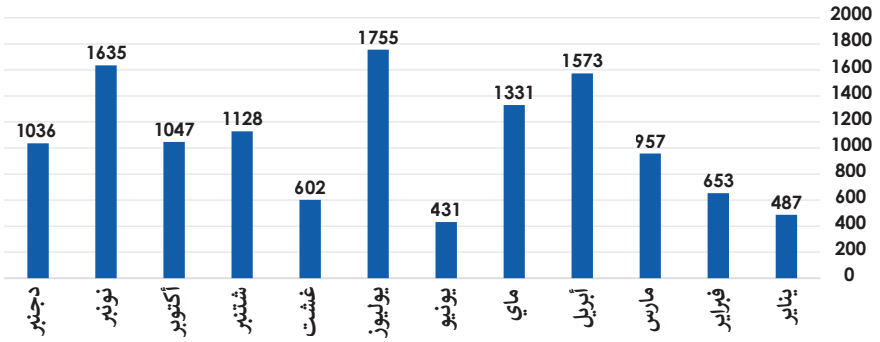

المصدر: الأمانة العامة لمجلس المنافسة

وتُجسّد هذه الأرقام نجاح استراتيجية التواصل التي يعتمدها المجلس، والتي استطاعت أن تستقطب اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام حول رهانات المنافسة. فمن خلال تعزيز حضوره الإعلامي، تُسهم هذه المقاربة في التحسيس بأهمية فوائد المنافسة العادلة، وفي ترسيخ فهم أعمق لقواعد السوق والالتزام بها.

2.2 اللقاءات التحسيسية والإخبارية

حرصا منه على توجيه أعماله التواصلية بفعالية واستهدافها للجهات الفاعلة الرئيسية في منظومة المنافسة الوطنية والدولية، أطلق مجلس المنافسة مبادرات متنوعة توخت ترسيخ ثقافة الإنصات والتفاعل البناء.

وفي هـذا الإطـار، نُظمـت لقـاءات مـع الفاعـلين الاقتصـاديين والمؤسسـاتيين، والمهنـيين القانونـيين، والأوسـاط الأكاديميـة والجامعيـة، بالإضافـة إلى أطـراف معنيـة أخـرى. وقـد كان الهـدف مـن هـذه اللقـاءات هـو تشـجيع دينامية تشـاركية تُمكّـن مـن فهـم أفضـل وتأويـل أدق للتشريـع الوطنـي في مجـال المنافسـة، مـع الأخـذ بـعين الاعتبـار المسـتجدات الدوليـة، وخاصـة منها تلك المستمدة من الاجتهاد القضائي الأوروبي.

وأرسـت هـذه المبـادرات إطـارا مميـزًا للتبـادل، حيـث تمكـن المشـاركون مـن مهنـيين وأكاديميـين وطلبـة وصحفـيين مـن تقاسـم وجهـات نظرهـم، ومشـاركة اهتماماتهـم، وتبـادل تجاربهـم. وأسـهمت كذلـك في تعزيـز الحـوار بين مختلـف الأطـراف الفاعلـة، مما أتـاح إلمامـا متبـادلا أعمق وتطبيقاً أكثر فعالية لقواعد المنافسة.

3.2 المعارض والملتقيات والمنتديات

انخـرط مجلـس المنافسـة في استراتيجيـة الانفتـاح والقـرب عبر المشـاركة في معـارض وملتقيـات ومنتديات اقتصادية مختلفة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

في هـذا الصـدد، شـارك المجلـس في الـدورة السادسـة عشر للملتقـى الـدولي للفلاحـة بالمغـرب بمكنـاس، حيـث شـارك في نـدوة نظمتهـا الكونفدراليـة المغربيـة للفلاحـة والتنميـة القرويـة يـوم الجمعـة 26 أبريـل 2024. وتمحـورت هـذه الأخيرة، التـي ترأسـها وزيـر الفلاحـة والصيـد البحـري والتنميـة القرويـة والميـاه والغابـات بمعيـة رئيـس مجلـس المنافسـة، حـول موضـوع "سير المنافسـة في أسواق الخضر والفواكه بالمغرب".

وبهـذه المناسـبة، قـدم مجلـس المنافسـة خلاصـات الدراسـة التـي أجراهـا على سير هذه الأسـواق، مسـلطا الضـوء على التحديـات الرئيسـية والمخاطـر المحيطـة بتطـور البيئـة الاقتصاديـة وتـأثيره على ضبط أسواق الخضر والفواكه.

إضافـة إلى ذلـك، وبمناسـبة الـدورة التاسـعة والعشريـن للمعـرض الـدولي للـنشر والكتـاب التـي احتضنتهـا مدينـة الربـاط في الـفترة الممتـدة مـن 9 إلى 19 مـاي 2024، شـارك المجلـس في هـذا المعـرض، حيـث اتفـق مع سـت (6) مؤسسـات أخـرى، تعنى بحمايـة الحقـوق والحريـات والحكامة الجيـدة والتنميـة البشريـة والمسـتدامة والديموقراطيـة التشـاركية، التـي اتفقـت على إقامـة جنـاح مشترك وتنظيم أنشطتهم بشكل مستقل. وزار رواق المجلس أزيد من 1500 شخص.

ويسـعى المجلـس مـن خلال هـذه الفعاليـات إلى فتـح حـوار مبـاشر مـع مختلـف الفاعـلين الاقتصـاديين والمهنـيين والمؤسسـاتيين، وتعريفهـم بمهامـه واختصاصاتـه، وبأهميـة احترام قواعد المنافسة في التنمية الاقتصادية.

كما تتيـح هـذه اللقـاءات توعيـة الـرأي العـام والفاعـلين بالرهانـات ذات الصلـة بتقـنين المنافسـة، والتعـرف على تطلعاتهـم واهتماماتهـم، وتعزيـز ثقافـة منافسـة قائمـة على الإنصاف والشـفافية والابتكار.

3. جائزة مجلس المنافسة للبحث

يعد اللقاء السنوي الذي ينظمه مجلس المنافسة مع وسائل الإعلام مناسبة كذلك لتتويج الفائزين بـ "جائزة مجلس المنافسة للبحث"، التي تميزت أعمالهم بانتقائها من طرف لجنة التحكيم المعينة لهذا الغرض.

وتهدف هذه المسابقة، التي أُعطيت انطلاقتها في يوليوز 2023، إلى مكافأة أطروحات الدكتوراه ورسائل الماستر المنجزة في مجالات الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة.

ويطمح المجلس من خلال هذا التميز إلى تقوية روابطه مع الوسط الأكاديمي عبر تثمين التحليلات والابتكارات والتوصيات ذات الصلة بميادين الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة. وتساهم هذه الجائزة في تعميق الإلمام بالديناميات ذات الصلة بالمنافسة، وإغناء التفكير بشأن نظامة الأسواق.

وشكلت الدورة الثالثة من اللقاء السنوي مع الإعلام، المنعقدة يوم الخميس 15 فبراير 2024، مناسبة للإعلان عن نتائج النسخة الأولى لهذه الجائزة. في هذا الإطار، حيث مُنحت الجائزتين الأولى والثانية نظير إنجاز أطروحتين للدكتوراه حول موضوعي "العقوبة التفاوضية في قانون المنافسة: نماذج المساطر التفاوضية" و"المساهمة في تحليل تقلبات أسعار المحروقات بالمغرب: تحقيقات تجريبية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخَطّي ذي الفجوات المُوزعة (NARDL)"، فيما آلت الجائزة الثالثة لرسالة ماستر حول موضوع "حماية المستهلك على ضوء قانون المنافسة".

وتُعد سنة 2024 السنة الثانية من هذه المبادرة، مما يجسد التزام المجلس بدعم البحث العلمي في المواضيع ذات الأهمية الاستراتيجية.

1.3 شروط الترشيح

توجه الجائزة للباحثين الحاملين للجنسية المغربية والحاصلين على شهادة الدكتوراه أو الماستر مسلّمة من جامعة مغربية عمومية أو خاصة أو جامعة أجنبية، شريطة أن تكون الشهادة المحصل عليها معترف بها من لدن الدولة المغربية. كما توجه للباحثين الحاملين لجنسية أجنبية والمستكملين لدراساتهم بالمغرب، والمستوفين لنفس الشروط المطبقة على الشواهد والأعمال الأكاديمية المعترف بها.

ويُشترط، للترشيح للجائزة، أن تكون أطروحة الدكتوراه أو رسالة الماستر نُوقشت خلال الثلاث سنوات الأخيرة قبل الموعد النهائي لإيداع الترشيحات.

2.3 المكافأة

حُددت قيمة الجائزة الممنوحة للفائزين في خمسين ألف (50.000) درهم للجائزة الأولى، وفي عشرين ألف (20.000) درهم للجائزة الثانية، وفي عشرة آلاف (10.000) درهم للجائزة الثالثة.

3.3 مسطرة تقييم الأعمال المرشحة للنسخة الثانية

استند منح الجائزة إلى مسطرة تقييم مكونة من عدة مراحل. وعُينت لجنة تحكيم متخصصة ورفيعة المستوى، تضم أساتذة جامعيين ومهنيين وممارسين، لتقييم جودة الملفات ووجاهتها بدقة.

وعقدت اللجنة أول اجتماع لها يوم 18 أكتوبر 2024 للانتقاء الأولي للملفات وفقا للإعلان ونظام الدعوة إلى تقديم الترشيحات، حيث تم انتقاء 37 ملفا فقط من أصل 74 جرى تقييمها في هذه المرحلة.

واجتمعت اللجنة للمرة الثانية يوم 25 أكتوبر 2024 لتحديد معايير تقييم ملفات الترشيح المقبولة، حيث قررت، بإجماع أعضائها، حصر معايير التقييم الخمسة وتحديد النقطة الإجمالية الممنوحة لكل معيار على الشكل التالي:

1. وجاهة الموضوع: 15/100
2. المنهجية المعتمدة: 20/100
3. الوضوح وجودة التحرير: 20/100
4. أصالة التحليل: 15/100
5. المساهمة العملية وجودة التوصيات: 30/100.

وبتاريخ 06 دجنبر 2024، التأمت اللجنة للمرة الثالثة لعرض نتائج التقييم الأولي للملفات من لدن اللجان الفرعية.

وتقرر برمجة الاجتماع النهائي في يناير 2025 لحصر لائحة المرشحين الثلاثة الفائزين بالجائزة، وإجراء تقييم تقاطعي ثاني.

ثالثا: ملخص أشغال الندوة الدولية المنظمة بمراكش حول موضوع "الحياد التنافسي والولوج إلى الأسواق"

1. مقدمة

يقوم مبدأ الحياد التنافسي على ضمان المساواة في المعاملة بين جميع الفاعلين الاقتصاديين داخل نفس السوق، بما يتيح تحقيق منافسة عادلة. ويهدف هذا المبدأ إلى تعزيز النجاعة الاقتصادية، من خلال ضمان أن أفضل الأداءات من حيث التكلفة والجودة تنعكس إيجاباً على المستهلك النهائي.

ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة في ظل سياق مطبوع بعودة مساعدات الدولة والحضور المتزايد للشركات العمومية، ما يطرح تحديات حقيقية أمام احترام قواعد المنافسة النزيهة. كما تُعد الصفقات العمومية مجالًا حساسًا تتجلى فيه التوترات بين ضرورتين، ضمان منافسة

شريفة مع تحقيق تدبير جيد للأموال العمومية. لذلك، من الضروري إرساء قواعد موضوعية ومحايدة وشفافة، تحول دون التمييز أو الامتيازات المرتبطة بحكامة الفاعلين العموميين.

ويفترض احترام الحياد التنافسي تجنب:

1. منح امتيازات غير مبررة لبعض الفاعلين؛
2. تعويض غير ملائم للالتزامات المتعلقة بالخدمة العمومية؛
3. إعفاءات هيكلية أو مرتبطة بالحكامة تخدم بعض الشركات.

وتُعد مساعدات الدولة، سواء كانت في شكل دعم مالي مباشر أو امتيازات ضريبية، من بين أبرز الآليات التي قد تُخل بالمنافسة إن كانت انتقائية. وفي نفس السياق، يتطلب الوصول العادل إلى الصفقات العمومية اعتماد مساطر غير تمييزية، مع طلبات عروض شفافة ومعايير إسناد موضوعية. غير أن هناك توترًا دائمًا بين المنافسة والفعالية الميزانياتية، مما يستدعي تعديلات مثل البنود التفضيلية لما هو محلي أو المعايير البيئية.

من الناجية المؤسساتية، يبرز الدور الأساسي للتعاون بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية. فرغم اختلاف مهامهما، إلا أنها تتكامل:

- هيئات التقنين القطاعية تُعنى بقطاعات ذات خصوصية تاريخية، غالباً ما كانت احتكارية، برهانات الخدمة العمومية، وتعمل على فتحها تدريجياً أمام المنافسة.
- سلطة المنافسة تسهر على تطبيق قواعد اللعبة في الأسواق التنافسية، من خلال مكافحة الاتفاقات المناهضة للمنافسة، واستغلال وضع مهيمن، ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي.

وتختلف الأدوات الموضوعة رهن إشارة كل منهما، إذ تمكن هيئات التقنين القطاعية من التدخل الاستباقي (ex ante) في بنية السوق والأسعار، بينما تتدخل سلطة المنافسة غالباً بشكل بعدي (ex post) وبمبدإ زجري.

وقد تظهر تداخلات في الصلاحيات، لكن تعاونا مهيكلا، عبر بروتوكولات اتفاق وتبادل للمعلومات، من شأنه أن يمكن من تفادي التكرار وضمان انسجام في التدخلات.

أيضا، يستجيب تنظيم المهن المقننة إلى متطلبات الجودة والسلامة وثقة العموم. ولكون هذه المهن تؤطرها تكوينات وهيئات مهنية، فقد تكون أقل انفتاحا على المنافسة، وذلك بسبب:

- حواجز الدخول (مؤهلات إلزامية)؛
- تسعير مقنن؛
- احتكار بعض الخدمات.

لكن الإفراط في التقنين قد يحد من الابتكار والمنافسة، بينما قد يؤدي نقص التقنين إلى تدني جودة الخدمات أو تهديد سلامة المستهلك. لذلك، يبقى التحدي هو تحقيق التوازن بين الانفتاح على المنافسة وحماية الصالح العام.

وقد تطرقت جلسات المؤتمر الأربع إلى هذه الإشكاليات من خلال المحاور التالية:

1. الشركات العمومية والحياد التنافسي؛
2. المهن المنظمة بين المنافسة والتأطير؛
3. العلاقة بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية؛
4. الولوج إلى الصفقات العمومية بين متطلبات المنافسة ونجاعة الإنفاق العمومي.

2. الجلسة الافتتاحية

تمحورت الجلسة الافتتاحية للندوة حول الحياد التنافسي والولوج العادل للأسواق، مبرزة دورهما المركزي في تنمية اقتصاد منفتح، مدمج وتنافسي. وسلطت المداخلات الضوء على الجهود المبذولة في المغرب لضمان معاملة عادلة بين المنشآت العمومية والخاصة، وكذا التحديات المستمرة بشأن شفافية الإصلاحات ونظامتها وإعمالها.

وتمثلت أوجه التقدم الملحوظة التي شهدها الإطار القانوني المغربي في تقوية المهام المنوطة بهيئة تقنين المنافسة، وإحداث وكالة تتولى الإشراف على المنشآت العمومية، واعتماد إصلاحات طموحة في القطاعات الاستراتيجية، من قبيل الطاقة والمالية والمواصلات والصحة. واستهدف التحويل التدريجي للمؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة تعزيز فعالية التدبير وفقا للمعايير المعمول بها في القطاع الخاص.

وسُلط الضوء كذلك على عصرنة الصفقات العمومية من خلال إصلاحات هيكلية، تعزز الشفافية، وتكافؤ الفرص، وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتتبع مسار المعطيات، ومكافحة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة. واندرجت هذه الجهود ضمن رؤية للديموقراطية الاقتصادية، حيث ترى المنافسة رافعة للأداء الفعال والابتكار والعدالة الاقتصادية.

وعلى الصعيد الدولي، تم التذكير بضرورة تكييف سياسات المنافسة مع الحقائق الوطنية، مع دمج الممارسات الفضلى المعمول بها عالميا. في هذا الصدد، يوفر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نماذج لأدوات ومقاربات تروم تأطير مساعدات الدولة والاحتكار والتقنين الرقمي والكارتلات العابرة للحدود.

أخيرا، تمت الإشارة إلى أهمية إرساء إطار محفّز على الاستثمار، وتوفير دعم أكبر لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودمج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي المهيكل، وذلك بغية تقوية القدرات التنافسية الشاملة للبلاد.

ومن ثم، أتاحت هذه الجلسة وضع تشخيص مشترك، ووضع الطريق نحو منظومة تنافسية أكثر إنصافا وشفافية وفعالية، في خدمة التنمية المستدامة والجاذبية الاقتصادية.

3. جلسة النقاش الأولى: المنشآت العمومية والحياد التنافسي

تطرقت جلسة النقاش الأولى إلى التحديات المرتبطة بالحياد التنافسي في سياق المنشآت العمومية، حيث شددت النقاشات على ضرورة ضمان منافسة عادلة بين الفاعلين العموميين والخواص، مع مراعات الخصوصيات الوطنية والإصلاحات الجارية.

كما تمت الإشارة إلى الدور المركزي الذي تضطلع به الدولة في عدة قطاعات استراتيجية، على غرار الطاقة والبنية التحتية والمعادن والنقل، مع الشروع نحو إشراك القطاع الخاص في الاستثمار على نطاق واسع، وذلك قصد ضبط إعادة التوازن لصالح هذا الأخير في أفق 2035.

وعرّجت تدخلاتهم كذلك على تداعيات انفتاح الأسواق، خاصة في مجال النقل الجوي التي تحتدم فيه المنافسة بسبب عملية التحرير التي عرفها هذا المجال، وبروز فاعلين دوليين مدعومين بسياسات عمومية محفزة. وأثارت هذه الوضعية تساؤلات بشأن مدى توازن دعم الدولة مع شروط منافسة تكون منصفة.

وأتاحت المقاربة المعتمدة من لدن هيئات مختصة أخرى الاستئناس بعدد من التجارب المتنوعة. على سبيل المثال، تسعى بعض سلطات المنافسة إلى الحد من تأثير المساعدات العمومية أو الوضع المهيمن الذي تتمتع به المنشآت العمومية على تحريف سير المنافسة، عبر إجراء إصلاحات هيكلية ومضاعفة مراقبتها للممارسات المخلة بقواعد المنافسة.

وتقاسمت بعض الاقتصادات الجزرية أو الفيدرالية الخصوصيات التي تطبع إطارها المؤسساتي، والرهانات المرتبطة بالسياسات الحمائية، والتدابير المتخذة لتعزيز انخراط القطاع الخاص في سياق يطغى عليه حضور الدولة بشدة.

وفي الشق التشريعي، أقدمت عدة بلدان على دمج مبدأ الحياد التنافسي في قوانينها المنظمة للمنافسة، مع إتاحة استثناءات معلّلة باعتبارات المصلحة العامة، مثل الاستدامة البيئية والحماية الاجتماعية. بيد أن الصرامة تظل ضرورية لتفادي الانحرافات المخلة بقواعد المنافسة.

وأخيرا، بُذلت جهود كبيرة لإصلاح المنشآت العمومية، تجسدت أساسا في توضيح المهام الموكولة إليها، وتغيير الوضع القانوني للوحدات التجارية، والاتجاه أكثر نحو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واعتماد نماذج حكامة أكثر نجاعة.

في المجمل، تطرقت هذه الجلسة إلى أهمية التوازن بين الأداء الاقتصادي وتكافؤ الفرص في السوق ومواصلة تحقيق أهداف المصلحة العامة. وتُعد الشراكة المعززة بين الفاعلين العموميين والخواص، المقرون بنظامة ملائمة وشفافة، رافعة أساسية نحو تنمية اقتصادية أكثر تنافسية وإدماجا.

4. جلسة النقاش الثانية: المهن المنظمة بين المنافسة والتقنين

تناولت هذه الجلسة الرهانات ذات الصلة بتقنين المهن المنظمة، مسلطة الضوء على تداعيات الإصلاحات التشريعية والتحديات التنافسية وتأثير الابتكارات التكنولوجية. وشارك خبراء مغاربة ودوليين تجاربهم والممارسات السليمة حول الإصلاحات الجارية ببلدانهم.

وأظهرت النقاشات أن عدة إصلاحات أطلقت لتعزيز المنافسة في قطاعات تحظى عادة بحماية الدولة، على غرار مهن التوثيق والطب والصيدلة والهندسة المعمارية. وفي بعض الحالات، أتاحت هذه الإصلاحات مضاعفة عدد المهنيين وتجديد الكفاءات.

وعلى الصعيد المتعلق بالتعريفة، سجلت بعض المهن انخفاضا في الأسعار. غير أن النتائج تظل متباينة، لاسيما حين تتمتع سلطات التقنين بصلاحيات استشارية فقط. وفي حالات معينة، يمكن أن تتأثر القرارات النهائية بعوامل خارجية، ما يحد من فعالية التوصيات الرامية إلى تعزيز المنافسة.

وتمت الإشارة كذلك إلى تنامي دور التكنولوجيا، خاصة عبر رقمنة الخدمات، ونزع الصفة المادية عن المعاملات، وانتشار الطب عن بعد، فضلًا عن إدراج الذكاء الاصطناعي في مجالات التشخيص الطبي أو المساطر الإدارية. بيد أن هذا التطور واكبته تحديات تنظيمية جديدة، ذات الصلة بالمسؤولية والمراقبة والولوج المنصف والتكلفة.

إضافة إلى ذلك، تواجه سلطات التقنين ممارسات منافية لقواعد المنافسة تُرتكب حتى داخل المهن المنظمة، من قبيل الاتفاقات المتعلقة بتحديد تعريفة الخدمات أو ممارسة منافسة غير مشروعة بين الممارسين. وعملت، في هذا الصدد، على تطوير أدوات خاصة لتقييم الحياد التنافسي، والحد من الحواجز أمام الولوج التي قد تفرضها بعض القوانين التنظيمية.

في الختام، أجمعت المداخلات على ضرورة تحديث النصوص التشريعية المؤطرة لهذه المهن، معتبرة أن تحيين القوانين القديمة، وإعداد مدونات أخلاقيات أكثر وضوحا، ووضع إطار للتكوين المستمر، كلها دعامات أساسية لتقوية التقنين، وضمان جودة الخدمات، ودعم الابتكار.

لقد تطرقت هذه الجلسة إلى أهمية التوازن بين حماية مصالح المهنيين وضمان المصلحة العامة وتعزيز المنافسة وذلك عبر نظامة متطورة، وتشاركية، ومستشرفة للمستقبل.

5. جلسة النقاش الثالثة: التفاعلات بين سلطة المنافسة وهيئات التقنين القطاعية

استطلعت الجلسة الثالثة آليات التعاون بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين القطاعية، مسترشدة بتجارب متنوعة في بلدان وقطاعات مختلفة.

وتطرقت المداخلات إلى الدور الحيوي التي تضطلع به هيئات التقنين القطاعية في الإشراف على الأسواق، وحماية المستهلكين، وتعزيز الشفافية. ففي قطاعات مثل التأمين، والكهرباء، والمالية، والخدمات الرقمية، أُبرمت اتفاقيات للتعاون بين الجهات المعنية بهدف تفادي تضارب الاختصاصات وضمان تكامل التدخلات.

وتقاسمت المداخلات عددا من المبادرات، مثل تأطير المنتجات والعقود، وفتح الأسواق في وجه فاعلين جدد (بمن فيهم الفاعلون في المجال الرقمي)، وإرساء مدونات السلوكيات أو التعريفات المرجعية، وكذا تفعيل إطار تنظيمي يكرس المنافسة العادلة.

ويتيح الحوار المستمر بين سلطات المنافسة وهيئات التقنين توحيد الأهداف الاحترازية والتنافسية، لا سيما في ظل تسارع الرقمنة والتحول الطاقي. وتعد تبادل المعلومات، والدراسات المشتركة، وآليات التشاور أدوات لتعزيز التقائية السياسات العمومية.

وعلى الصعيد الدولي، تطرقت المداخلات إلى آليات هيكلية، على غرار تحقيقات السوق (Market Investigation) والمنتديات المشتركة بين هيئات التقنين، كآليات لمعالجة القضايا الأفقية، خصوصًا في الأسواق الرقمية.

واختُتمت النقاشات بالتأكيد على أنه، في سياق عودة السياسات الصناعية وتزايد تدخل الدولة، يتعين على هيئات المنافسة أن تتأقلم من خلال تطوير أدوات تحليل جديدة، وتبني مقاربات متعددة التخصصات، وتعزيز دورها كمرافق استراتيجي للسلطات العمومية، مع الحرص في الوقت ذاته على الحفاظ على الدينامية التنافسية داخل الأسواق.

6. جلسة النقاش الرابعة: الولوج إلى الصفقات العمومية بين متطلبات المنافسة ونجاعة الإنفاق

سلطت الجلسة المخصصة للولوج إلى الصفقات العمومية بين متطلبات المنافسة ونجاعة الإنفاق، الضوء على الرهانات المرتبطة بالمنافسة ونجاعة الإنفاق العمومي وشفافية المساطر المتعلقة بالطلبيات العمومية، وذلك عبر استعراض مجموعة متنوعة من التجارب في عدة بلدان.

وشدد المتدخلون على المكانة الاقتصادية الكبيرة للصفقات العمومية في الميزانيات الوطنية، وعلى دورها المحوري في التنمية والابتكار والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، مذكرين بالمخاطر المرتبطة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، على غرار التواطؤ أو الفساد.

وقد تم التطرق إلى مجموعة من الآليات الوقائية، من بينها برامج العفو والعقوبات الزجرية وإقصاء الفاعلين المخالفين واستخدام التكنولوجيا المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي، لرصد سلوكيات التواطؤ بين المتنافسين.

وانصبت التجارب التي تم عرضها على التعاون مع مجالس الحسابات وهيئات التقنين القطاعية والشبكات الدولية لتقوية قدرات النظامة. كما تداولت النقاشات كلا من الرهانات الاجتماعية والبيئية والعابرة للحدود للصفقات العمومية، مؤكدين على أهمية ضمان التوازن بين النجاعة الاقتصادية والتنمية المستدامة والإنصاف.

وقد تم التأكيد على الدور المنوط بهيئات التقنين في إعداد الإطار القانوني الرامي إلى تعزيز المنافسة، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشجيع الحكامة الجيدة. كما تقاسم بعض الفاعلين العموميين ممارساتهم الطوعية التي تعكس التزامهم بالشفافية والإدماج، مثل تنويع قنوات نشر طلبات العروض، وتنظيم أيام إعلامية، والانفتاح على المناولة.

وفي الختام، تم عرض الإصلاحات الجارية في عدد من البلدان باعتبارها فرصة لتحديث أنظمة الصفقات العمومية، وتقوية ثقة الأطراف المتدخلة بواسطة آليات المراقبة، وتحديد أدق للحاجيات، فضلا عن إدماج الأولويات الوطنية على غرار الأفضلية المحلية والانتقال البيئي.

7. الجلسة الختامية

أتاحت الجلسة الختامية فرصة للوقوف على أهداف الندوة وتقديم حصيلة إيجابية، أبرزت غنى تبادل التجارب وأهمية مواءمة التفكير الوطني مع الاتجاهات الدولية. وقد تم التركيز على مبدأ الحياد التنافسي باعتباره رافعة أساسية لتعزيز تنافسية المنشآت، سواء كانت عمومية أو خاصة.

كما تم التأكيد على أن المغرب يسعى إلى توجيه غالبية استثماراته نحو القطاع الخاص، مع الحفاظ في الوقت ذاته على دور استراتيجي ومحدود للدولة. غير أن بعض القطاعات، مثل البنيات التحتية للسكك الحديدية والطُرق السيارة، لا تزال تتطلب دعماً عمومياً.

وقد تم التشجيع على جعل الشركات العمومية دولية، مع التأكيد على ضرورة تثمين خبرتها على الصعيد العالمي، كما تمت الإشارة إلى أهمية اعتماد حكامة فعالة مماثلة لتلك المعتمدة في القطاع الخاص. وتمت الإشارة كذلك إلى تعزيز التعاون بين مجلس المنافسة وهيئات التقنين القطاعية كشرط أساسي للوقاية من النزاعات، خصوصاً في قطاع الطاقة، حيث يُتطلع إلى اعتماد نظامة موحدة تشمل جميع مصادر الطاقة.

وفي مجال الصفقات العمومية، تم التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية والنجاعة، بهدف الحد من الممارسات المنافية لقواعد المنافسة وضمان استخدام أمثل للموارد العمومية. وقد تم اعتبار المنافسة دعامة استراتيجية لتحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات.

وفي الختام، تم توجيه دعوة إلى تعزيز التعاون بين جميع الفاعلين الاقتصاديين من أجل بناء اقتصاد قوي، مدمج وتنافسي. كما جدد مجلس المنافسة التزامه بمواكبة هذه الدينامية من خلال نشر تقارير منتظمة والتنسيق الوثيق مع هيئات التقنين القطاعية.

*

* *

الملاحق

الملحق 1: تطور القيمة المضافة من حيث الحجم حسب القطاعات الرئيسية بمليون درهم (2022-2024)

	2022				2023				2024			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير
الأنشطة الرئيسية	29 301	28 406	27 390	27 410	29 804	28 738	28 418	27 389	28 512	27 311	27 240	26 107
الأنشطة الثانوية	72 666	73 715	74 385	74 823	72 387	71 960	75 194	80 000	74 974	74 668	80 945	83 900
أنشطة القطاع الثالثي	162 585	161 827	169 687	169 962	172 340	169 851	175 782	175 583	177 457	175 169	182 526	182 924

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية للقيمة المضافة بالأسعار المتسلسلة (أساس: 2014) المؤرخة في فاتح أبريل 2025)

* * *

الملحق 2: التطور ربع السنوي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني بين سنتي 2021 و2024 (أساس 2015:100)

	2021				2022				2023				2024			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأخير
الصناعات الاستخراجية	132,0	139,8	148,2	146,2	118,7	118,0	120,1	104,0	90,0	96,0	112,8	137,6	115,7	123,8	138,1	150,2
الصناعات التحويلية (باستثناء تكرير النفط)	114,7	108,9	107,5	121,6	112,1	133,3	110,8	122,6	114,2	107,0	111,9	132,4	116,5	113,2	122,2	139,0
إنتاج وتوزيع الكهرباء	121,4	130,5	141,5	133,0	126,5	110,9	141,2	126,9	123,5	135,4	144,2	132,4	127,5	126,4	149,3	140,4

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات الفصلية للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني للمندوبية السامية للتخطيط (المستخرجة بتاريخ 23 مارس 2025)

تشكيلة مجلس المنافسة

الرئيس	الأمين العام
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
الأعضاء الدائمون	
شيماء عبو	
عادل بوكبير	
عبد العزيز الطالبي	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
عبد الخالق التهامي	
عادل هدان	
عبد السلام بنعبو	
منير مهدي	
رشيد بن علي	
العيد محسوسي	
عثمان الفردوس	
بوعزة خراطي	
مندوب الحكومة	
الحسن بوسلمام	